الإثنين 4 أيار 2020
العدد 4041 السنة الرابعة عشرة
Lundi 4 Mai 2020 no 4041 14ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

ارتفاع أعداد المتعافين من «كورونا»... وطائرات العودة لـ«المحظيين» [8]

صندوق النقد الفقراء أكثر فقراً

[2 ـ 3]

(مروان طحطح)

العراق

عودة التحدّي الأمني
سيناريو 2014 يتكرّر؟

12

مصر

«داعش» يصعّد في سيناء و«سياسة» جديدة للجيش

12

تركيا

أوجلان يتحدّث للمرّة الأولى
رسائل بالجملة إلى أكراد المنطقة

12

على الغلاف

تجارب دول مع صندوق النقد: المأساة الاجتماعية

ليا القزي

«عندما يُفكّر الناس في الضرر الذي تُسبّبه الدول الغنية - التي تقودها الولايات المتحدة وحلفاؤها عادةً - لأشخاص آخرين في العالم، ربما سيُفكّرون في الحرب. لكن الدول الغنية لديها أيضاً سلطة كبيرة على حياة مليارات البشر، من خلال سيطرتها على مؤسسات عالمية، كصندوق النقد الدولي». هذا الموقف ورد في مقال نُشر في «الغارديان» البريطانية، في 27 تموز 2019. الحديث هنا عن صندوق النقد الدولي، المؤسسة التي تضمّ 189 عضواً فيها، تُهيمن عليها خمس دول: الولايات المتحدة (16,74%)، اليابان (6,23%)، ألمانيا (5,81%)، فرنسا (4,29%) وبريطانيا (4,29%). «فيتو» من واشنطن وحدها كفيل بإلغاء أي قرار. ما تَسلّط «الغارديان» الضوء عليه، أنّ من غير الممكن التعامل مع المؤسسات العالمية، بمعزل عن الصراعات الجيو-

> **سياسات الصندوق سبّبت نتائج عكسية للاقتصادات ومُدمّرة للسكان**

سياسية، والتصرّف وكأنّ «المال» أو «الثقافة» أو «الإنسانية» أمور مُنفصلة عن السياسة. ولمزيد من الشرح، يُقارن مقال «الغارديان» بين الإكوادور والولايات المتحدة الأميركية. البلد اللاتيني وقّع العام الماضي اتفاقية مع صندوق النقد لاقتراض 4,2 مليارات دولار على مدى ثلاث سنوات، «شرط طرد موظفي القطاع العام ورفع الضرائب بشكل يُضرّ بالفقراء وتخفيض الاستثمار العام، وتقليص الميزانية بنسبة 6% من الناتج المحلي الإجمالي طيلة فترة البرنامج... هل تتخيّل تقليص الميزانية الأميركية بمقدار 1,4 تريليون دولار؟». يُهدّد البرنامج نسف «عقد سابق من الإصلاحات السياسية». ولكن المشكلة في الإكوادور أنّ «الحكومة السابقة كانت يسارية ومُستقلة عن الولايات المتحدة. الآن، تكتسب إدارة دونالد ترامب قوّة هائلة في الإكوادور، عبر قرض صندوق النقد، وقرض بقيمة 6 مليارات دولار من مؤسسات متعددة الأطراف مقرها واشنطن».

قبل أيام، أعلنت الحكومة اللبنانية طلب برنامج مع صندوق النقد الدولي. يجري تصوير الخطوة على أنّها «الخلاص المُنتظر»، الذي سينتشل البلد من عجزه، ويُعيد تفعيل الحركة الاقتصادية، ويُغرق البلاد بالاستثمارات... «الغرق» حاصل فعلاً، ولكن بسبب الشروط التي سيفرضها «الصندوق» ولن يكون للحكومة «ترف» المفاوضة بشأنها. فحين تعلق السمكة في الصنّارة، تُصبح عودتها إلى المياه رهنا بالصيّاد: إما يُطلقها أو يرميها في سلّته.

يقول الاقتصادي الأميركي، جوزف ستيجلتز، إنّ «الإصلاحات الاقتصادية التي يطلبها صندوق النقد كشروط ليُقدّم القروض، تسبّبت في كثير من الأحيان بنتائج عكسية للاقتصادات ومُدمّرة للسكان». في ما يأتي تجارب الأرجنتين، واليونان، ومصر، والأردن، وتونس مع المؤسسة الدولية.

الأرجنتين
مقامرة سياسية ضخمة

الأرجنتين هي واحدة من الدول الأعضاء في مجموعة العشرين (منتدى يُمثّل أكبر 20 اقتصاداً في العالم، وتستحوذ دوله على ثلثي التجارة العالمية وأكثر من 90% من الناتج العالمي)، ويُعدّ ثالث أكبر اقتصاد في أميركا اللاتينية... ومن «الأشهر» على مستوى الأزمات الاقتصادية. منذ العام 2001، يُعاني الاقتصاد الأرجنتيني من عجز وانكماش وتفاقم مُعدّلات الفقر وتجاوز معدّلات التضخم عتبة الـ50%. اللافت أن يكون صندوق النقد الدولي «مُواكباً» للأرجنتين خلال كلّ هذه السنوات، ويستمر في إغراقها بالديون من دون أن تظهر أي نتيجة إيجابية لعمله. فمشوار صندوق النقد في البلد اللاتيني، يعود إلى العام 1999، مع تبنّي خيار الخصخصة في قطاعات البترول والاتصالات والطاقة، والموافقة على كلّ «الأوامر». أما «مُساعدته» الأضخم، فكانت سنة 2018 يوم وافق الرئيس الأرجنتيني موريسيو ماكري، والذي يوصف بأنّه «صديق الأسواق المالية والمستثمرين»، على قبول قرض بقيمة 57 مليار دولار، أخذت منه الحكومة 44 مليار دولار، قبل أن تُعلن عدم قدرتها على إيفاء الدين. «مُقامرة سياسية ضخمة»، اعتُبر قرار ماكري. أما فرانسيس كوبولا، فكتب في «فوربس» مقالاً بعنوان: «صندوق النقد لم يتعلّم أي شيء من الأزمة اليونانية». ردّ الفعل المُعارض تبلور لأنّ الاقتصاد الأرجنتيني تدهور بسرعة كبيرة بمُجرّد المُباشرة في تطبيق البرنامج الأخير مع صندوق النقد، «وكانت المرّة الأخيرة التي شهدنا تدهوراً على هذا النحو، في اليونان سنة 2012»، بحسب كوبولا. استمر صندوق النقد في إقراض بلد غير قادرٍ على تسديد ديونه ويُعاني من الركود (الهبوط في النموّ). ارتفع الدين العام من 241 مليار دولار إلى 321 مليار دولار، وبات يُشكّل في 2019 أكثر من 90% من الناتج المحلي، بالتزامن مع انخفاض حادّ في قيمة العملة، فضلاً عن خروج رؤوس الأموال الأجنبية من البلد. فرضت الأرجنتين إجراءات تقشفية، مثل تخفيف الدعم على الكهرباء والمياه وزيادة الضرائب. ارتفع معدّل الفقر من 29% إلى 35%، وارتفعت الأسعار بمعدّل 5% كلّ شهر، وبالتالي انخفضت القدرة الشرائية لعدد هائل من المواطنين.

اليونان
برنامج سبّب البؤس

في نيسان 2016، نشر موقع «ويكيليكس» وثيقة تتضمّن محادثة بين رئيسة بعثة صندوق النقد إلى اليونان ديليا فيلكوليسكو، ومدير الإدارة الأوروبية في الصندوق بول تومسن، وإيفا بيتروفا العاملة في الصندوق. كانوا يبحثون كيفية فرض تخفيف أعباء الديون اليونانية على جدول أعمال الدائنين الأوروبيين. بمعنى آخر، أراد هؤلاء التهديد بالخروج من صفقة إنقاذ اليونان التي كانت قيمتها تبلغ 86 مليار يورو، والتوقّف عن دفع المال، لإجبار «الترويكا» الأوروبية على تخفيض ديون أثينا. لماذا أراد صندوق النقد تعريض اليونان لخطر الإفلاس؟ حتى تتدخل الدول الأوروبية، فتُساعد أحد أعضاء منطقة اليورو، وتستمر اليونان في تسديد ديونها، ومن بينها القروض لصندوق النقد. أثارت الوثيقة يومها ضجّة داخل الحكومة اليونانية، التي اتّهمت «الصندوق» بمحاولة «زعزعة الاستقرار السياسي في أوروبا».

وكشفت وثيقة «ويكيليكس» أيضاً أنّ رئيسة بعثة صندوق النقد إلى اليونان كانت «مُتفاجئة» من أنّ اليونان «استسلمت للإجراءات»، التي وصفها وزير المالية اليوناني، اقليديس تساكالوتوس بـ«القاسية». وتضمنت الاقتطاع من المعاشات التقاعدية. تسبّب البرنامج بالبؤس للسكان، الذين خسر معظمهم ثلث رواتبهم، وارتفعت البطالة إلى نسبة 27,8 في الـ2014 قبل أن تنخفض حالياً إلى 16,4%، وبات يُغادر اليونان سنوياً 100,000 شخص منذ بدء الأزمة في الـ2010، وبلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 180,2% في نهاية الربع الثاني من العام الماضي، وباتت المصارف مُثقلة بالقروض غير المُسدّدة.

مصر
«نجاح اقتصادي»... وارتفاع نسبة الفقراء

في تشرين الثاني 2016، وقّعت مصر اتفاقية دين مع صندوق النقد الدولي بقيمة 12 مليار دولار، حين كانت تُعاني من ارتفاع في عجز الحكومة والدين العام، وانخفاض الاحتياطي في العملة الأجنبية، وانخفاض معدل النمو الاقتصادي، واتساع الفارق بين أسواق العملات الرسمية وغير الرسمية. الاتفاقية لم تدخل حيّز التنفيذ قبل أن تُحرّر مصر سعر صرف الجنيه وتُخفّض الدعم للوقود والمواد الغذائية وتبيع أملاكاً للدولة وتفرض ضرائب جديدة. نفّذت مصر، بقيادة عبد الفتّاح السيسي، كلّ ما هو مطلوب منها. وعندما أراد «الصندوق» المزيد من التنازلات، أوقف الدفعة الخامسة من القرض، حتّى ألغت الحكومة كلّ الدعم لأسعار الطاقة. ما حصل أنّ تحرير سعر الصرف أدّى إلى ارتفاع كبير في التضخم (ارتفاع المستوى العام للأسعار لكافة السلع والخدمات)، ما أثّر على معيشة السكان. ارتفعت في الـ2016 أسعار الوقود المدعوم بنسبة تراوح بين 30 و 46,8%. وسنة 2017، رُفعت أسعار الدواء ما بين 15 و20%. ارتفعت الضريبة على القيمة المُضافة من 10% إلى 14%. مع استثناء بعض المنتجات الغذائية الأساسية، إضافة إلى خفض الإنفاق العام على الصحة والتعليم. تزامنت الإجراءات المصرية مع اكتشاف احتياطيات كبيرة من الغاز في البحر، إلا أنّ ذلك لم يؤثّر على مجمل الصادرات المصرية، وبالتالي لم يُسهم في خلق فرص العمل إلا في هذا القطاع.

«من المثير للاهتمام كيف يتم ربط النجاح الاقتصادي في مصر بزيادة كبيرة لنسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر»، كما كتب الصحافي أمير خفاجي في موقع «Open Democracy» سنة 2019. فوفق مسح رسمي لدخل الأسرة والإنفاق والاستهلاك (HIECS)، ارتفعت نسبة الفقراء من 27,8% في الـ2015 إلى 32,5% في الـ2017. ولكن كيف نما الاقتصاد بمعدّل 4,2% من 13,1% إلى 8,1% ما بين الـ2014 والـ2018؟ «الملايين من المصريين يتقاضون أقل من الحدّ الأدنى، والنمو يطال فئة الـ1% من السكان».

الأردن
استمرار ارتفاع الدَّين الحكومي

وافق صندوق النقد، في آب 2016، على منح الأردن قرضاً بقيمة 723 مليون دولار على ثلاث سنوات. إلا أنّه لم يكن القرض الأول، ولا التجربة «الفاشلة» الأولى. فمنذ الـ2012، لم تنجح القروض في خفض الدين الحكومي في الأردن، على الرغم من تشديد الإجراءات التقشفية. وحتى في 2017، بعد سنة من بدء البرنامج الجديد، قال مدير إدارة التواصل في صندوق النقد، جيري رايس إنّه «من أجل إنهاء الزيادة السريعة في الدين العام، يجب توسيع القاعدة الضريبية كجزء من إصلاح الإيرادات. لم نوصِ بالمنتجات التي يجب أن تخضع لضرائب أعلى، وأكّدنا عدم رفع أسعار السلع التي يستهلكها الفقراء». ولكن في العام 2018، اندلعت احتجاجات في البلد بسبب خفض الإنفاق الحكومي على الأمور الأساسية وارتفاع الأسعار والتعديلات على ضريبة الدخل. وفي تقرير التنمية في العالم 2019، ظهر تخفيض الحدّ الأدنى للأجور في الأردن، وعقود الساعة الصفر، مع تجاهل حقوق العمال الأساسية.

على الرغم من ذلك، جرى تسويق الأردن كنموذج ناجح لصندوق النقد. في ورقة بحثية أعدّها كلّ من جين هاريجان وحامد السعيد وتشينغانغ وانغ، يظهر أنّ ذلك «مُبالغ فيه، وجرى اللجوء إليه لتبرير استمرار الدفع للأردن»، مُلمّحين إلى أنّ للأمر علاقة بالتحالف مع الولايات المتحدة الأميركية. فالأرقام التي استُخدمت في الدراسة لم تكن موثوقة، والأردن لم يلتزم بـ«الإصلاحات المُوجّهة»، وتقييم البرنامج «استند إلى نتيجة النمو وليس إلى مصدر النمو، الذي لم يترافق مع تحسينات إنتاجية كبيرة وتركّز في قطاع واحد، ما يُثير تساؤلات بشأن الاستدامة الطويلة الأجل لنتائج النموّ».

تونس
برنامج «الصندوق» في خدمة «الفساد»

تملك تونس تاريخاً طويلاً مع صندوق النقد الدولي. فبين عامَي 1987 و2001، وقّع صندوق النقد 9 اتفاقيات قروض مع تونس، من دون أن يشهد البلد النموّ المطلوب. على العكس من ذلك، أدّت سياسة الخصخصة والتقشّف إلى تفاقم «بؤس السكّان» عبر غياب خطط للحماية الاجتماعية، وتعطيل تنمية القطاعات الإنتاجية، وبالتالي خلق فرص العمل. كانت النتيجة، يومها، ارتفاع مستوى «الفساد» وتركّز الثروة في يد المُقربين من الرئيس السابق زين العابدين بن علي.

في الـ 2013، جرى توقيع قرض جديد بقيمة 1,74 مليار دولار. ارتفاع كلفة المعيشة، وفرض ضرائب جديدة، مع خفض الدعم المُقدّم للسكّان، أدّت إلى اندلاع احتجاجات شعبية. فمنذ تقديم البرنامج، ارتفع متوسط التضخم أكثر من 6%، وأسعار المواد الغذائية 10%، وأسعار الكهرباء والغاز المنزلي 10%. استمرت «الزيادات» في الـ 2014 لتشمل الضرائب على المركبات، ما أثّر بشكل مباشر على سائقي سيارات الأجرة والمزارعين. اتجهت تونس إلى خصخصة ما تبقى من أملاك الدولة، وحرّرت الأسواق المالية، وانخفضت قيمة العملة، وخُفّضت الإنفاق الحكومي. ثم انطلقت في الـ 2016 للاقتراض مُجدّداً من صندوق النقد، طالبة 2,8 مليار دولار أميركي على أربع سنوات. حصلت تونس على 320 مليون دولار في الدفعة الأولى، فيما جُمّدت الدفعة الثانية (350 مليون دولار) بسبب عدم اتخاذ إجراءات إضافية في ما خصّ إلغاء ما يصل إلى 20 ألف وظيفة في القطاع العام، وبيع حصص في البنوك التجارية، وزيادة الضرائب، ما دفع الاتحاد النقابي الدولي إلى القول بأنّ «الإملاءات الأيديولوجية لصندوق النقد ستُلقي بالآلاف في براثن الفقر».

الجزائر
نكره الاقتراض من الأجانب

الجزائر من الحالات القليلة في العالم، العربي تحديداً. قبل أيام قليلة، أعلن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون أنّ بلاده لن تطلب قرضاً من صندوق النقد الدولي، على الرغم من الأزمة المالية التي نجمت عن انهيار أسعار النفط العالمية وإغلاق البلاد بسبب وباء «كوفيد - 19». وأعلن خلال لقاء مع وسائل الإعلام الجزائرية أنّ «تراكم الديون يضرّ بالسيادة الوطنية. الجزائر تُفضّل الاقتراض من مواطنيها بدلاً من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي»، مُذكّراً بالديون الثقيلة التي حملتها الجزائر في التسعينيات بسبب برنامج مع صندوق النقد، ومُعرباً عن رفضه الاقتراض من البنوك الأجنبية، لأنّ ذلك «سيمنع الجزائر من توضيح موقفها بشأن قضايا، من بينها مصير الفلسطينيين والصحراء الغربية».

(مروان بوحيدر)

(مروان بوحيدر)

الخطة الحكومية «أدّت وظيفتها»: التشخيص لنا والقرار لصندوق النقد

بعد غدٍ سيعقد اجتماع بعبدا بمن حضر. وبالرغم من التوتر الذي ساد خط رئاسة الجمهورية ـ كتلة المستقبل، إلا انه لن يكون له تأثيره على مسار الاجتماع. في الاساس لا وظيفة تقنية لهذا اللقاء او تأثير على مسار الخطة الحكومية. أدّت الحكومة قسطها وبات القرار بيد صندوق النقد!

تحوّل الاجتماع التشاوري الذي دعا إليه رئيس الجمهورية يوم الأربعاء إلى مادة للهو السياسي. لم تعد الخطة الاقتصادية التي اقرّتها الحكومة هي الحدث. «المعارضة» أخذت النقاش إلى مكان آخر. كل من اركانها تدلل، ساعياً إلى إفراغ الاجتماع من مضمونه. الأساس أنه إن كان رئيس الجمهورية يريد أن يعطي مشروع الحكومة الغطاء السياسي، فإن في المقابل من حسم أمره بمواجهة الحكومة والعهد معاً. وتحت هذا العنوان، لن تُترك فرصة من نوع الاجتماع التشاوري من دون استغلالها في الصراع السياسي الذي يحتدم يوماً بعد آخر. لكن المشكلة أن ضحالة السياسة سمحت بأن يتحول اجتماع شكلي إلى حدث أول في بلاد تغرق في ماسيها.

ثُقرأ مبادرة رئيس الجمهورية على أنها لزوم ما لا يلزم، بعد إقرار الخطة، ربما كانت مفيدة أكثر قبل إقرارها. هذا رأي كتلة المستقبل، أو حجتها لعدم الحضور. على الأقل كان رئيس الجمهورية، كما رئيس الحكومة، قد تخفّفا من ثقل قرار الارتهان لصندوق النقد الدولي، بحجة أن الأغلبية تريد هذه الخطوة. كان ذلك سيقلل من حدة الاستدارة التي وصلت في النهاية إلى توقيع رئيس الحكومة ووزير المالية طلب برنامج إنقاذي من الصندوق.

عدم مشاركة المستقبل في اللقاء ليس مفاجئاً. المفاجأة ستكون في مشاركته. الحريري، أو من ينوب عنه، سيكون شاهد زور على خطة أُقرّت، فكان الانسحاب. لكن المشكلة في انتقاد فكرة الاجتماع بذاتها. اجتماع رؤساء الكتل النيابية تكرر مراراً أيام كان الحريري في رئاسة الحكومة، ولم يُسمع منه اعتراض أو انزعاج. الظروف تغيّرت. اليوم، والحريري خارج السلطة، صار اجتماع كهذا في خانة الاعتداء على صلاحيات رئاسة الحكومة وعلى النظام البرلماني برمّته. تلك الفكرة نفسها التي يعوّل عليها المستقبل في هذه المرحلة. كانت البداية الأوضح في بيان رؤساء الحكومة السابقين. وها هي كتلة المستقبل «تلفت الانتباه الى ممارسات وفتاوى سياسية وقانونية تتجاوز حدود الدستور، لتكرّس مفهوم النظام الرئاسي على حساب النظام الديموقراطي البرلماني». ذلك استدعى رداً من رئاسة الجمهورية ثم رداً على الرد من المستقبل. الأول أعاد تأكيد أن الهدف من الدعوة هو الاطلاع والتشاور في مسألة تهمّ جميع اللبنانيين، بعيداً عن «تضليل المستقبل» و«منطقه الأعوج»، كما وصفت الرئاسة بيان المستقبل. الكتلة رأت أن ردّ رئاسة الجمهورية يقدم مادة إضافية للشكوك التي تحيط بالدعوة إلى الاجتماع.

حفلة الردود تلك لم تُلغِ حقيقة أن الخطة الحكومية قد سلكت طريقها من دون أي اعتراض جدي من مختلف الكتل، إن كانت في الحكم أو في المعارضة. حتى اعتراض الحريري محدود، ويقع في إطار رفض المنظومة المصرفية لقرار إعادة هيكلتها. تدرك أن الخسائر المحقّقة في القطاع تفرض إعادة هيكلته، كي لا يكون الإفلاس مصيره الحتمي، لكنها تسعى لكي يكون الحمل على غيرها.

صندوق النقد لا يهمه من يتحمّل الكلفة. من يعمل مع الصندوق يدرك أن أولويته ليست الاقتراحات للخروج من الأزمة بل تشخيصها وتشخيص مسبباتها، وفق رأيه، لا وفق مصلحة لبنان. مرحلة التنفيذ تلك قد تعدّل داخلياً وخارجياً، لكن التشخيص هو محور الاهتمام. بحسب مصادر مطلعة، فإن ردود الفعل الدولية على الخطة كانت إيجابية. مسؤولون في صندوق النقد رحّبوا بجرأتها، والترحيب شمل أيضاً البنك الدولي ومصارف أميركية. الحديث هنا

> **خلاف على التعيينات في محافظة بيروت ومجلس الخدمة: خوري مقابل شبيب**

يطال تحديد خسائر مصرف لبنان وخسائر المصارف، ومكامن الخلل في المالية العامة، وخسائر تحديد سعر الصرف والهندسيات المالية...

من هذا المنطلق، ليس مهماً اعتراض جمعية المصارف، وليس مهماً اعتراض المستقبل على إعادة هيكلة مصرف لبنان والقطاع المصرفي. الأولوية للتشخيص، الذي يبدو أن الحكومة «نجحت في تحديده»، في نظر عاملين مع صندوق النقد.

لكن ماذا بعد؟ من المبكر الحصول على رأي الصندوق بالإجراءات المقترحة، وإن تتضمن الخطة الكثير من مطالبه. لكن إلى ذلك الحين المطلوب من قبل الصندوق إجماع سياسي يضمن التزام لبنان، بصرف النظر عمّن يحكم اليوم أو غداً، بإملاءاته.

بهذا المعنى، وبصرف النظر عن اجتماع بعبدا أو رأي الأفرقاء السياسيين بالخطة، فقد أدت الغاية منها، وصار للسلطة تشخيصها للواقع، الذي على أساسه ستبدأ التنفيذ. وهنا ليس ضرورياً ما تتضمنه الخطة من اقتراحات. الصندوق سيأخذ منها ما يناسبه ثم يفرض ما يشاء فوقها. ذلك كان سبباً في عدم إقرار تحرير سعر الصرف على سبيل المثال. لماذا تفويت الإجماع على الخطة، إن كان التحرير سيكون حتمياً، إن بقرار حكومي أو بقرار دولي؟

على صعيد آخر، يجري البحث في إمكان تعيين محافظ لبلدية بيروت، خلفاً لزياد شبيب الذي انتهت فترة انتدابه من القضاء الإداري، إضافة إلى تعيين رئيس مجلس الخدمة المدنية. ويجري إعداد طبخة التعيين وفق المعتاد: محاصصة سياسية - طائفية. رئيس الجمهورية يريد التجديد لشبيب، على قاعدة نقله من ملاك القضاء إلى الملاك الإداري. هذا التوجه يعارضه رئيس الحكومة حسان دياب، ووزير الداخلية محمد فهمي. دياب يقترح تعيين مستشارته بترا خوري خلفاً لشبيب. وفي رئاسة مجلس الخدمة المدنية، يريد عون تعيين أحمد عويدات. وبحسب معلومات «الأخبار»، لن يقبل دياب تعيين عويدات إذا لم تُعيّن خوري محافظة لبيروت.

متروبوليت بيروت وتوابعها للروم الأرثوذكس المطران الياس عودة أُدخل، كالعادة، على خط التعيين في المحافظة. وسيرعى اليوم اجتماعاً يضم النواب الأرثوذكس وبعض الشخصيات السياسية للبحث في التعيينات. وبحسب مصادر مطلعة، فإن هدف الاجتماع الرئيسي يتمحور حول اتخاذ قرار حاسم بشأن التمديد لشبيب أو عدمه، خصوصاً أن المطران «يرفض الحملة التي تستهدف شبيب، والتي يقوم بها بعض أعضاء بلدية بيروت لأسباب شخصية، من بينها الخلاف الناشب بينه وبين رئيس البلدية جمال عيتاني حول الصلاحيات». في اللقاء الأخير بين عودة وفهمي، عبّر الأخير عن رفض الحكومة التمديد لأي موظف. لم يُبدِ المطران أي اعتراض، رافضاً في الوقت نفسه ما يصفه المقرّبون منه «التعدي على صلاحيات أبناء الطائفة وفرض مرشحين عليها». وسأل عودة وزير الداخلية عمّا إذا كان يملك أيّ ملفّ فساد يدين شبيب، فنفى فهمي الأمر. فقال عودة، وفقاً للمصادر: «إذا كان المحافظ مخالفاً ينبغي مقاضاته ومحاسبته وصولاً الى إدخاله السجن عوضاً عن الاكتفاء بتغييره أو تعيينه في موقع آخر».

من جهة أخرى، نفذ متظاهرون اعتصاماً أمام وزارة الداخلية قبل يومين، للمطالبة بتغيير شبيب ورفض «التمديد له»، متّهمين إياه بالتورط في ملفات فساد أبرزها «منح صاحب منتجع الإيدين باي رخصة بناء غير مستوفية للشروط».

(الأخبار)

تقرير

مطمر الجديدة «فوّل»: الحلّ بمزيد من «الزبالة»!

(هيثم الموسوي)

رلى إبراهيم

في المتن الشمالي، «الكورونا» ليس همّاً، أو ليس الهمّ الوحيد. هناك، في البلدات الساحلية ولا سيما برج حمود والجديدة، المنطقة موبوءة منذ زمن ويموت سكانها بصمت. ليس ذلك قدراً بالطبع، إذ كان يفترض أن يكون هؤلاء ممن يحسدون على بيوت تتاخم أحد أجمل الشواطئ. لكن الدولة قررت حرمانهم من هذا الترف، كما بقية المناطق، مع إضافة «امتياز خاص» بتحويل البحر الى مطمر مؤقت للنفايات. والمؤقت، لبنانياً، ينقلب في الغالب دائماً، ويُمدَد له تحت ألف حجة وحجة. فبعدما بلغ مطمر الجديدة قدرته الاستيعابية القصوى في تموز 2019 من دون الاتفاق على الخطة البديلة التي وضعها وزير البيئة السابق فادي جريصاتي باعتماد 24 مطمراً صحياً في مختلف المناطق، «جُدّد» له عشوائياً، علماً بأنه لا يراعي منذ انشائه أي معايير صحية. وصل المطمر مجدداً الى طاقته الاستيعابية القصوى المدّد لها نهاية الشهر الماضي، وعادت النفايات لتتكدس على الطرقات وكأن شيئاً لم يتغير في مشهد العامين 2015 و2018. الاجتماع الذي عقد في السرايا الحكومية، بحضور نواب المتن الشمالي ورؤساء البلديات المعنيين واتحاد بلديات المتن، انتهى كما المتوقع: إما إبقاء النفايات في الشارع أو إضافة متر ونصف متر فوق جبل النفايات المكدّس وفق «رؤية» مجلس الإنماء والإعمار. ويبدو أن ثمة قطبة مخفية هنا، فالمجلس ومتعهدوه ورؤساء البلديات واتحاد بلديات المتن وبعض النواب يتفرجون منذ أكثر من سنة على قدوم الأزمة المتوقعة من دون أن يكلّفوا أنفسهم عناء وضع خطة قابلة للتطبيق. وهم أنفسهم، اليوم، يتناوبون على المنابر لـ«رفض» الحل المؤقت، ثم قبوله بذريعة أنه لثلاثة أشهر فقط الى حين تأمين البديل. هو السيناريو نفسه، إذاً، يتكرر عبر السنوات ولا من يتحمل مسؤوليته سوى السكان الذين يربطون بين الأمراض المستجدة التي يعانيها أهالي المنطقة برائحة المطمر التي وصلت منذ أسبوع الى الفنار وعين سعادة. ويتحدثون عن موت البعض بسرطان الرئة وإصابة البعض الآخر بعوارض ضيق التنفس والحساسية الجلدية، وخصوصاً لدى الأطفال. وهو ما يحدث ذلك منذ 3 سنوات، لا في زمن كورونا، من دون أن يدقّ أحد ناقوس الخطر.

نواب المتن، ومن ورائهم أحزابهم، رفضوا توسعة المطمر أو اعتماد حلول مؤقتة لثلاثة أشهر من دون تعهد بإيجاد حلّ جدي دائم. فيما مطمر الكوستابرافا غير قادر على استقبال نفايات المتن وكسروان وقسم من بيروت. النائب عن حزب الكتائب اللبنانية الياس حنكش أوضح لـ«الأخبار» أن الحزب يرفض حتى مناقشة رفع المطمر متراً ونصف متر لمدة 3 أشهر، فهذا الملف «عبارة عن نصب أنفسهم، اليوم، يتناوبون على المنابر لـ«رفض» الحل المؤقت، ثم قبوله بذريعة أنه لثلاثة أشهر فقط الى حين تأمين البديل. هو السيناريو نفسه، إذاً، يتكرر عبر السنوات ولا من يتحمل مسؤوليته بحسب الوزن لا يناسبهم هذا الحل». إلا أن مسؤولية عدم اعتماد أي حل، بما فيه الفرز، يقع على عاتق الكتائب كما القوات والتيار الوطني الحر والطاشناق. ففي مواسم الانتخابات، ينام هؤلاء ويستفيقون عند رؤساء البلديات ويعملون على حمايتهم، وعندما يتعلق الأمر بصحة المواطنين لا يكلفون أنفسهم عناء الضغط على أزلامهم وإلزامهم واتحاد البلديات بحلول بيئية دائمة. أما المسؤولية الرئيسية فتقع على عاتق اتحاد بلديات المتن الشمالي ورؤساء البلديات الذين، رغم إقرار قانون

> **الاحزاب السياسيّة ترفض توسعة المطمر فوق المنابر فقط**

يسمح لهم باعتماد اللامركزية في معالجة النفايات، تجاهل معظمهم هذا الأمر باستثناء بلدة أو اثنتين. ويبدو واضحاً أن الاتحاد يعتمد استراتيجية الأخذ من السكان من دون إعطائهم شيئاً رغم حيازته المال والنفوذ. حزب الطاشناق أيضاً يرفض حل رفع المطمر. فوفق المصادر، تحدث النائب أغوب بقرادونيان خلال الاجتماع عن عدم قدرة أحد على «الكذب» على الناس ووعدهم بخطة تؤجل كل عام الى ما بعده. لكن الحزب، في النهاية، سينصاع كالباقين لأمر الواقع بعد تخيير السكان بين عودة النفايات الى الطرقات وأمام منازلهم أو القبول برفع مستوى المطمر. والتجربة تقول إن الأمر نفسه سيتكرر بعد ثلاثة أشهر في حال لم يتوصل وزير البيئة دميانوس قطار الى حلول مستدامة، عمودها الأساسي فرز النفايات. على أن سؤالاً يطرح في هذا السياق عمّا حال دون استباق قطار لهذه الأزمة منذ تعيينه في منصبه قبل شهرين. نائب تكتل لبنان القوي الياس بو صعب، من جهته، أشار الى أن القانون الذي أقرّ عام 2016 حمّل البلديات واتحاد المتن الشمالي مسؤولية للخروج بحلول لامركزية لمعالجة النفايات، وقد «مر الوقت من دون أن يتحرك أحد. لكن هناك فرصة أخرى اليوم لمناقشة الحلول ونحن الى جانب الاتحاد في حال أراد إنجاز خطة ما». بو صعب أشار الى عدم إمكانية لوم حكومة الرئيس حسان دياب على ما يجري منذ سنوات، لافتاً الى أنه كان ضد إنشاء المطمر من الأساس «بينما الكتائب أبدوا عدم ممانعتهم قبل أن يعتصموا بعد سنتين ضد توسعة المطمر الذي قبلوا بإنشائه». وأوضح أنه اقترح، وسط فرض الخيارين كأمر واقع، أن يتم توقيع تعهد بإزالة المتر ونصف المتر الإضافي بعد انقضاء المدة المحددة وطمرها في مشروع لينور إذا ما اتفق على إنجازه.

حزب القوات اللبنانية أيضاً يرفض توسعة المطمر. ولكن لا مفرّ اليوم من اعتماد حل مؤقت الى حين إقرار حل مستدام. وبحسب النائب إدي أبي اللمع، «كل النواب رفضوا خيار التوسعة».

وبين تقاذف التهم وتعطيل الخطط الوزارية المقرّة على مدى سنوات بسبب عدم تناسب الحلول البيئية ومصالح تجار النفايات وشركائهم السياسيين والإداريين، نزحت نسبة كبيرة من سكان شارع حنكش وشارع مستشفى مار يوسف ومار مارون وماغي الحاج الى مناطق أخرى. يقال إن الجمرة لا تحرق إلا مكانها. هكذا هو الأمر بالنسبة إلى ما يعانيه القاطنون بجوار المطمر... مرة أخرى «يبنّجهم» أهل السلطة بوعود وفترات سماح، فيما المشروع القديم الجديد يقوم على ردم البحر في هذه المنطقة على مراحل.

تقرير

السنيورة ومحمد يخسران دعويين ضد «الأخبار»
أضرار فادحة في المال العام

انتصرت محكمة المطبوعات لحرية الصحافة ولحقّها في ملاحقة شبهات الفساد والإضاءة على المخالفات المرتكبة من قبل القيّمين على الشأن العام، فأصدرت حكمين في دعويي قدح وذم ونشر أخبار كاذبة رُفعتا ضد «الأخبار» ورئيس تحريرها والزميلين محمد زبيب ورلى إبراهيم، وبرأتهم من التهم المنسوبة إليهم. في القضية الاولى كان الرئيس فؤاد السنيورة قد ادّعى على زبيب، بعد كتابته مقالاً في العام 2011، بعنوان «ديوان المحاسبة يتّهم السنيورة بـ«مخالفة مالية»»، يتناول فيه قراراً صادراً عن الديوان في ما يعرف بقضية التيكوتاك، حيث حمّل الديوان وزير المال الأسبق المسؤولية عن «الضرر الأكيد الذي لحق بالأموال العمومية وفوّت على الدولة إيرادات مستحقة بلغت قيمتها نحو 5 مليارات ليرة». وفي القضية الثانية، ادعى الرئيس السابق لبلدية بيروت بلال حمد على إبراهيم، التي كتبت مقالاً، في العام 2014، بعنوان: «البلدية تقر الصفقة الفضيحة: أمن بيروت بالتراضي»، يتعلق بالصفقة التي أبرمتها البلدية، بالتراضي، لشراء وتركيب كاميرات مراقبة بقيمة 40 مليون دولار، بالرغم من رفضها من قبل ديوان المحاسبة.

وأكدت الغرفة العاشرة من محكمة الاستئناف (الناظرة في قضايا المطبوعات)، في حكمها في قضية حمد، الدور الرائد للصحافة في استقصاء ومراقبة أعمال أشخاص السلطة العامة وإعلام المواطنين بها وتسليط الضوء على مكامن الفساد في المجتمع.

وفي قضية السنيورة، اعتبرت أن من واجب الإعلام تسليط الضوء على التجاوزات الحاصلة من قبل المؤسسات العامة للحؤول دون ارتكاب المزيد منها. وأشارت إلى أن حرية إعلام الرأي العام بها مصونة قانوناً.

وفي الدعويين، رأت المحكمة أن المدعى عليهم تمكّنوا من إبراز أدلة تُثبت ما نشروه، وتجعلهم بالتالي يستفيدون من البراءة، «سيما بالنظر إلى فداحة النتائج التي تنعكس اضراراً بالمال العام».

(الأخبار)

تقرير

بسري موقعاً طبيعيّاً: «شكراً وليد بك جنبلاط»

(علي حشيشو)

أهالك خليك

«نعتبر سد بسري في حكم الملغى». هكذا حسم رئيس بلدية مزرعة الشوف يحيى بو كروم مصير المشروع ضمن التجمع الذي نظم أمس في موقع العواميد الرومانية بدعوة من البلديات الشوفية المطلة على المرج. مناسبة الدعوة «مناسبة الأول من أيار والاحتفال بمرج بسري موقعاً طبيعياً ودعماً لمواقف البلديات والمجالس الاختيارية التي أعلنت رفضها للسد وليكون المرج منطقة مزدهرة زراعياً وأثرياً وبيئياً وسياحياً». من دون عنف أو ردع من القوى الأمنية والجيش اللبناني والحراس كما حصل سابقاً، اجتاز المشاركون الحواجز الحديدية التي وضعها المتعهد عند مداخل المرج من ناحية جزين. سبر أغوار المرج كشف حدوث مجازر بعضها حديثة في أشجار الصنوبر المعمّرة وأعمال حفر ورفع للرمول من وسط المرج وسفوح البلدات المحيطة به. منع المواطنين من الدخول في أيلول الماضي، أدى إلى فقدان مواسم الخضر والفريز التي تنضج في هذا الوقت. لكن الزراعة لم تتوقف في ناحية المرج الشوفية حيث لم يمنع الحراس أصحاب الأرض من الوصول إليها وزراعتها.

للمرة الأولى منذ انطلاق التحركات الاحتجاجية ضد المشروع منذ أكثر من ثماني سنوات، اعترض أهل المرج الشوفيون بشكل جماعي وعلني، بعد سنوات من التزام شبه تام بالحياد تجاه عشرات التحركات السابقة، فضلاً عن كون معظم البلديات نفسها، كانت قد وافقت على المشروع، ربطاً بالموقف السابق للنائب السابق وليد جنبلاط. التحرك الشعبي أمس أعقب صدور بيانات متلاحقة لتلك البلديات تعلن سحب موافقتها على المشروع من عماطور ومزرعة الشوف وباتر ومختار بسري ومزرعة الضهر. لا يمكن بنظر الكثيرين فصل التحوّل الشعبي والبلدي عن استدارة جنبلاط الذي سحب أخيراً موافقته على المشروع «بعدما تبيّن له ضرره وكنا قد وافقنا عليه لأنه مشروع وطني ولأن المياه ثروة وطنية». المنطق نفسه استخدمته البلديات في بياناتها. في حديث إلى «الأخبار»، قال بو كروم إن «موافقة بلديات عماطور وباتر ومزرعة الشوف (60 في المئة من أراضي المرج تقع في نطاقها) كانت مشروطة بالتعويض البيئي والإيكولوجي على المنطقة واستصلاح حوالى 14 مليون متر مربع في الزراعة ضمن مخطط توجيهي عام. وبعدما تلقينا وعوداً بتلبية مطالبنا، لمسنا لاحقاً مماطلة من أصحاب المشروع إلى أن أقروا بأن لا تمويل ملحوظاً للتعويض الإيكولوجي الذي ننادي به». سبب التحول الثاني بحسب بو كروم، التنبه إلى «مكامن الخلل الذي أثاره الناشطون والجمعيات الذين لهم الفضل في كشف المخاوف لأننا نحن لسنا أصحاب اختصاص علمياً».

بو كروم وزملاؤه من رؤساء البلديات والمخاتير مرتاحون إلى أنهم استمعوا أخيراً إلى صوت الأرض وأهلها. أما الناشطون والمعترضون على المشروع، فتعنيهم نتيجة تجميد المشروع بصرف النظر عن فضل «البيك» وحساباته التي يعتبرها البعض سياسية «نكاية بالعهد الذي لا يزال متمسكاً بالسد». معظم المشاركين أمس نسبوا فضل توقف المشروع لجنبلاط. بعضهم بادر إلى رفع لافتة كتب عليها «شكراً وليد بك جنبلاط» بتوقيع «أهل الأرض». لكن «البيك» زهد وسارع عبر التغريد على صفحته على تويتر بالتوجه إلى مناصريه قائلاً:

> **احد مناصري «التقدمي» كان قد تعرّض السبت بالضرب لإحدى المعترضات على المشروع**

«آن الأوان لبعض العقول المتحجرة في الحزب الاشتراكي أن يخرجوا من منطق الشخصنة والأنانية. المجتمع المدني هو الذي انتصر في الاعتراض على سد بسري وأقنعني بالضرر الفادح. لم أطلب لافتات ترحيب باسمي في بسري»، ما أدى إلى استبدال شكر جنبلاط بشكر «كل من ساعد في إعادة الحق الى نصابه حفاظاً على جمال الطبيعة وقيمة التراث التاريخية»، علماً بأن أحد مناصري «التقدمي» كان قد تعرض السبت بالضرب لإحدى بنات المنطقة منال البعيني، وهي ممن اعترضوا باكراً على المشروع. وقد عبر جنبلاط عبر تغريدة عن رفضه التعرض لها.

ليست العودة إلى المرج أقصى أمنيات أهل الأرض. لجنة التنسيق للحفاظ على مرج بسري أعلنت عن آلية لعودة المزارعين إلى حقولهم. الناشط الجزيني كريم كنعان دعا البلديات إلى تولي تنظيم زراعة الأرض وتوزيعها بين أصحابها وبين من يرغب من المزارعين الجدد. ألا يعتبر ذلك استيلاءً على أملاك الدولة التي استملكت الأراضي؟ ابن باتر فادي حمادة رفض اعتبار إعادة إحياء المرج زراعياً بالتعدي على الملك العام. «الدولة هي من خالفت القانون عندما أصدرت مرسوم الاستملاك من دون موافقة بلدية الميدان التي تقدمت بطعن بالمشروع أمام مجلس شورى الدولة ولم يبتّ. والدولة أيضاً خالفت القانون عندما سعّرت عقاراً بـ 20 دولاراً للمتر الواحد وسعّرت العقار المحاذي له بـ 500 دولار للمتر الواحد. فيما استملكت الأراضي بـ 50 مليون دولار ورتّبت على المواطنين فوائد مرتفعة لسداد القرض الذي أخذته من البنك الدولي لإنشاء المشروع».

قضية اليوم

معتقلو الاحتجاجات: مخابرات الجيش تستخدم التعذيب بالكهرباء!

أيلده الغصين

الصعق بالكهرباء والتهديد بالصعق سُجّل بحقّ 6، بينهم قاصر، اعتقلوا لدى فرع مخابرات الجيش في صيدا الأربعاء الماضي، وأفرج عنهم السبت بعد ضغوط مارستها لجنة المحامين للدفاع عن المتظاهرين، فيما لا يزال معتقل واحد محتجزاً. وبحسب مصادر اللجنة، فإن بعض المعتقلين الستة تعرّض للصعق بالكهرباء وهُدّد بعضهم الآخر بالصعق، وهي أول حالة يوثّق فيها تعرّض المعتقلين من متظاهري الانتفاضة لهذا النوع من التعذيب. ولم يُسمح للمحتجزين بمقابلة محام، أو التواصل مع ذويهم، وتعرّضوا للضرب خلال التحقيق وفي «الريو» أثناء نقلهم، كما تعرّضوا للإهانات وعُصبت عيونهم وكبّلت أيديهم... وبعد الإفراج عنهم، تطلّبت حال عدد منهم دخول المستشفى، وأشارت التقارير الطبيّة الأولية في مستشفى صيدا الحكومي إلى «رضوض وتورّم في القدمين وأوجاع في مختلف أنحاء الجسم وضرورة الخضوع للعلاج والمراقبة».

محامية اللجنة غيدا فرنجية قالت لـ«الأخبار» إن «التحقيق مع المدنيين ليس من صلاحيّات مخابرات الجيش. ورغم التحفّظ على الطلب من هذا الجهاز التحقيق في المواجهات مع الجيش أو حرق المصارف، فإن عليه أن يتقيّد خلال التحقيق بضمانات الضابطة العدليّة وتطبيق المادة 47 من قانون

> جهاز المخابرات ليس ضابطة عدليّة ولا صلاحيّة له في التحقيق مع مدنيين

أصول المحاكمات الجزائيّة»، علماً بأن هذا الجهاز المختص بالأمن العسكري ليس ضابطة عدليّة ولا صلاحيّة له في التحقيق مع المدنيين في الإشكالات مع العناصر الأمنيين، بل إن ذلك من مهام الشرطة العسكرية.

مخالفة المادة 47 تتمّ عبر حرمان المعتقلين من التواصل مع ذويهم لمعرفة مكان احتجازهم، ومنعهم من مقابلة محامٍ، وعدم تلاوة حقوقهم عليهم، بما فيها طلب طبيب شرعي للكشف عليهم في حال تعرّضهم للضرب. الكشف عن مكان الاحتجاز جرى بعد تحرّك لجنة المحامين، ولم يُسمح لمحامية اللجنة لمى الأمين بمقابلة الموقوفين، إلاّ بعد تحرّك اللجنة ونقابة المحامين لدى النائب العام العسكري القاضي بيتر جرمانوس الذي أصدر إشارة قضائية بالسماح بمقابلتهم. غير أن تنفيذ الإشارة، الذي يُفترض أن يكون تلقائياً، تأخّر لنحو ساعتين ونصف ساعة، قبل أن يُسمح للمحامية بمقابلة الموقوفين بعد تحويلهم من فرع مخابرات الجيش في ثكنة زغيب في صيدا الى فرع الشرطة العسكرية في الثكنة نفسها. وقد أعلن عدد منهم «تعرضهم للتعذيب والضرب لدى فرع المخابرات بشتى الوسائل، ولا سيما من خلال الصعق بالكهرباء، ما أضطر عدد من المفرج عنهم إلى دخول المستشفى لتلقّي العلاج فور الإفراج عنهم» وفق بيان اللجنة.

إلى ذلك، أعلنت لجنة المحامين أمس، أنها «لا تزال تتابع توقيف 33 شخصاً على الأقل من المشاركين في الاحتجاجات الأسبوع الماضي في مختلف المناطق، ولا سيما طرابلس وصيدا وزحلة والمتن». عدم ثبات الرقم تعزوه فرنجيّة إلى «عدم تصريح الأجهزة عن المعتقلين لديها، وهو ما يشكّل إخفاءً قسرياً»، سنستمرّ في متابعته».

لافتة إلى أن اللجنة «تقدمت بإخبار إلى النيابة العامة التمييزية للكشف عن مصير معتقلي الأسبوع الماضي في طرابلس وصيدا وزحلة، وعلمنا أن بعضهم نقل إلى وزارة الدفاع، وتمكنّا من مقابلة 15 منهم، ظهرت على بعضهم آثار العنف وطالبنا بكشف طبيب شرعي عليهم، لكننا نواجه بحجّة الترتيبات الإداريّة للعودة إلى العمل اليوم، وهو ما سنستمرّ في متابعته».

(هيثم الموسوي)

ممارسات الأجهزة الأمنية تخالف كذلك قانوني تجريم التعذيب (الرقم 2017/65) والإخفاء القسري (الرقم 2018/105) والمواثيق الدولية التي وقّع عليها لبنان. وسبق للجنة أن تابعت 15 شكوى بجرم التعذيب والإخفاء القسري وانتهاك الحقوق المدنيّة انتهت بقرار قضائي بحفظها، ما يشير إلى «عدم نيّة النيابات العامة، وخصوصاً العسكرية، محاسبة المرتكبين من العناصر الأمنيّين، فيما لم تظهر نتائج أي تحقيق داخلي أجرته هذه الأجهزة»، بحسب فرنجية.

«الأخبار» حاولت التواصل مع وزيرة الدفاع زينة عكر بشأن هذه المخالفات، لكنّها لم تُجب. القاضي جرمانوس ردّ بأنه «لا يتحدّث إلى الإعلام» بشأن تأخّر الجهاز في تنفيذ إشارته. رئيس لجنة حقوق الإنسان النيابيّة النائب ميشال موسى ردّ على سؤال «الأخبار» حيال دور اللجنة في مراقبة تنفيذ قانوني تجريم التعذيب والإخفاء القسري ومساءلة الوزارات المسؤولة عن الأجهزة المعنيّة، بالقول إن «تشكيل لجنة للتحقيق يحتاج إلى موافقة البرلمان، أما دور لجنتنا فينحصر في عقد لجنة لمساءلة الوزراء المعنيين، لكن لا صلاحية لنا في التحقيق بصحة الأخبار الواردة عن التعذيب ولا صلاحية لاحقة للتدقيق في أجوبة الوزارات... ولا تنفيذية لفرض عقوبات».

ولأن تفعيل الآلية الوقائية من التعذيب لم يتم من قبل الحكومات المتعاقبة، فإن تشكيل الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان المتضمنة لجنة الوقاية من التعذيب لم يسمح لها إلى حينه بممارسة مهامها، ومنها زيارة أماكن الاحتجاز. وقد أكد مفوض العلاقات الدولية والإعلام في الهيئة بسام القنطار، في اتصال مع «الأخبار»، أن «لبنان يخالف البروتوكول الاختياري للوقاية من التعذيب، وتحديداً المادة 17 التي تُلزم بإنشاء آلية وقائية وطنية»، مشيراً إلى «أن ذلك سينتج عنه حرمان لبنان من أي منح تتعلّق بالقوى الأمنيّة، خصوصاً من قبل اتحاد الأوروبي، على اعتبار أن التعذيب تحوّل إلى ممارسة ممنهجة لدى أجهزة الدولة».

تقرير

مبرمج الضمان باقٍ رغم أنف مجلس الإدارة

رأفت حمية

كان من المفترض أن تنتهي قضية سعيد القعقور، مبرمج الضمان، مع صدور قرار مجلس الإدارة الذي قضى بسقوط التجديد له بدوام كامل مع الصندوق. غير أن ما حملته الأيام الماضية انتهى إلى غير ما أوصى به مجلس الإدارة. ففي وقت كانت فيه النتيجة المفترضة تسليم القعقور برامج المكننة المسؤول عنها مع رمز المرور الخاص بها، إلا أن ما يجري عملياً هو الالتفاف على القرار. إذ تعمل الإدارة اليوم على تكليف القعقور ببعض الملفات تحت عناوين «إبداء الرأي» و«الاطلاع» (وهو أمر يسمح به القانون) في محاولة لإبقائه ضمن دورة العمل»، على ما تقول المصادر.

وفي هذا الإطار، حوّلت الإدارة أخيراً كتاباً إلى مصلحة التفتيش «للتدقيق بملف القعقور». ومن ضمن النقاط التي سيجري التدقيق فيها مراقبة دوامه وعمله في الإدارة، وقد «جرى اختيار أحدهم لمتابعة هذا الملف، غير أنه رفض الأمر بعدما علم بأن المطلوب هو تقديم تقرير يتضمن أيضاً حضوره في المؤسسة». الرفض يأتي من منطلق أن «النتائج ستأتي حكماً بما ترتضيه الإدارة»، إذ إن المطلوب من التفتيش هو «التصديق» على أمرين، أولهما «إثبات أن القعقور يعمل بشكل يومي في الضمان، ما يحتّم على الأخير تطبيق القانون لناحية تسجيله في لائحة الأجراء». والثاني «محاولة الإدارة أيضاً تأمين استمرارية لعمله». والإدارة، إذ تفعل ذلك، ترتكب مخالفة لناحية تكليف مفتش لديها بالتفتيش على مؤسسة الضمان «ما يشكل تضارباً للمصالح ومخالفة صريحة لمبدأ استقلالية التفتيش والرقابة في هذه الحالة».

> رغم عدم تجديد عقده، لا تزال الإدارة تحوّل ملفات إلى المبرمج للاطّلاع وإبداء الرأي!

فإذا كان هناك تفتيش ذاتي، هذا ما تفعله المؤسسة. وهنا، تكمن المخالفة. أما الجزء الآخر من القضية، فهو دأب الإدارة على تأمين استمرارية عمل القعقور. وبحسب المصادر، فإن هذا الأمر مطلوب «لتسوية وضع القعقور، وخصوصاً في ما يخص إتمام عامه الستين في الخدمة». وهو إن أتم هذا العام في شباط الماضي، إلا أن ذلك لم يجعل من استمراريته أمراً واقعاً، وخصوصاً أنه لم تكن هناك موافقة على عقد التجديد. ولذلك، ثمة حاجة إلى تأمين تلك الاستمرارية «للحفاظ على قيمة تعويضاته». فإتمام «الستين في الخدمة، أضف إلى ذلك أنه أيضاً أنهى عشرين عاماً في الخدمة، يضمن له الحصول على تعويض 25 شهراً، أي ما يفوق الـ 300 مليون ليرة، إذا ما أخذ في الاعتبار الراتب الذي يتقاضاه. وبغض النظر عن تحميل مؤسسة الضمان مبالغ إضافية يمكن تسجيلها بسهولة في خانة هدر الأموال العامة، إلا أن ثمة سؤالاً لم يجب عنه أحد إلى الآن: ما السرّ وراء التمسّك بهذا الشخص؟

مقالة

العدالة الطائفية في الإعدام!

لعل هذا الموضوع هو خارج الزمان والمكان. إن ما يشغل اللبنانيين هذه الأيام هو الكورونا والأوضاع المعيشية المأسوية والبطالة المتعاظمة والارتفاع الجنوني للدولار. ولكني أود في هذه العجالة أن أعود بالتاريخ إلى عام 1958 وإلى جريمة عُرفت في ذلك الحين بجريمة التكميل، إذ ارتكب صاحبها إبراهيم النابلسي جريمة قتل ثلاثة أشخاص وقُبض عليه وحُكم بالإعدام. إلى هنا الخبر عادي، إلا أننا نكتشف أن القاتل هو مسلم والضحايا هم مسيحيون. أثارت هذه القضية المشاعر الطائفية، وحصلت بعض الاحتجاجات تطالب بتأجيل الإعدام إلى أن يتم ارتكاب جريمة على يد مسيحي ويُعدم الاثنان في الوقت نفسه! على كل تم إعدام التكميل بعد تردد ساد الحكومة الرباعية في ذلك الحين.

بالعودة إلى هذه الأيام، يبدو أن الأوضاع لم تتغير بل لعلها زادت سوءاً. مشروع العفو العام يتم الاعتراض عليه إذ إنه يشمل عدداً من إحدى الطوائف يفوق الطوائف الأخرى وكذلك الأمر ينطبق على اقتراح تخفيض سن الاقتراع في الانتخابات النيابية إلى سن 18 بدلاً من سن 21. والأمر نفسه ينطبق على مشروع إعطاء الجنسية اللبنانية للأبناء من الأم اللبنانية، وإن كان في رفض هذا المشروع شيء من العنصرية. وكذلك وقف التعيينات للناجحين في امتحانات الخدمة المدنية. ولعل من مسارعة البطريرك الراعي دون غيره من رجال الدين للدفاع عن حاكم مصرف لبنان أبلغ دليل على ذلك.

إن انتشار الطائفية والمذهبية يزداد تعمقاً في المجتمع اللبناني، ما يؤدي إلى انقسامات حادة قد ينتج منها تفسخ هذا المجتمع الذي قد يجر على لبنان عواقب وخيمة. إن أسباب تجذر الطائفية والمذهبية عديدة، ولكن مما لا شك فيه أن للزعامات دوراً أساسياً لعبته وتلعبه يومياً في تأجيج هذه الطائفية والمذهبية، إذ إنها هي سبب وجودها وتبوّئها لزعامة طوائفها. وما اختراع شعار إزالة الطائفة من النفوس قبل النصوص سوى محاولة واضحة لعرقلة أي مشروع قد يؤدي إلى تجاوز للطائفية في أي مرفق من مرافق الحياة. ومآل مشروع الزواج المدني الاختياري لا يحتاج إلى تعليق.

هل هناك من حل؟ إن قيام التحركات الشعبية في مختلف المناطق قد يكون فرصة نادرة لإعادة إثارة هذا الموضوع، إن الاحتجاجات الصاخبة القائمة حالياً على تدهور الأوضاع المعيشية وارتفاع سعر الدولار وإطاحة حاكم مصرف لبنان الذي هو رمز من رموز الفساد، وليس الوحيد، يجب معها التركيز على المطالبة بتقصير مدة المجلس النيابي الحالي وإجراء انتخابات نيابية سريعة في المحافظات اللبنانية على أساس لاطائفي.

وفي الختام، لعل من المفيد هنا التذكير بأن الكيان اللبناني بحدوده الحالية قام على أساس طائفي محض، إلا أن هذه الطائفية التي تغلغلت في جميع مرافق الحياة، أصبحت غولاً يلتهم لبنان إذا لم يتم التصدي له بجرأة وبسرعة وبحزم.

عبد الحميد فاخوري

تقرير

فسادٌ لبنانيّ ـ عراقيّ في بغداد

نور أيوب

فضيحة فسادٍ من العيار الثقيل فُجّرت في بغداد، أمس، أبطالها عراقيّون ولبنانيّون. وفق مصادر قضائيّة عراقيّة، فإن صفقةً بقيمة 34 مليون دولار، أبرمتها وزارة التربية العراقيّة مع شركة «أرض الوطن»، في العام 2019. مقرّ الشركة في العاصمة بغداد، وهي مملوكة لرجال أعمال لبنانيين هم: كريم تحسين الخيّاط وبشير الخشن وربتشارد صليبا. الخدمات المقدّمة هي التأمين الاستشفائي لموظفي الوزارة. اما تمويل الصفقة، فمن رواتب العاملين في «التربية».

الـ 34 مليون دولار، وفق التحقيقات الأولية، قُسّمت على الشكل الآتي: 16 مليون دولار للنائب مثنى السامرائي، 3 ملايين لوزيرة التربية سهى العلي، 11 مليوناً مقسّمة بين رئيس البرلمان محمد الحلبوسي والنائب محمد الكربولي (شقيق زعيم «حزب الحل» جمال الكربولي)، وثلاثة ملايين لشركة «أرض الوطن». 34 مليون دولار - وفق المصادر القضائية - لم تقدّم الشركة لقاءها أيّ خدمة.

هذا «التقسيم» لم يكن «فساداً» قبل شباط الماضي. فـ«الكعكة» كانت محميّة بتفاهم سياسيّ بين الحلبوسي والكربولي والسامرائي. لكن انشقاق الأخير (و11 نائباً آخر) عن تحالف برلمانيّ يقوده الأوّل، دفع برئيس البرلمان إلى تأديبه، خصوصاً أن تحالفه – برأيه – يمثّل «البيت السُنّي» و«لا يجوز أن يُسمع رأي مخالف لرأيه». هذا الخلاف السياسي صدّر واحداً من ملفات الفساد الكثيرة في «بلاد الرافدين». مصادر قضائيّة عراقيّة، تصف الشركة بـ«الوهميّة» وعقودها بـ«غير المنطقيّة، وهدفها مراكمة ثروات بطريقة غير مشروعة، أقرب للسرقة»، في وقتٍ تؤكّد مصادر الشركة أنّها «حقيقيّة، وعمرنا أكثر من 20 عاماً، ونعمل في العراق منذ سنوات»، متسائلة عن توقيت الاتهام الذي تزامن مع الخلاف السياسي.

> القضاء العراقي أصدر مذكرات توقيف بحقّ الخيّاط والخشن

ووفق معلومات «الأخبار»، فإن القضاء العراقي، أصدر مذكرات توقيف بحقّ الخيّاط والخشن، ويسعى حالياً إلى أن يصدّرها «الإنتربول». وتساءل مصدرٌ قضائيٌ عراقيٌ رفيع عن سبب مسارعة الشركة إلى «فسخ العقد» مع الوزارة، إذ أعادت في الأسابيع الأخيرة نحو 30 مليار دينار عراقي (25 مليون دولار)، من أصل قيمة الصفقة البالغة 41 مليار دينار (34 مليون دولار). فيما ترد مصادر الشركة بأنّها سارعت إلى «فسخ العقد خَبَباً، حفاظاً على سمعة الشركة ومنعاً لسوق أي اتهام آخر»، مبديةً استعدادها لعرض وثائقٍ تُثبت براءتها.

مصرف لبنان

طرح عقارات للبيع بالظرف المختوم

عملاً بأحكام قانون النقد والتسليف، يعلن مصرف لبنان عن رغبته بيع العقارات والأقسام التالية بوضعها المادي والواقعي والقانوني عن طريق إستدراج عروض بالظرف المختوم:

المنطقة العقارية	رقم العقار	رقم القسم	المساحة التقريبية	الوصف
دكرمان	١٤٧٩	مبنى	مبنى ٦٠٨٢ م²	بناء قيد الانشاء قرب مركز البريد في صيدا على الطريق المتفرع من شارع جزين
غادير	١١٠	أقسام عدد ١٨		مكاتب ومحلات تجارية - مبنى بنك المدينة ش.م.ل. سابقاً - ساحة جونيه
السمقانية	٣٠٤	D -٤	١٠١	شقة سكنية في الطابق السفلي - مشروع العين السكني
غدراس	٤٤--٦٦		٩،١٨٠--٥،٦٨٠	عقارات على حدود منطقتي فتقا وغدراس في الجهة المقابلة لدير إم النور
فتقا	عقارات عدد ٥			عقارات على حدود منطقتي فتقا وغدراس في محيط دير إم النور
المصيطبة	٤٠٩٧	٥ -- ٦	٤١--٤٧	مخزنان في الطابق الارضي من مبنى «بعلبكي ومطر» - شارع الجزائر مقابل بنك عوده
النقاش	٣٩٦		أرض ٢،٢٥١ بناء ١،٧٢٥	فيلا مع حوض سباحة - طريق النقاش الرابيه - شارع ٥٧ مقابل فيلا عياش
الصيفي	١٤٦	D ٢٣	٣٧٩	شقة في الطابق السابع في وسط بيروت تتنفع من مستودع وثلاث مواقف للسيارات
بحمدون المحطة	٥٣٨		أرض ٥٦٧ بناء ٦٧٤	فيلا حجر من طابقين ومسبح - شارع المطران
الشيانية	١٧١١		٢،٤٨٩	قطعة أرض في منطقة الشياني - فضاء عاليه
مجدلبعنا	٢٧٦٨		١،٤٩٣	قطعة أرض على طريق شكة برقان
شدرامشتي حسن مشتى حمود	عقارات عدد ٥			عقارات في منطقة شدرا قضاء عكار
برمانا	٣٠٣٧		١،٧٠١	عقار على طريق عام برمانا الشرقية مقابل اوتيل GRAND HILLS
الاشرفية	٣٧٧٦	١٢	١٨٥	شقة سكنية في الطابق التاسع - السيوفي قبل WATER MASTER
سوق الغرب	٩١٧-٩١٦		١،١٧٢-١،٢١٧	عقارات إحداهما ضمنه بناء من ٤ طوابق على طريق عام سوق الغرب-عيتات
مزيارة	٤٦٧٧		١٩،٨٩٧	عقار في محلة الديوبرية أو حقول الدلام

يمكن بيع أي مجموعة عقارية بشكل كلي او جزئي.

يمكن الإطلاع على ملفات العقارات والأقسام المذكورة وشروط تقديم العروض وتحديد موعد معاينتها لدى مديرية الأصول العقارية والمالية - مصرف لبنان الطابق الخامس المبنى B - بيروت هاتف ٠١/٤٢٤٣٠٢-٠١/٤٢٣٣٠٤ أو ٠١/٧٥٠٠٠٠ مقسم رقم ٤٥٥٢ أو ٤٥٧٧ (يستوفى مبلغ ٦٤٠٠٠٠ / ل.ل. عن كل طلب)

تقدم العروض بدون أي وسيط وفق النماذج المعدة لهذه الغاية بالظرف المختوم لدى أمانة سر مديرية الأصول العقارية والمالية المذكر أعلاه خلال مدة لا تتعدى الساعة الثانية بعد ظهر يوم الإثنين الواقع في ٢٥ أيلول ٢٠٢٠ ضمناً.

إن مصرف لبنان ليس ملزماً بالموافقة على أي عرض من العروض ويحتفظ بحريته المطلقة بالقبول أو الرفض دون التزامه بأي موجب أياً كان نوعه ومهما كان مصدره وسببه.

للاطلاع على محتوى مصرف لبنان العقارية يمكن زيارة الموقع الالكتروني على العنوان : www.bdl.gov.lb أو www.banqueduliban.gov.lb

ملف

طائرة «محظيّين» من أوكرانيا اليوم: أسماء عائديـن سقطت عمداً!

(هيثم الموسوي)

راجانا حميّة

تحطّ في مطار بيروت الدولي، اليوم، طائرة تقلّ 130 لبنانياً اتين من كييف، وموزعين بين عائلات وطلاب. هي الطائرة الأولى والأخيرة من أوكرانيا، في إطار الدفعة الثانية من العودة. كما أنها إحدى الطائرات التي «تبرعت» بتكاليفها رئيسة مؤسسة الوليد بن طلال الخيرية، ليلى الصلح حمادة، في إطار تسهيلها لعودة المحتاجين، وخصوصاً الطلاب. هذه الطائرة كان مفترضاً أن تكون «أكثر إنسانية» من سواها، على ما يقول متابعون، إذ إنها أتت تحت عنوان مساعدة الطلاب الذين لا حول لهم ولا قوة في الغربة. وهي كانت كذلك الى ما قبل أسبوع، عندما بدأت البادرة الإنسانية تتحول أقرب ما تكون الى تجميعة محاصصة مناطقية ومذهبية، على ما يقول طلاب «شطبت» أسماؤهم قبل يومين من انطلاق الطائرة.

لينا كوراني واحدة ممن وجدوا أنفسهم، بين ليلة وضحاها، خارج لائحة العودة. فقبل أيام، فوجئت بأن اسمها لم يعد موجوداً على اللائحة التي «تختلف كلياً عن تلك التي أعدّتها السفارة وقالت لنا إنها أرسلتها الى وزارة الخارجية والأمن العام للموافقة عليها»، علماً بأن «السفارة هنا تواصلت معي، كما مع غيري من الطلاب لتؤكد أن اسمي مدرج على اللائحة». بعد اللائحة المسرّبة، «اتصلت بالسفارة فابلغوني أن اللائحة التي أرسلت إلى بيروت عدّلت في وزارة الخارجية وأنهم لا يستطيعون فعل شيء... وأخبرونا أن 90 اسماً وضعتها السيدة ليلى الصلح و40 اسماً وضعتها الوزارة».

«الحسبة» نفسها أكدتها الطالبة زينب أيوب، التي تدرس مع شقيقها في أوكرانيا. إذ إن اسمها سقط أيضاً من اللائحة المعدلة، بعدما أبلغت شقيقها أنهما سيكونان في عداد العائدين. «والجواب الذي تلقّيناه أن الأسماء الجديدة جاءت من بيروت، وحوالى 80 منها حددتها ليلى الصلح حمادة». تشير الطالبة التي تدرس في مدينة لفيف الأوكرانية إلى أنه «من بين 16 اسماً من المدينة، هناك 14 اسماً من منطقة تخص السيدة حمادة». كثر آخرون سقطت أسماؤهم من اللائحة المنقحة لمصلحة أسماء أخرى رفعتها «الواسطة». هكذا، «طار» الكثير من الأسماء، ومنهم إيمان مصري التي تؤكد «أنهم دقّولي شي 3 مرات إنو اسمي موجود، ولكن قبل أيام فوجئت بأن أحداً لم يتواصل معي، فيما تم التواصل مع زملاء لي». بعد التواصل مع السفارة، «عرفت بأن الأسماء تغيرت وقالوا إن معايير العودة بيد الدولة اللبنانية مش عنّا».

> الصلح حمادة حدّدت أسماء غالبيّة العائدين ومعظمهم من منطقة تخصّها!

حوالى 700 طالب يدرسون في أوكرانيا، 500 منهم تقدّموا بطلبات للعودة. وبعد الدرس، استقر الرقم عند 130 اسماً وضعتها السفارة اللبنانية قبل أن ترسلها إلى بيروت «حيث قيل لنا إن الأسماء تغيرت»، بحسب أمين سر لجنة أهالي الطلاب في أوكرانيا الدكتور ربيع كنج. وهو يتحدث عن معايير «لم تُحترم». ففي وقت كان فيه الحديث عن «تسهيل العودة للصبايا أولاً (وإذا كان معها شقيقها أو زوجها أيضاً يُشمل باللائحة) والحالات الصحية وذوي الأعمار الصغيرة»، جاءت اللائحة الأخيرة بشكل مغاير تماماً، علماً بأن السفارة «اتصلت بكثيرين تعلمهم بوجود أسمائهم، ثم تراجعت بعدما عادت اللوائح من بيروت». لا تجد اللجنة تفسيراً لما حدث، وخصوصاً أن «الخارجية لم توضح ما جرى»، وما ادى في النهاية الى طائرة بركاب «معظمهم من المحظيين».

يأتي ذلك في وقت تقدمت فيه إحدى شركات الخطوط الجوية الأوكرانية (BRAVO airways) التي يملكها لبنانيون بعرض لإجلاء الراغبين بالعودة إلى بيروت. وقد حددت قيمة تذكرة العودة على الدرجة الاقتصادية بـ«350 دولاراً في حال بيعت المقاعد كلها و450 دولاراً في حال ترك مقعد فارغ بين مسافر وآخر»، كما تعهّدت بـ«إخضاع جميع الركاب لفحوص PCR سي آر قبل السفر»، إلا أن الجواب لم يأت من لبنان. كذلك عرضت إحدى شركات الطيران الأوكرانية التي أجلت مواطنين أوكرانياً من لبنان في 30 من الشهر الماضي إعادة الراغبين إلى لبنان في طريق رحلتها، وهو ما لم يحصل. وثمة من يقول بأن «من عادوا على متنها لا يتعدّون الـ 14 فرداً هم من القريبين جداً من بعض الأحزاب والفاعليات السياسية».

وما يزيد الطين بلة أن أسعار بطاقات التذاكر عبر «ميدل ايست» تتراوح بين 1200 و1500 دولار، علماً بأن الرحلة ذاتها «في الأيام العادية تكلف ذهاباً وإياباً على متن الخطوط الجوية التركية بين 650 و700 دولار، وهي تعتبر الأغلى تكلفة»، على ما يقول كنج.

لا يطلب الطلاب العالقون اليوم سوى تسيير طائرة جديدة لنقلهم إلى بلادهم. طائرة «من الدولة، وليس من ليلى الصلح حمادة»، وخصوصاً أن «الطلاب مسؤولة عنهم الدولة لا ليلى الصلح». لا خيار أمام الطلاب إلا العودة بعدما «فقدوا كل مقومات البقاء هنا». يقول كنج. وما يزيد الطين بلة أنهم لا يملكون مالاً لتسديد أقساطهم الجامعية أو تسيير حياتهم هناك، وخصوصاً أن «أهلنا غير قادرين على إرسال المال لنا بسبب منع الحوالات المالية».

ممنوع إجلاء الفلسطينيين!

الجمعة الفائت، أصدرت المُديرية العامة للأمن العام اللبناني تعميماً إلى طيران الشرق الأوسط (الرقم 5932/م) يقضي بعدم السماح للأشخاص من التابعية الفلسطينية اللاجئة في لبنان (أي إن كان اللاجئ يحمل وثيقة سفر فلسطينية أو جواز سلطة) بالعودة إلى لبنان على متن طائرات الإجلاء. ونصّ التعميم على تعديل المقصود باللبنانيين العائدين إلى عائلة اللبناني (زوج، زوجة، أولاد) من «دون السماح بمرافقة الخدم والأشخاص من التابعية الفلسطينية اللاجئة في لبنان».

وعليه، أُبلغ الكثير من الفلسطينيين ممن كانوا يستعدون للعودة على متن رحلات الإجلاء في لبنان بأن أسماءهم حُذفت. ومُنع هؤلاء من ركوب الطائرات بسبب تعميم لا مُبرّرات منطقية تحكمه، في ظل عدم حيازة الفلسطينيين المُقيمين في لبنان أي خيار بديل، ما يجعله أشبه بعملية طرد للفلسطينيين اللاجئين في لبنان.

أحد الفلسطينيين المُقيمين في لبنان والمتزوج من لبنانية والمنحدر من أم لبنانية قال لـ«الأخبار» إنه «سُحب»، بالمعنى الحرفي، من الطائرة بعدما دقّق أحد عناصر الأمن العام في أوراقه وأُرغم على البقاء في مطار دبي، رغم أن السلطات في دبي ختمت له تأشيرة الخروج «ولولا تعاونها (..) لبقيت عالقاً في المطار وما سُمح لي بالعودة الى دبي». علماً بأن الرجل، شأنه شأن كثير من اللبنانيين، علق في دبي بسبب إقفال المطارات.

(الأخبار)

ارتفاع أرقام المتعافين... السيطرة مستمرة؟

هديل فرفور

لا تزال المُعطيات، حتى الآن، توحي بقدرة لبنان على السيطرة على انتشار فيروس «كورونا». ويعزّز هذا «الانطباع» التسارع المتصاعد لأرقام المتعافين من الإصابة، ووصوله أمس الى عتبة الـ 200 حالة، في مقابل استمرار تسجيل إصابات محدودة. إذ سُجّلت أربع إصابات فقط من بين 1350 خضعوا لفحوصات مخبرية في الساعات الأربع والعشرين الأخيرة. وبين الإصابات الأربع اثنتان «محليتان» (من بين 890 فحصاً)، والحالتان وافدتان من غينيا (من 468 فحصاً)، فيما لم تُسجّل أي إصابات جديدة في مُستشفى رفيق الحريري الحكومي من بين 157 فحصاً أجريت في مختبراته. أما عدد الوفيات فقد استقرّ عند 25، ليُصبح العدد الإجمالي للمصابين الفعليين 512 مُصاباً، 43 منهم حالتهم حرجة.

الأرقام المحدودة، حتى الآن، تُسجّل في ظل استقبال المرحلة الثانية من رحلات إعادة المغتربين، والتي تستمر حتى الثامن من الجاري، علماً بأن هذه العودة كانت تثير مخاوف من أن ترفع عدّاد الإصابات بشكل دراماتيكي، الأمر الذي لم يحدث بعد.

في غضون ذلك، تواصل الفرق التابعة لوزارة الصحة إجراء المسح الميداني في مختلف المناطق اللبنانية لتحديد الواقع الوبائي عبر أخذ عينات عشوائية. وبعد جولة ميدانية أول من أمس في المتن الشمالي، توجهت الفرق أمس الى قضاء الهرمل، حيث أجريت فحوصات PCR لعيّنات من المواطنين الذين خالطوا حالات مُصابة أو ممن يعانون من عوارض تنفسية وجيوب أنفية وأمراض تحسسية صدرية أو ممن يكونون في ميدان عملهم على تماس دائم مع المواطنين.

> المعطيات الإيجابية لا تلغي الحذر مع بروز التراجع التدريجي عن إجراءات التعبئة

إلا أن هذه المعطيات، على الرغم من إيجابيتها، فإنها لا تلغي الحذر الذي يفرضه الفيروس، وخصوصاً مع بروز تحدّي استئناف الحياة الطبيعية والتراجع التدريجي عن إجراءات التعبئة العامة.

من جهة أخرى، حارَ ثلاثة أطباء لبنانيين، أخيراً، حماية الملكية الفكرية العالمية (pct) وبراءة اختراع تركيبة دواء لعلاج فيروس كورونا المستجد في أولى مراحل العدوى، بالتعاون مع مُنظمة الصحة العالمية في فرنسا. ومن المعلوم أن معاهدة التعاون بشأن البراءات (pct)، تتُيح تقديم طلب حماية براءة اختراع دولي من قبل أي مواطن من مواطني دولة موقعة على المعاهدة. وبما أنّ لبنان لا يندرج ضمن البلدان الموقعة على المعاهدة، لجأ الأطباء الثلاثة الحائزون الجنسية الفرنسية إلى تقديم طلبهم عبر فرنسا وعبر منظمة الصحة العالمية فيها، علماً بأنّ مصلحة حماية الملكية الفكرية في وزارة الاقتصاد والتجارة في لبنان كانت قد منحت كلاً من الدكتور مازن خالد التامر والدكتورة ماري الياس الدكتور محمد حيدر حميّة براءة اختراع تركيبة دواء لعلاج فيروس كورونا المستجد covid 19 في أولى مراحل العدوى، لمدة عشرين عاماً تبدأ من تاريخ إيداع الطلب المقدم في 22 نيسان الماضي.

ووفق هؤلاء، فإنّ تركيبة troy3 السائلة تتميّز باقتران بروتين لجُزَيْء دَرَي من النانو، يتم إدخاله إلى جهاز التنفس من خلال الاستنشاق عبر الفم أو الأنف، ثمّ التخلّص منه بعد التصاق الفيروس به. «ومن شأن العلاج المُقترح أن يُسيطر على الفيروس قبل أن يتمكّن الأخير من خلايا الرئة»، بحسب حمية، مشيراً إلى أن «أهميته تكمن في القدرة على السيطرة على الفيروس مهما تغيّرت هيكليّته الجينيّة». غير أن ذلك لا يعني المُباشرة بتنفيذ التركيبة، «إذ لا نزال نبحث في طلبات شركات تصنيع أدوية، فضلاً عن مؤسسات أخرى كمشروع بيل غايتس لاختيار الشركة التي ستأخذ على عاتقها مهمة تصنيع العلاج».

اجتماع «التربية»: خفض الأقساط مؤجّل

فاتن الحاج

لم تنتزع اتحادات لجان الأهل في المدارس الخاصة إقراراً من أصحاب المدارس بخفض الأقساط المدرسية إلى النصف أو أكثر كما كانت تطالب. إلا أنها أرست مبدأ إعادة الموازنات إلى الهيئات المالية ولجان الأهل لإعدادها من جديد في ضوء التعطيل القسري، وتأثير ذلك على خفض النفقات التشغيلية، ما قد يؤدي إلى خفض للأقساط بحسب الظروف الخاصة بكل مدرسة، وبلا أي اتفاق مسبق على النسبة المطلوب دفعها.

كذلك تعهدت المدارس بإعادة النظر في المستحقات المتوجبة لها عن السنوات الماضية والمصنفة في خانة الديون استناداً إلى النسبة التي يدفعها الأهالي من أقساط، إذ تشطب نسبة موازية من الديون المتراكمة عليهم. وقد حددت مهلة أسبوعين لإنجاز الموازنات الجديدة مع التأكيد على تأمين رواتب المعلمين والمستخدمين كأولوية في الإنفاق، والعمل مع الجهات المانحة لتسريع دفع المنح المدرسية المستحقة للمدارس شبه المجانية.

هذه أبرز النقاط التي توافق عليها ممثلو الأهالي وإدارات المدارس والمعلمين بعد اجتماع ماراتوني أمس في وزارة التربية دام خمس ساعات، وكاد ينفجر في أكثر من محطة. وقد صدر في نهايته «إعلان مبادئ عامة» لم يتطرق إلى مصير العام الدراسي والامتحانات الرسمية. وعلمت «الأخبار» أن المجتمعين رهنوا أي قرار نهائي في هذا الشأن بالوضع الصحي العام والتعبئة العامة. لكن جرى عرض بعض الأفكار مثل تحقيق التباعد الاجتماعي عبر وضع 15 تلميذاً في الصف، وأن يكون الدوام 4 ساعات في اليوم من دون استراحة (فرصة) والدمج بين التعليم في الصف والتعليم «أونلاين».

منسق الشؤون القانونية في اتحاد لجان الأهل وأولياء الأمور شوكت حويلا، وصف الاجتماع بـ«العقد والصعب، وهو عبارة عن جلسة أولية لم تتضمن نتائج نهائية. أرسينا مبادئ عامة وخطوات أولية لكون وزير التربية لا يستطيع قانوناً أن يتخذ قراراً منفرداً بخفض الأقساط طالما أن هناك موازنات موقّعة من لجان الأهل». ورأى أن الاتحاد «استطاع إحداث خرق بالوصول إلى هدفين أساسيين: إقرار الجميع بمن فيهم أصحاب المدارس بضرورة إعداد موازنات شفافة وتقشفية، وتكريس توزيع أعباء الأزمة على الفرقاء الثلاثة في العملية التربوية، وأن لا يتحملها الأهل وحدهم. وأقرت المدارس بمبدأ خفض الأقساط وتسهيل الأمور بالنظر إلى الظروف الراهنة».

حويلا أوضح «أننا طالبنا بخفض بند الاستهلاكات إلى الحدود الدنيا وخفض الساعات الإضافية للأساتذة، وأننا أعدنا الاعتبار للهيئات المالية في لجان الأهل وأجبرنا المدارس على إعداد ملاحق للموازنات، وإذا لم يتم ذلك خلال أسبوعين يستطيع وزير التربية استخدام صلاحياته» المنصوص عليها في المادة 13 من القانون 515 (تنظيم الموازنات المدرسية) وتنص على: «... إذا وجدت مصلحة التعليم الخاص في وزارة التربية أن الأقساط المدرسية المحددة أو المفروضة من المدرسة أو أن الزيادة كما اعتمدتها مخالفة لأحكام هذا القانون، عمدت إلى دعوة إدارة المدرسة إلى التقيد بأحكام القانون تحت طائلة الملاحقة القضائية، وفي هذه الحال تحدد المصلحة قيمة الأقساط أو الزيادة الواجب اعتمادها...».

> 104 مدارس خاصة لا تدفع رواتب للمعلمين

ومن المنتظر أن يصدر وزير التربية اليوم قراراً بإعادة الموازنات إلى المدارس ووضع ضوابط للملاحق. حويلا بدا مقتنعاً بأن إعادة الموازنات إلى المدارس وجدولتها من جديد ستؤدي إلى «خفض جدي وليس شكلياً للأقساط».

الأمين العام لرابطة المدارس الإنجيلية نبيل القسطا بدا، من جهته، مطمئناً إلى نتائج الاجتماع الأولي، وقال: «سندرس مصاريفنا وسنرى كم نستطيع أن نوفر على الأهالي ونخفف عنهم من أعباء. وقد قدمنا لهم برموشن يقضي بالحسم من ديونهم العتيقة بالنسبة نفسها التي يدفعونها». وأعلن أنه ستصدر بيانات لاحقة تفصيلية تشرح بنود الاتفاق، إضافة إلى مصير العام الدراسي.

أما رئيس نقابة المعلمين رودولف عبود فأبدى ارتياحه للاجتماع، و«العبرة في الالتزام والسعي الجدي لتطبيق بنود الاتفاق». وقال: «طالبنا بلجنة لمتابعة التنفيذ، مع احتفاظنا بكامل حقنا بالتشهير بالمدارس التي لا تدفع الرواتب واتخاذ الخطوات التصعيدية».

يذكر أن هناك 104 مدارس خاصة لا تدفع رواتب للمعلمين.

توقيف التعليم عن بعد في الثانويات الرسمية

أعلنت رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي التوقف عن التعلم عن بعد «الذي أرهق الأساتذة في ظل مشاركة معدومة من الطلاب نتيجة الضغط النفسي والظروف الاقتصادية». واعتبرت الرابطة الفترة الفاصلة إلى حين العودة إلى مقاعد الدراسة في بداية شهر حزيران، «فترة مراجعة للطلاب وتهيئة نفسية وأكاديمية لكل الجسم التعليمي». وأكدت أهمية الحفاظ على الشهادة الرسمية، رافضة الحلول «التي ترمي إلى إلغاء مواد من المنهاج، لما لذلك من نتائج سلبية ستظهر لاحقاً». ودعت إلى اعتماد الغاء محاور من المواد واعتماد أسئلة اختيارية كحل قابل للتطبيق ويساعد الطلاب على اجتياز الامتحانات بمرونة.

ملف

«إعادة هيكلة» لكرة السلة اللبنانية

العودة إلى الواقع... أو إلى الوراء

لم تكن كرة السلة بأفضل حالاتها منذ زمنٍ ليس بقصير. فلم تكن أحداث الشارع منذ تشرين الأول الماضي أو الظروف الصحية المرتبطة بتفشّي «كورونا» هي السبب في الأزمة التي عاشتها أو تلك التي ستكون مقبلة عليها. «اللعبة الوطنية» بحاجة بلا شك إلى إعادة هيكلة لكي تقف على قدميها مجدّداً أو إذا صحّ التعبير لتكون قادرة على الاستمرار في ظلّ الشكوك الكبيرة حول عودتها إلى سابق عهدها

ما سيعرض على اللاعبين سيكون صعباً التفكير فيه مقارنة بالأرقام السابقة (سركيس بريتيسيان)

شربل كريم

صعبةٌ هي الأيام التي عاشتها كرة السلة اللبنانية في المواسم القريبة الماضية، إذ عانت أولاً من تراكم الديون في اتّحادها وأنديتها، ومن ثم من مشاكل فنية أبعدت المنتخب عن كأس العالم، وبعدها من تراجع الاهتمام الجماهيري بالبطولة بفعل ضعف مستوى بعض الفرق. من هنا، ربما جاءت فترة التوقف الطويل لتعيد أهل اللعبة إلى النقطة الصفر لرسم استراتيجية جديدة تتماشى مع الواقع المقبل للبلاد بشكل عام، وتعيد للمستديرة البرتقالية جزءاً من بريقها، وهي طبعاً قادرة على فعلها بحكم الإمكانات البشرية الإدارية والرياضية الموجودة في دائرتها.

وانطلاقاً من هذه النقطة، قد يطول الحديث عن الحلول، لكن الواقع أن أيّ حلّ لن يكون تظهيره صعباً إذا ما كان هناك اقتناع من الأطراف المرتبطة به، وطبعاً قناعة نهائية حول وجود مشكلات في جوانب عدة تحتاج إلى علاج من بوابة الحاجة إلى تغيير في التعاطي مع الظروف الصعبة

> **إيجاد استراتيجية تحمي مال الأندية وتضمن حقوق اللاعبين تبدو أولويّة مستقبلية**

والعقبات الطارئة.

لذا لا ضير من القول إن أولى النقاط التي يفترض العمل عليها هي في إعادة ترتيب البيت الداخلي، إن كان في الاتّحاد اللبناني للعبة أو في الأندية، حيث تبدو الحاجة الضرورية إلى وجود فريق عمل متكامل يستطيع كل أفراده الإنتاج، لا كما هو الحال في مكاتب كثيرة حيث الاعتماد الأول والأخير مثلاً على الرئيس أو الأمين العام وربما بعض الأعضاء.

وهذه المشكلة أي العمل الاحترافي في الإدارة تعاني منها أصلاً رياضات مختلفة، وخصوصاً تلك التي تتصدر إدارات اتّحاداتها وأنديتها إلى العمل وفق أطر لا ترتبط بالرياضة حصراً. ومما لا شك فيه أنّ في كرة السلة لا تبدو المسألة بنفس السوء الذي بدا في رياضات أخرى، لكن الأكيد أن هناك حاجة ماسّة لتذويب المشاكل وخلق هيكلية جديدة تحاكي المنطق وتترك نتائج إيجابية.

الواقع المرير للاعبين

طبعاً يأتي الموضوع المالي في مقدّمة الحديث عن أي مستقبل مشرق لكرة السلة اللبنانية، التي فقدت العنصر الأهم الذي صنع مجدها وهو المال.

وتتفرع أسباب هذه المشكلة، لكن حلّها ليس بالأمر المستحيل إذا ما وُضع الإصبع على الجرح المتمثّل بالتضخم المُبالغ به من حيث التعامل مع اللاعبين، إذ أن ذاك «البالون» الضخم يجب أن يقلّص حجمه ببساطة، وذلك من خلال تحديد أعلى وأدنى سعر للرواتب، والذي قد يلحظ بحسب الخبراء مسألة تخفيض العقود الحالية إلى أكثر من النصف بالنسبة إلى لاعبي الفئة الأولى.

هي خطوة ظالمة للاعبين الذين يعتبرون قلب اللعبة وأساسها، لكنهم أصبحوا يعرفون أيضاً أنه مع التوجه الاقتصادي - المالي الجديد في البلاد، أصبحت مسألة العملة حساسة إلى حدٍّ كبير، والواقع الصعب يفرض قبولاً بأيّ طرح يرتبط بالمصلحة العامة وإلا ستلاقي كرة السلة مصيراً أشبه بمصير الكثير من المصالح التي قضت عليها الأزمة التي تعيشها البلاد.

من هنا، يبدو القبول بعروض واقعية هو مسألة منطقية، ولو أن ما سيُعرض على اللاعبين سيكون صعباً التفكير فيه مقارنة بالأرقام السابقة التي حصلوا عليها، والتي حوّلت حياتهم إلى رياضيين محترفين بعكس ما يعيشه كل الرياضيين الآخرين في لبنان. لكن الحقيقة أن اللاعبين أنفسهم يهمسون في مجالسهم الخاصة بعبارات تترك قناعة بأنهم أصبحوا يعرفون بأن اللعبة لم تعد بمثابة منجم الذهب، بل ربما باتت مصدراً لتحصيل بعض الأموال واستثمارها في مكان آخر (عمل خاص على سبيل المثال) على غرار ما فعل عدد لا بأس به من اللاعبين)، أو إذا صحّ التعبير يمكن اعتبارها مصدراً غير مباشر للعيش أي وسيلة دعم إضافي.

هو كلام لا يدعو إلى اليأس أو الاستسلام لأن الأمور ليست معقدة لدرجةٍ يمكن القول فيها إن الوضع لن يعود إلى طبيعته. لكن كل هذا طبعاً يرتبط بوضع خطة اتّحادية واضحة، وهي مسألة نادى بها القيّمون، طالبين منطقياً أن يعرف الكل مدى الصعوبات المفروضة على الجميع. وهذه الخطة ترتكز بالتأكيد إلى إيجاد التوازن لإبقاء عنصر المال من دون أضرار بالغة. وهنا يمكن أخذ الدوري الأميركي الشمالي للمحترفين كمثال صارخ على العمل الاحترافي في عدم إلحاق الضرر بالبطولة من خلال الابتعاد عن المبالغة والتضخّم في الرواتب، وذلك لناحية تحديد موسمي لسقف العقود بحسب قدرة السوق. والواضح أن بطولة لبنان تحتاج إلى هذا التوجّه أكثر من أي بطولةٍ أخرى، فالسوق هنا يتبدّل كثيراً، ويبدو غير منطقي في أحيانٍ كثيرة، ما دفع الكثير من المستثمرين إلى الهرب كونهم لم يتوقعوا قبل دخولهم إلى الساحة ما واجهوه من متطلبات بعد انغماسهم فيها. لذا يجب تشجيع أندية أطلت في مواسم سابقة، لكن مشوارها كان قصيراً رغم قيامها بعمل مميّز، والسبب لتركها اللعبة هو في الأغلب شعور القيّمين عليها بعدم الراحة أو الشعور بأن الاستثمار محمي من المسؤولين.

الأندية هي الحل

مخطئ من يعتقد أن اللعبة لم تعد قادرة على استقطاب الأموال، والدليل ما تمكن الاتحاد اللبناني من فعله عندما استقطب عدداً من الرعاة من خلال التسويق الجيّد لمنتخب لبنان ومبارياته، ما يعني أنه مطلوب من الأندية أن تعتمد هذا التوجّه وتسوّق نفسها واللعبة بطريقة مثالية ترتكز أولاً إلى مخاطبة جمهورها بشكل صحيح أي بعيداً من ربطه بدائرتها السياسية أو الطائفية، بل تحويل نفسها إلى منتج جذاب يحمل إليها جمهوراً أكبر ومن دون ارتباطات مناطقية وغيرها.

أيضاً يبرز مثال ناجح حول هذه المسألة، ففي الفيليبين شجع القيّمون الشركات الخاصة للاستثمار في اللعبة، ما جعل الأندية تعيش بحبوحة، ما ضمن حقوق اللاعبين.

باتي الموضوع المالي في مقدّمة الحديث عن اي مستقبل مشرق لكرة السلة اللبنانية

وهذا الأمر ترافق طبعاً مع تسويق استثنائي على صورة ذاك الذي حصل في الأردن حيث عمل المسؤولون على تغيير شكل وشعار المنتخب (تحوّل لباسه من اللون الأحمر إلى الأسود مثلاً)، ليظهروه بشكل جذاب ومثير للاهتمام ما جذب المعلنين.

وللتسويق بطل مطلب الإدارة المحترفة أيضاً، وذلك من خلال الاعتماد على فريق عمل متمكّن ومتخصص، يعرف تماماً كيفية إيصال رسائل معينة تجذب الجمهور والرعاة عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو غيرها من الوسائل التي تربط المشجعين باللعبة عامةً.

إذاً دور الأندية أكبر مما يتصوّره البعض، فهي أيضاً يمكنها أن تخلق موارد لنفسها من خلال الأكاديميات الموجودة أصلاً لدى غالبيتها، لكنها تحتاج إلى تعزيز عملها، إذ إن ناديا مثل الحكمة لم يدخل هذا الميدان بجديّة إلّا منذ فترة قصيرة، وناديا كبيراً آخر مثل الرياضي يملك أكاديمية مليئة بالمواهب، يمكنه بلا شك التفكير في رفع المستوى التدريبي من خلال استقدام مدربين أو مشرفين أجانب يساعدون النشء على التطور ويبثون أفكاراً مثمرة في الكادر التدريبي.

الشفافية الإدارية

كما تبرز فكرة غير ضارّة تتمحور حول خلق أرضية صالحة وشفافة لحماية مصالح الجميع وإسكات الأصوات التي تنادي دائماً بوجود مؤامرة عليها، وذلك من خلال إيجاد رابطة لإدارة الدوري بالتنسيق مع إدارة الاتحاد، وهي فكرة تطويرية لا تسيء إلى احد بل تزيد من مستوى الخبرات ومن الحلول.

ويضاف إلى كلّ هذا الاقتناع بأن المشاكل المالية التي عانت أندية كثيرة منها وأثّرت سلباً على الدوري وأغرقت لاعبين في ديون ودعاوى قضائية، يجب القضاء عليها من خلال تحديد ميزانية الأندية وإجبار الأخيرة على وضع ضمانات لكي يسمح لها بالمشاركة في البطولة، وهي قاعدة تعتمدها الكثير من البلدان المتقدّمة في عالم الرياضة أو تلك التي تملك اقتصاداً مستقراً على غرار بلجيكا التي تضم بطولتها 6 أندية، أو أوكرانيا التي لم يتخطّ عدد أندية البطولة فيها الـ 8 فرق في فترةٍ سابقة، ما يعني أنه ليس عيباً أن تطلّ بطولة لبنان بـ6 فرق تجمع أفضل اللاعبين وتقلّص من حجم المشكلات التي لطالما أصابت الاتحاد باوجاع الرأس.

هي سلّة متكاملة قد تضع كرة السلة في الواجهة مجدّداً، وهي التي تملك بعداً أكثر من الساحة المحلية التي لا ضير من الخروج منها في فترةٍ لاحقة عبر استعراض البطولة في بلاد الاغتراب (لعب النهائي بعيداً من لبنان مثلاً، وهذه فكرة طُرحت سابقاً) حيث الاهتمام الكبير من اللبنانيين المنتشرين في الخارج، ما يجذب أرباحاً وربما مستثمرين أيضاً. وهنا يكفي أن نتذكر المشهد النهائي التاريخي بين الرياضي والحكمة في دورة دبي الدولية عام 2016.

بوادر إيجابية للكرة الإيطالية...

أعلنت عدة أندية في «سيري أ» رغبتها بفتح مراكزها التدريبية للاعبين الراغبين بخوض التمارين

سمحت الحكومة الإيطالية أمس الأحد باستئناف التمارين الفردية لجميع الرياضات ابتداءً من اليوم الاثنين، بما فيها الجماعية ككرة القدم، مع دخول البلاد مرحلة تخفيف إجراءات الإقفال التام المفروض بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد.

سبق أن أعلنت السلطات أنها ستسمح باستئناف التدريبات للرياضات الجماعية في 18 أيار/مايو الحالي مقابل الرابع من الشهر ذاته للرياضات الفردية، الموعد المقرّر لبدء تخفيف إجراءات الإقفال التام.

إلا أن مناطق عدة، بما فيها اميليا-رومانيا الشمالية التي تُعتبر من المناطق الأكثر تضرراً، قدمت السبت رأياً إيجابياً حول فتح مراكز التدريب بدءاً من اليوم وسمحت للأندية بفتح ملاعبها الخارجية للاعبين الراغبين بخوض التمارين، مع احترام معايير التباعد الاجتماعي والمسافة الآمنة.

وجاء في مرسوم صادر عن وزارة الداخلية: «الرياضيون، محترفون أم لا، الذين ينتمون إلى الرياضات الجماعية، سيسمح لهم وأسوة بجميع المواطنين، بممارسة التمارين في الأماكن العامة أو الخاصة، مع احترام قواعد التباعد الاجتماعي بمسافة لا تقل عن مترين، إضافة إلى حظر أي تجمعات».

وتابع المرسوم أن الحصص التدريبية يجب أن تقام خلف أبواب موصدة.

وسبق أن أعلنت عدة أندية في «سيري أ» بما فيها روما، بارما، بولونيا وساسولو رغبتها بفتح مراكزها التدريبية للاعبين الراغبين بخوض التمارين، فيما أشار ساوولو إلى أنه سيبقي غرف تبديل الملابس، صالات التدريب والمكاتب الإدارية مغلقة.

ويمكن أن يخوض ستة لاعبين فقط التدريب في وقت واحد من دون استخدام غرف الملابس لتحاشي تفشي الفيروس، مع احترام مسافة التباعد الاجتماعي ومن دون تواجد للجهاز الفني.

من جهته، أوضح بولونيا أن الملاعب الخارجية ستكون متاحة بدءاً من غدٍ الثلاثاء.

ورأى بارما أنه بدءاً من الأسبوع المقبل ستكون التمارين متاحة فقط للراغبين ولنشاط جسدي فردي. ويمكن لمناطق أخرى أن تحذو حذوها، على غرار لاتسيو حيث تقع العاصمة روما وفريقاها لاتسيو وروما.

> **أكّد رئيس الاتحاد الإيطالي انه لن يوقّع أبداً على نهاية البطولات**

واجتمعت رابطة الدوري الجمعة عبر تقنية الاتصال بالفيديو بحضور الأندية العشرين، قبل اجتماعها المقرّر في الثامن من أيار/مايو الجاري مع الاتحاد الإيطالي للعبة الذي من المتوقّع أن يكون حاسماً.

ومع تبقي 12 مرحلة على نهاية الدوري وتوصية الاتحاد الأوروبي لكرة القدم (ويفا) بإواخر آب/أغسطس موعداً لإنهاء البطولات المحلية، بدأ الطريق يضيق أكثر فأكثر بشأن استئناف المباريات وفق ما أفاد وزير الرياضة فينتشنزو سبادافورا. وكان رئيس الاتحاد الإيطالي للعبة غابرييلي غرافينا أكد أنه لن يوقع أبداً على نهاية البطولات التي ستكون، بحسب قوله، بمثابة موت الكرة الإيطالية.

وقدّر الاتحاد خسائر كرة القدم الإيطالية بنحو 900 مليون يورو من إيرادات حقوق البث التلفزيوني، تذاكر المباريات وعقود الرعاية والتسويق.

... وعودة الدوري الإنكليزي متعثّرة

أعطى مسؤولون في أحد الأندية الإنكليزية لكرة القدم الحرية للاعبيهم للانسحاب من «مشروع الاستئناف» المقدّم من رابطة الدوري الممتاز بشأن العودة إلى المنافسات، إذ اعتبروا أن ثمة خطراً على صحتهم، وفق ما أفادت صحيفة «ذي صن».

وجدّدت أندية الدوري الممتاز تأكيد التزامها بإنهاء موسم 2019-2020، واستعدادها للعودة إلى المنافسات في 12 حزيران/يونيو المقبل في حال حصلت على الضوء الأخضر من الحكومة، وذلك برغم تخوّف بعض اللاعبين. وقد أثارت الخطوة التي قام بها نادٍ لم يكشف عن اسمه، غضباً بين لاعبي الأندية الأخرى عن عدم حظوظا بالامتياز نفسه.

وتم الكشف عن هذا الخبر عبر تجمّع على تطبيق «واتساب» تأسس بداية لقادة الأندية العشرين، قبل أن ينضم إليه لاعبون آخرون ليرتفع العدد إلى ما يقارب المئة.

وكشفت «ذي صن» أن أحد الأندية أرسل رسائل الكترونية فردية إلى لاعبيه، موضحاً لهم أنهم يملكون الحرية المطلقة بشأن إبداء رغبتهم باستئناف المنافسات من عدمها. وأدى ذلك، بحسب الصحيفة، إلى تساؤل لاعبي الأندية الأخرى عن عدم الحصول من مسؤوليهم على الامتياز ذاته.

وسبق أن صرّح مدرب تشلسي فرانك لامبارد أن اللاعبين لم يحظوا بالفرصة لإيصال صوتهم، إذ قال في مقابلة مع موقع «بي تي سبورت» أن «من الأمور التي رحبتُ بها هي أن صحة وسلامة اللاعبين والمدربين ستكونان الأولوية وأنهم سيجرون محادثات مع اللاعبين والمدربين، إلا أن هذا لم يحصل صراحة».

وتابع لامبارد: «لقد سمعت بعضاً من اللاعبين الكبار في الدوري الممتاز الذين أبدوا شكوك ومخاوف (حيال استئناف الموسم). أتفهّم ذلك، جميعنا في البلاد لدينا شكوك ومخاوف».

وأعلن الأرجنتيني سيرخيو أغويرو لاعب مانشستر سيتي هذا الأسبوع أن اللاعبين خائفون من استئناف اللعب بسبب تفشي كورونا وإمكانية نقل العدوى إلى عائلاتهم. بدوره تساءل مهاجم برايتون المخضرم غلين موراي عما إذا كان من المناسب عودة كرة القدم لاستنزاف الموارد من الخدمات العامة مثل طواقم الإسعاف والشرطة.

وفي إطار متصل يمكن أن يشكل صفعة لرابطة الدوري الإنكليزي في حال استئناف الدوري، كشفت صحيفة «دايلي ميرور» أن عدداً من اللاعبين الأجانب في الدوري الإنكليزي تواصلوا مع حكومات بلادهم لاستشاراتها بشأن ما إذا كانت العودة إلى المنافسات صحية وآمنة.

أستاء للمبارد من عدم الاهتمام لصحة وسلامة اللاعبين والمدربين

فيما أبلغ لاعبون وكلاءهم أنهم يشعرون وكأنهم يوضعون تحت ضغط لا يحتمل من أجل إنقاذ اللعبة من الخسائر المالية ووضع أنفسهم في خطر الإصابة بالفيروس، وفق الصحيفة، إذ أفاد مصدر مقرب من لاعب أجنبي أن «بعض اللاعبين لجأوا إلى حكوماتهم. الكثير منهم أبلغوا وكلاءهم أنهم قلقون من العودة إلى المنافسات في وقت باكر جداً».

فيما قال الهولندي روب بانسن، رئيس الرابطة التي تمثل الوكلاء والوسطاء في أوروبا (أي أف أي أي): «سأقول لكم ما سيكون السؤال الأهم: هل يمكن لناد أن يجبر لاعبيه على اللعب في ظروف مماثلة؟ هل بإمكانك أن تضع فريقاً كاملاً ومدربيه وعامليه في الحزل في الفنادق؟». وأردف: «ستكون إصابة شخص واحد اكان نادلاً أو موظفاً في الفندق كافية لتدمير البطولة مجدداً».

وتُعتبر إقامة المباريات في ملاعب محايدة نقطة شائكة إضافية، عدا عن سلسلة من القضايا اللوجستية الأخرى حيث لا تزال هناك معارضة على أسس النزاهة الرياضية حول عدم تطبيق فكرة إنهاء الموسم على قاعدة مباريات الذهاب والإياب. ويهدف اقتراح إقامة المباريات على ملاعب محايدة إلى تقليل عدد الموظفين الطبيين والأمنيين والإعلاميين في كل مباراة.

العراق

عودة التحدّي الأمني: سيناريو 2014 يتكرّر؟

بغداد - **الأخبار**

مع اقتراب رئيس الوزراء المكلّف مصطفى الكاظمي من الإعلان عن «الصيغة النهائية» لتشكيلته الوزارية، يتصدّر التحدّي الأمني المشهدَ العراقي مجدّداً، مع عودة تنظيم «داعش» إلى شن «غزوات» في محافظة صلاح الدين، شمال البلاد. أواخر الأسبوع الماضي، سَبَقَ «الحشد الشعبي» 10 من شهدائه، إثر تعرّضهم لهجوم كبير في منطقة المكيشفية، في صلاح الدين. هجومٌ ليس الأوّل من نوعه؛ فالتنظيم وفق المعلومات، ومنذ شهر تقريباً، يقود عمليات «شبه يوميّة» بأشكال متعدّدة، كنصب الحواجز الوهمية، ومداهمة بيوت القيادات المحلّية واعتقال عدد من الوجوه العشائرية وقتل آخرين، وذلك في وقت يبرز فيه عجز القوات الأمنية عن «مسك الأرض» من جهة، وتفرّغ نوّاب وساسة تلك المحافظة، كما المحافظات الشمالية والغربية، إلى المطالبة بإخراج قوات «الحشد من المدن السنّية»، ودعوة الحكومة الاتحادية إلى «الإبقاء» على قوات الاحتلال الأميركي لضمان أمن تلك المناطق والمحافظات، خاصّة أن «داعش»، كما يُنقل عن مسؤول أمني رفيع، في طور إعادة إنتاج نفسه، فـ«نواته الصلبة موجودة ومتماسكة».

لثيم «الحشد الشعبي» 10 من شهدائه، إثر تعرّضهم لهجوم كبير في منطقة المكيشفية، في صلاح الدين (أ ف ب)

مشهد يحيل مباشرة إلى الأحداث التي سبقت سقوط مدينة الموصل، في حزيران/ يونيو 2014. صلاح الدين، كانت مسرح «العمليات التمهيدية» للحدث الزلزال. الخطاب الطائفي ذاته، وعجز المركز عن ضبط التفلّت الأمني في الأطراف ذاته أيضاً. المفارقة، وهي في الوقت عينه نقطة مشتركة، أنّ أحداث عام 2014 أسفرت لاحقاً عن عودة قوات الاحتلال الأميركي إلى العراق، بعد انسحابها في كانون الأوّل/ ديسمبر 2011، بمسمّى «التحالف الدولي لمكافحة تنظيم داعش». أما أحداث 2020، فمن شأنها أن تشرعن «بقاء انتشار قوات الاحتلال الأميركي»، التي حسمت خيارها بالانسحاب من بلاد الرافدين، عقب اغتيالها نائب رئيس «هيئة الحشد» أبو مهدي المهندس، وقائد «قوّة القدس» في «الحرس الثوري» الإيراني قاسم سليماني، ورفاقهما، في محيط مطار بغداد الدولي، مطلع العام الجاري. أعقب «الجنون الأميركي» إلزام البرلمان الحكومة الاتحادية بوضع جدول زمني لانسحاب مختلف القوات العسكرية الأجنبية المنتشرة على طول الخارطة العراقية.

انقسام الرؤى بين الأحزاب والقوى السياسية، لم يكن وليد لحظة التصويت على القرار البرلماني، بل يعود إلى أشهر خلت، منذ إعلان بغداد في كانون الأوّل/ ديسمبر 2017 عن «انتصارها العظيم» على أكبر التنظيمات إرهاباً في العالم. في العام التالي، أي 2018، دعا البعض إلى إنهاء مهام القوات الأميركية. في المقابل، تمسّك آخرون بها لاعتبارات شتى، منها ما هو طائفي ومنها ما هو «أمني»، من دون أن يقدّم الفريق الثاني رؤية «متكاملة» لـ«مسك الأرض» بجهد ذاتي، وبعيداً عن مشاريع تجتاز الحدود.

> ستنطلق خلال أسابيع عمليات تطهير المحافظات الشمالية والغربية

وفق التقديرات الأمنية، فإن «داعش» وجد مساحة للعمل وإعادة إنتاج نفسه، في ظل انقسام سياسي حاد، يسود المحافظات الشمالية والغربية، خصوصاً أن تضاريسها الجغرافية تشكّل عاملاً مساعداً. الأشهر الماضية شهدت حراكاً لخلايا التنظيم «النائمة». فرار عدد من السجناء من «سجن الحوت» (جنوب البلاد)، وتسهيلات أميركية، بتعبير قيادات بارزة في «الحشد»، لعبور قوافل تقل قادة ومقاتلين، من الضفة السورية إلى الضفة العراقية، وتحديداً في المناطق الواقعة شمال شرق سوريا، شمال غرب العراق. وترجّح المصادر، في حديث إلى «الأخبار»، أن القوات الأميركية إن تسهّل انتقال هؤلاء الإرهابيين، فإنّها غضّت النظر عن ذلك»، من دون أن «تشطب» من حساباتها فرضية دفع واشنطن «داعش» إلى إطلاق عمليات مماثلة من شأنها أن تمثّل ضغطاً شعبيّاً وسياسيّاً على الحكومة الاتحادية وحلفاء طهران، قبيل انطلاق الحوار العراقي - الأميركي المرتقب، في حزيران/ يونيو المقبل، وبذلك يكون بقاء القوات الأميركية نزولاً عند رغبة شريحة عراقيّة وازنة، ولأسباب «معتبرة».

هذا المشهد من شأنه أن يعقّد مهمّة الكاظمي أكثر. فحساباته أقرب لأن تكون ضبط الاشتباك الأميركي - الإيراني، لا الدفع باتجاه المواجهة أيّاً كان نوعها، خصوصاً أن البعض يربط بين تحرّكات «داعش» والتحرّكات الأميركية، في العراق وسوريا. آلية ضبط هذا الانفلات الأمني ستشرّع باب أسئلة موصدة عن القوى التي ستوكل إليها هذه المهام، في وقت يمرّ فيه «الحشد» بظروف معقّدة تشي بإمكانيّة «تفكيكه» وتذويبه لاحقاً بين وزارتي الداخلية والدفاع. ظروف، وفق المعلومات، لن تحول دون تأخير عمليات عسكرية كبرى، ستنطلق خلال أسابيع، لتطهير تلك المناطق والمحافظات من خلايا «داعش»، التي تحظى في كثير من الأحيان بغطاء سياسي وبعلم الحكومة الاتحادية والأجهزة الأمنية.

مصر

«داعش» يصعّد في سيناء... و«سياسة» جديدة للجيش

القاهرة - **الأخبار**

بعد هدوء حذر لأسابيع، استهدف مسلّحون قوة للجيش المصري في مدينة بئر العبد شمالي سيناء، ما أسفر عن مقتل عشرة، منهم ضابطان، في حادثة تعتبر الأضخم منذ مدة، في وقت كانت فيه الحكومة تنوي إعلان السيطرة الكاملة على شمال سيناء وبدء مشروعات بنية تحتية لإعادة الحياة إلى المنطقة التي تشهد أعمال عنف منذ 2013.

وقال مصدر عسكري لـ«الأخبار»، إن معلومات وصلت خلال الأسبوعين الماضيين عن تزايد في تحركات المسلحين الذين يناهز عددهم خمسة آلاف، مع تحذيرات من تنفيذ عمليات في الأيام الأولى من رمضان، مشيراً إلى صدور قرار بالاستنفار الكامل. هذا الاستنفار وصل إلى ذروته في الشيخ زويد والعريش، لكن الوضع في بئر العبد التي تعتبر أكثر هدوءاً أعطى ثغرة لمسلحي «ولاية سيناء»، المبايعة لتنظيم «داعش»، فقدموا من المناطق الجبلية ونفذوا هجوماً مباغتاً. مع ذلك، يربط المصدر ما جرى بالتسهيلات في حركة الدخول والخروج للمواطنين، مضيفاً: «التسهيلات جاءت بنتائج عكسية». بخلاف أيام الحداد الثلاثة التي أعلنتها الدولة على أرواح الضحايا، بدأت عمليات مكثفة في سيناء بمشاركة قوات الشرطة التي اعتقلت عدداً من المشتبه فيهم، كما أعلنت تصفية عدد من العناصر برغم عدم امتلاك بعضهم أسلحة كما تقول شهادات من هناك. في غضون ذلك، يتحدث المصدر عن «خطة وسياسة جديدة بدأ الجيش اتباعها في التعامل مع المسلحين المدعومين من القبائل... هي آلية مختلفة يجري العمل على تطبيقها بدقة مع تلافي الأخطاء الماضية»، مشيراً إلى اتجاه للعفو عن أعداد كبيرة من أبناء القبائل «الذين جرى التغرير بهم، وضمان الحماية لهم ولعائلاتهم مقابل الإبلاغ عن قياداتهم في الخارج وآلية التواصل معهم».

> اعاقت عمليات التنظيم نية الدولة إعلان السيطرة الكاملة على شمالي سيناء

وحالياً تعوّل الدولة والجيش كثيراً على هذه الطريقة من أجل البدء في عملية التنمية دون معوقات خاصة مع تزايد الانتقادات بشأن تأخرها. يقول المصدر نفسه: «عُقدت اجتماعات مع مجموعة من أبناء القبائل وأبلغوا بما نعتزم تطبيقه مع إعطائهم ضمانات بتسوية أوضاع ابنائهم ومنع اي مضايقات لهم».

ويقول الجيش إنه كشف قبل نحو أسبوعين أحد الانفاق التي كانت لا تزال تعمل بين سيناء وقطاع غزة، وكان المسلحون يستخدمونه في التنقل، لكن مصادر قبلية قالت إن النفق كان معطلاً منذ مدة. ولم يوضح البيان الرسمي طبيعة النفق، وخاصة أن الجيش أزال جزءاً كبيراً من مدينة رفح المصرية وفرض مساحة خالية بعمق أكثر من كيلومترين على الحدود مع القطاع منذ سنوات. كما يقدر الجيش وجود الآلاف من قطع السلاح الخفيفة مع المسلحين، إضافة إلى بعض الذخائر الثقيلة التي تعرضت للسرقة قبل أسابيع من مخازن، علماً بأن قيود التنقل شمالي سيناء لا تزال شديدة وتخضع لرقابة مشددة، إذ لا يسمح بالدخول والخروج دون إذن من المخابرات الحربية.

تركيا

أوجلان يتحدّث للمرّة الأولى: رسائل بالجملة إلى أكراد المنطقة

محمد نور الدين

للمرة الأولى منذ اعتقاله في شباط 1999 يتحدّث زعيم حزب «العمّال الكردستاني» عبد الله أوجلان بالهاتف. أوجلان، المعتقل في جزيرة إيمرالي السياحية في بحر مرمرة، كان له أن يلتقي أحياناً بمحامين أو سياسيين أو أقرباء له وجهاً لوجه. لكنه لم يكن مسموحاً له أن يتكلّم عبر الهاتف لا العادي ولا الخلوي.

وكل ما كان يرشح عن وضعه الصحّي كان من خلال الزيارات المذكورة. وكم كانت مؤثّرة تلك الصورة التي نُشرت قبل سنوات قليلة وبيدو فيها الزعيم والمثال لقسم كبير من الشعب الكردي في تركيا وخارجها وقد كسا الشيب شعره وبدا متقدّماً في العمر، هو الذي لم تفارق صورته كمقاتل ومناضل بشعره الأسود وخطواته الواثقة أنصاره ومحبيه.

لسان حال الطبقة الحاكمة في تركيا أن ذلك الملقّب بـ«آبو» (APO) أي العمّ أو تصغير عبد الله، يجب أن يبقى في السجن إلى أن يموت.

كما خارج السجن، كذلك في داخله، لم يتغيّر مسار الحركة الكردية في تركيا. تابعت، وسط ظروف صعبة وتعقيدات عميقة في الحسابات، مسارها من أجل تحقيق ما تتطلّع إليه، وهو تحقيق مطالب الهوية الثقافية ومن ثم المطالب المتعلّقة بالهوية السياسية، وهذه موضع نقاش، لكن حتى مطلب الهوية الثقافية لم يكن محل قبول من جانب النخبة التركية الحاكمة.

رغم كل الصعوبات والعراقيل والضغوط، تمكّنت الحركة الكردية، ممثّلة بأكثر من حزب مثّلها، من أن تتمثّل في البرلمان للمرّة الأولى في تاريخها بحزب مستقلّ وبنسبة أكثر من 10 في المئة. كما تمكّنت من السيطرة المطلقة على معظم البلديات الكبيرة والصغيرة في مناطق جنوب شرق الأناضول ذات الغالبية الكردية. كل ذلك حصل في ظل اعتقال أوجلان. وهذه رسالة كبيرة إلى النخبة القومية - الإسلامية التي تتحكّم بتركيا منذ عقود للتفكير جدّياً بالعمل على إطلاق سراح «رأس المنظمة الإرهابية»، كما تصفها أدبيات النخبة الكمالية - الإسلامية.

إضافة إلى أوجلان، فقد سمح أيضاً للمرّة الأولى لزملاء له بالسجن بالتخابر هاتفياً مع عائلاتهم، مثل: عمر خيري قونار وحاملي بلدريم وفايسي أقطاش. عمر خيري قونار، مسؤول بارز في الحزب من سوريا ولبنان اعتُقل عام 2002 في سوريا وسُلّم إلى تركيا. حاملي بلدريم، هو مسؤول «العمّال الكردستاني» في الاسكندرون والبحر المتوسط، والذي اعتقل عام 2004 وهو يحاول العبور من سوريا إلى تركيا وكان معه 15 شخصاً اعتقلوا كذلك معه، وقد حُكم بالمؤبّد مع الأشغال الشاقة. أمّا فايسي أقطاش، من سكرتاريا «العمّال الكردستاني»، فقد اعتقل عام 1999 وحكم بالمؤبد.

في المحادثة التي حصلت يوم الأربعاء الماضي، تحدّث أوجلان كما مع محاميه كذلك مع أخيه الأكبر محمد، الذي كان في مقرّ مدّعي عام الجمهورية في أورفا. وقد تحدّث محمد بهاتف ثابت، عائد للمدّعي العام، مع أوجلان، لمدّة 25 دقيقة. وعندما سمع صوت «الرئيس» (عبد الله أوجلان) فرح كثيراً. يروي محمد أنهم «كانوا ينقلونني للقاء أخي في السجن وما يلبثون أن يعيدوني من منتصف الطريق. وللمرة الأولى نلتقي اليوم بالهاتف هو أمر لافت. وهذا حقّ لم يعطوه لنا منذ 21 عاماً. فالشعب التركي عينه وأذنه في جزيرة إيمرالي». ويقول محمد إنه تحدّث مع «الرئيس» عن القلق من تداعيات «كورونا». وقال: «إن صحّة أخي جيّدة لكن لا أعرف ما الذي ستكون عليه لاحقاً».

وقال محمد إن أوجلان سأله عن بعض القضايا ومن ثم تناول التوتّر الذي حصل في منطقة «زينه ورتيه» وكان معه 15 شخصاً اعتقلوا كذلك معه، وقد حُكم بالمؤبّد مع الأشغال الشاقة. أمّا «البيشمركه». ووصف ما جرى أنه «جزء من سياسة ضرب الكردي بالكردي. ولن يربح الأكراد من مثل هذه الأفعال. ومثل هذه السياسة ليست أيضاً في صالح الشعب التركي. يجب ألا يدخل الحزب الديمقراطي الكردستاني (مسعود البرزاني) والاتحاد الوطني الكردستاني (جلال الطالباني) في أية حسابات على قاعدة "ها نحن نتقاتل فلتعطونا دولة" وهذا غير مقبول ولن يحصل. يجب أن تؤخذ الوحدة الوطنية أساساً». ويتابع أوجلان: «إن الذين يعيشون هنا هم أكراد ولن يخرج أحد من تحت الدم الذي قد يسيل وهذا يسري كما على قنديل (مقرّ قيادة حزب العمّال الكردستاني) كما على الحكومة الفدرالية. وهي رسالة أيضاً إلى عائلة البرزاني وعائلة طالباني وكل الشخصيات في جنوب كردستان (أي شمال العراق). إن الأكراد ليسوا بحاجة إلى الحروب وإلى الدم». وذكّر أوجلان بالبروتوكول المؤلّف من 10 بنود الذي وقّعه عام 1982 مع إدريس البرزاني والد رئيس إقليم كردستان الحالي تشيرفان برزاني، حول عدم الدخول في صدامات، ويمكن له أن يتجدّد اليوم. ووجّه سلامه إلى نتشيروان برزاني ومسرور برزاني وأبناء طالباني، قائلاً: «إن إراقة الدم الكردي غير مقبولة أبداً. وإذا كان من خلافات فلتحل عبر الحوار. وقال إن وحدة الأكراد تمرّ عبر روح هيلات وروجافا وباشور وباكور (أسماء أجزاء كردستان الأربعة)».

حول الوضع في شمال سوريا، الذي يطلق عليه الأكراد اسم «روجافا»، يقول أوجلان: «مما أسمعه الوضع ليس جيّداً وليس سيئاً. المسؤولون الحزبيون هناك لم يستطيعوا تنمية البنية الديمقراطية وبقيت صغيرة. وهذا لا يحل أي مشكلة. وإذا لم تكن قوياً لا تستطيع حل أي مشكلة. ويجب تكبير وتنمية البنية التنظيمية في أجزاء كردستان الأربعة. وإذا كان الدكّان صغيراً فليس مقبولاً أن تكون المقارنة صغيرة. والأكراد لا يحتاجون إلى دكاكين صغيرة. ولا يجب أن يكون التنظيم مستنداً إلى عرق أو مذهب. وحزب العمّال لم يكن يوماً كذلك».

وحذّر أوجلان أي جهة تحاول أن تجري حسابات من خلاله هو: «لا يجب على أحد أن يقوم بحسابات من خلالي أنا. إن ما فعلته خلال 50 عاماً العالم كلّه يعرفه. أنا ومن معي في الزنزانات نعمل ما بوسعنا من أشياء جيّدة. لكن من ينظر إليّ بعين خاطئة عليه ألا يفعل ذلك. وليس من شيء لنخفيه. توجد مشكلة كبيرة. يوجد دم يراق وعلى الجميع التحرّك بشكل صحيح».

وأخيراً دعا أوجلان حزب «الشعوب الديمقراطي» الكردي في تركيا إلى أن يطوّر ويكبّر نفسه وأن يتحرّك برؤية أوسع، وأن يكون قوياً. وإلا فإن الطرف المقابل سوف يمحوه.

ماقل ودل

اعلن وزير الامن الإسرائيلي، نفتالي بينت، امس، تصديقه النهائي على مشروع استيطاني يتمثل في تدشين مصعد ضخم في الحرم الإبراهيمي بمدينة الخليل جنوب الضفة المحتلة، لتسهيل وصول المستوطنين إلى المكان. وذكرت القناة السابعة الإسرائيلية ان بينت اصدر توجيهات إلى منسق اعمال الحكومة في المناطق المحتلة، كميل ابو ركن، لتنفيذ جميع الخطوات اللازمة لمصادرة الارض والشروع في «تسهيل الوصول إلى الحرم». ويتضمن المشروع مصادرة اراض فلسطينية في الخليل لإقامة طريق لمرور المستوطنين إلى الحرم مع تخصيص طرف لذوي الاحتياجات الخاصة وإقامة مصعد لهم.
(الاخبار)

وفيات

رئيس مجلس النواب وأعضاء مجلس النواب ينعون بمزيد الأسى زميلهم المأسوف عليه
النائب السابق المحامي سعيد نجم
المنتقل إلى رحمته تعالى يوم الأربعاء 29 نيسان 2020.

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

الشركة اللبنانية الجديدة للصناعات التحويلية ش.م.ل. (ماستربك)
دعوة لحضور جمعية عمومية غير عادية
يتشرّف مجلس إدارة الشركة اللبنانية الجديدة للصناعات التحويلية ش.م.ل. (ماستربك) بدعوة حضرات المساهمين لحضور الجمعية العمومية غير العادية المقرّر عقدها في تمام الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الجمعة الواقع في ٢٠٢٠/٥/٢٩ في مركز الشركة في زوق مصبح، وذلك للنظر في جدول الأعمال التالي:
١- تعديل أحكام النظام الأساسي للشركة وإستبداله بنظام أساسي جديد تبعاً لتعديل أحكام قانون التجارة.
٢- أمور أخرى طارئة ومختلفة.
مجلس الإدارة

استراحة

كلمات متقاطعة 3439

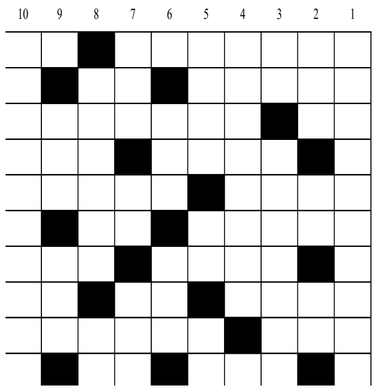

افقيا

1- ممثّلة مصرية راحلة – حلّ العقدة – 2- مدينة سعودية – ثار الهواء – 3- ثرى – إحدى جزر أندونيسيا ضمن مجموعة سوند الكبرى تتعرض للزلازل غالباً وتُعرف أيضاً باسم سلب – 4- عائلة وزير لبناني سابق – نادى على السلعة للبيع – 5- نوع من أنواع النسيج – ممثلة وفنانة إستعراضية مصرية مشهورة – 6- يهربون من وجه العدالة – لحم غير مطبوخ – 7- مدينة اردنية – راقب الفريسة – 8- تنمو في التراب – راحة اليد – أغلظ أوتار العود – 9- صغير الكلب – مدينة تركية شرقي الأناضول قرب الحدود السورية – 10- مجرى مائي – لعن وشتم

عمودياً

1- وزير خارجية أميركي سابق – 2- أحد الأجرام السماوية المضيئة بذاتها – بصق من فمه – إحسان – 3- لألىء عظام – سباق رياضي طويل المسافة بأسم مدينة يونانية – 4- مرفأ نفطيّ سعودي على الخليج في الأحساء – 5- من أسماء الهر – صاح التيس – طعم الحنظل – 6- مدينة فرنسية – عاصمة اسيوية – 7- بقرة وحشية – من الحبوب – انثى الحصان – 8- عائلة كاتب وشاعر فرنسي راحل من مؤلفاته «زهور الشرّ» – حيوان قطبي – 9- إنتزع وسرق بالقهر – دون ألفتي عمراً – 10- كتاب في تهذيب النفس وإصلاح الأخلاق والإرشاد الى حسن السياسة جعلوه على ألسنة الحيوانات نقله ابن المقفع عن الفهلوية

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- كوينهاغن – 2- انادير – خوخ – 3- لبلبة – هر – 4- بلي – وي – ضجة – 5- تيسو – لير – 6- وسترن – مغفل – 7- ردود – أور – 8- نيّة – الماو – 9- رؤن – نغم – رش – 10- سن المراهقة

عمودياً

1- كابيتول – رش – 2- ون – ليس – نون – 3- بالبستريتا – 4- ندب – وردة – 5- هيلو – نو – نمّ – 6- اربيل – داغر – 7- يم – لها – 8- نخّ – ضرغام – 9- وهج – فوارق – 10- صخرة الروشة

sudoku 3439

		2	4		7	9		3
6			5			1		
4			3		8	6		
	5			8			6	
2	7						3	8
	8			4			2	
		8	6		1			5
		1			4			7
7		3	9		2	8		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3438

9	1	8	3	2	5	7	4	6
5	4	2	7	1	6	9	8	3
7	3	6	8	4	9	5	1	2
8	9	4	5	3	1	2	6	7
2	6	3	4	7	8	1	9	5
1	7	5	6	9	2	8	3	4
4	2	9	1	6	7	3	5	8
6	8	1	2	5	3	4	7	9
3	5	7	9	8	4	6	2	1

مشاهير 3439

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

عالم رياضيات وفلك وتنجيم ألماني (1571-1630) يُعد أول من وضع قوانين تصف حركة الكواكب وركزّ على دراسة مسار كوكب المريخ

4+10+7+5+6 = المال المدفون ■ 9+8+1+2 = ماركة سيارات ■ 3+11+9 = فرّ من السجن

حل الشبكة الماضية: **مسعود برزاني**

إعداد نعوم مسعود

سينما

ممثل من طينة خاصة طبعَ ذاكرة الفن السابع

دانيال دي لويس... مجنون يعيش مع أشباحه!

قبل أيام، احتفل محبّوه بعيده الـ 63. تذكّروا أدواره الكثيرة بدءاً من مسرحية «هاملت» التي جعلته يغادر خشبة «المسرح الوطني» في لندن بعدما خُيّل إليه أنه رأى طيف والده الميت أمامه، مروراً بشخصياته الكثيرة التي تبقى ماثلة في ذاكرة الفن السابع. لعلّها الشيء الوحيد الذي يعزّي عشّاقه بعدما اعتزل التمثيل عام 2017 ليكون «خيط وهمي» آخر ظهور له على الشاشة الكبيرة. عودة إلى مسيرته وخصوصية تجربته، مع إضاءة على فيلمين متوافرين على نتفليكس، لعب لويس بطولتهما وحملا توقيع مارتن سكورسيزي

شفيق طبارة

إذا كان دانيال دي لويس (1957) سيجسد دور جزّار على الشاشة («عصابات نيويورك» 2002 – مارتن سكوسيزي)، فإنه يتعلم أولاً مهنة الجزّار باحترافية. وبصفته آخر رجال قبيلة الموهيكان من سكان أميركا الأصليين («الموهيكان الأخير» 1992 – مايكل مان)، فقد أتقن العيش مثلهم واصطاد الحيوانات من أجل الأكل، وتعلّم كيفية بناء الزوارق والتجذيف. وللعب دور الفنان والكاتب الإيرلندي كريستي براون («قدمي اليسرى» 1989 – جيم شريدان)، رفض مغادرة كرسيّه المتحرك طوال فترة تصوير الفيلم. وأثناء التحضير لدوره كرجل نبيل آت من عام 1870 («عصر البراءة» 1993 ـ مارتن سكوسيزي)، سجّل وصوله إلى «فندق بالازا» في نيويورك تحت اسم الشخصية التي يجسّدها، وسار في المدينة مرتدياً ملابس من القرن التاسع عشر، بما في ذلك القبعة والعصا. ولفهم وتقديم شخصية توماس («كائن لا تحتمل خفّته» 1988 عن رواية التشيكي ميلان كوندير ا الشهيرة ـ فيليب كوفمان) تعلم اللغة التشيكية، ورفض ترك توماس لمدة ثمانية أشهر تقريباً. لشخصية إبراهام لينكون («لينكون» 2012 – ستيفن سبيلبرغ)، طلب من الجميع مناداته بالسيد الرئيس حتى سبيلبرغ نفسه. ولم يسمح لأحد بالتحدّث معه باللكنة البريطانية، اعتبر هذا إلهاءً من شأنه أن يدمّر محاولاته لإعطاء النطق الصحيح ونبرة صوت لينكون. لفيلمه الأخير ولدوم مصمم أزياء («خيط وهمي» 2017 ـ بول توماس أندرسون)، سجّل أكثر من عام في تعلّم الخياطة، وتصميم الفساتين. باختصار، دانيال دي لويس مجنون بكل إيجابية وبكل حواسه. لديه موهبة في التخلّي عن ذاته كلياً لصالح الشخصية التي يلعبها. هو صاحب ثلاث جوائز أوسكار (الوحيد في فئة أفضل ممثل في دور رئيسي)، يفرق في كل شيء يقدمه. كان يضيع في السينما والمسرح عندما كان صغيراً، من الصعب على هذا الرجل أن يميز بين الواقع والخيال: فهو لم يقدم أدواراً فقط، بل تحوّل إلى شخصيات. لفهم سبب هذه السلوكيات في العمل، فنحن مدينون للويس ولطريقته الصارمة في التمثيل: «تمثيل منهجي». هذا المنهاج المستوحى من المعلّم المسرحي الروسي قسطنطين ستانيسلافسكي. منهاج أشدّ تعقيداً من أن يتم تقسيره بكلمات وجيزة، لكن باختصار ينبغي للممثل أن يستوعب خصوصية الشخصية بطريقة تبدو كأنها شخص آخر. يمرّ الممثل البريطاني

> لتجسيد شخصية إبراهام لينكون، طلب من الجميع مناداته بالسيد الرئيس حتى ستيفن سبيلبرغ نفسه

بعملية انغماس كامل في الدور الذي يلعبه، بدءاً من الشكل وصولاً إلى العواطف والأفكار، وإلقاء نظرة على العالم من منظور الشخصية، قدر الإمكان. هذا المنهاج التمثيلي غير واقع السينما ولا يزال يستخدم لغاية اليوم. لعلّ أسهل تفسير هو ما فعله ستانيسلافسكي الذي ابتكر منهجاً تعليمياً خاصاً. أوضح بأنه إذا أراد الممثل تقديم مشهد تمرّ فيه شخصيته بحالة من الألم الشديد، ينبغي له أن يتذكر لحظةً في حياته الحقيقية عانى فيها من إحساس مماثل كي يصبح الدور الذي يجسده أكثر معقولية. بالطبع، فإن طريقة العمل الصارمة هذه تؤثر سلباً على الممثل. هذه القدرة على التخلّي عن الذات والعمل على فيلم وتحويل نفسه إلى شخص آخر هي لعنة أيضاً. «إن مسؤولية الحياة الإبداعية نعمة ونقمة، لا يمكنك فصل ذلك أبداً. مسؤولية تطعمك وتأكلك، هناك حياة وقتل في آن» قالها دي لويس ذات مرة. لطالما وجد صعوبة في الخروج من دور لعبه: «عندما تنتهي من فيلم، يقول الناس بأن الأمر قد انتهى. لكن ماذا يعني هذا؟ الأمر لم ينتهِ أبداً ما لم تتخلّ عن عواقب ما قدمته». دي لويس يسمح لنفسه بفترة راحة طويلة بين فيلم وآخر قد تصل إلى خمس سنوات من أجل الخروج من الشخصية. «كان يعاني من الاكتئاب في الكثير من الأحيان» قالها المخرج جيم شريدان، الذي عمل معه ثلاث مرات. طريقة عمله وهذه التقنية أكسبته الاحترام والإعجاب. فهو بلا شك أحد أهم الممثلين في تاريخ السينما. صرامته وتفانيه في العمل يمنحان أيّ فيلم دفعاً وقوّة كبيرين. مع الاحترام والإعجاب، كان هناك أيضاً الكثير من النقد الذي تعرّض له دي لويس. اتّهمه عديدون بأنه مدّع وغريب الأطوار. وكثيرون يتذكّرون أسوأ انتكاسة له في حياته المهنية في بريطانيا، حين قطع مسرحية «هاملت» في المسرح الوطني في لندن عام 1989، وخرج من المسرح منفجراً بالبكاء وراء الكواليس. شائعات تحدثت عن أنّه كان يركّز على دوره، لكنّ الجواب أنّه بالفعل رأى شبح والده الميت، الذي لم تكن علاقته سهلة معه (ولم يمثل «هاملت» مرة أخرى ولم يقدّم أيّ مسرحية منذ ذاك الحين). اعترف لاحقاً أنّه «ربما كنت أرى شبح والدي كل ليلة» وأن الدخول في الشخصية قد أزال القشور، إذ «تستكشف كلّ شيء من تجربتك الخاصة» مثلما وصفها دي لويس.

يدافع دانيال دي لويس عن هذا المنهاج والأسلوب، ليس فقط لأسباب الشهرة والشرف والاحترام، إنما كما يقول بأنّها الطريقة الوحيدة التي يفهم بها عمله. فـ«خلق شخصية هو دوماً عملية طويلة تنطوي على إنشاء عالم لنفسي ولحياة أخرى يتم التعبير عنها في هذا العالم. ما سيكون غريباً بالنسبة إليّ هو الدخول والخروج من هذا العالم الذي خلقته. ولماذا أغادر، إذا كان هذا هو ما أريد أن أكونه أو المكان الذي أريد أن أكون فيه؟». لويس اعتزل التمثيل، لتبقى السينما الخاصة التي قدّمها والشخصيات الكثيرة التي تقمّصها، ماثلةً في ذاكرة الفن السابع.

«عصابات نيويورك» تكتب تاريخ المدينة

في «عصابات نيويورك» (2002 ـ مارتن سكورسيزي)، نحن في نيويورك عام 1846 في منطقة «فايف بوينتس» الشهيرة وسيئة السمعة في مانهاتن. هناك معركة مريرة ووحشية بين عصابتين. الجزار ويليام كاتينغ (دانيال دي لويس)، الملقّب بـ«بيل ذا بوتشر»، يقود أولئك الذين يرون أنفسهم على أنهم «مواطنون أميركيون أصليون»، في حين أن «القس» فالون (ليام نيسون) يقود «الأرانب الميتة» أي المهاجرين من إيرلندا. مواجهة حاسمة أخيرة بين الزعيمين تردي فالون قتيلاً. بعد سنوات طويلة، يعود أمستردام (ليوناردو دي كابريو) ابن فالون الذي صار شاباً، إلى «فايف بوينتس». الآن الجزار بيل هو الحاكم المخيف يواصل محاربة الإيرلنديين. نجح أمستردام في إثارة اهتمام الجزار. لكن شيئاً فشيئاً، يكتشف هوية الشاب الحقيقية. ومع دنوّ الاضطرابات الاجتماعية والسياسية من المنطقة، تشتعل مواجهة مفتوحة ضد قاتل أبيه. القصة التي ذكرناها بسيطة نوعاً ما. خلال أول نصف ساعة من فيلم مدته ثلاث ساعات (خمس ساعات في الأصل)، يُكشف كل شيء تقريباً باستثناء تفاصيل صغيرة. مخاطرة قد تضرّ الفيلم أو تفيده. لكن مع مارتن سكورسيزي، تتحول البداية الكاشفة إلى فيلم ذي أبعاد أسطورية. تاريخ نيويورك يُكتب أمامنا (1846 – 1863). وإذا كان سكورسيزي قدم في «عصر البراءة» (1993) نظرة على الطبقة العليا في المجتمع النيويوركي في سبعينيات القرن التاسع عشر، فإن «عصابات نيويورك» يقع على الجانب الآخر من المدينة، بعيداً عن الأرستقراطية... هناك في المكان المكتظ بالمهاجرين الأوروبيين والأفارقة والآسيويين مع السكان المحليين المتعصّبين الذين يعانون من رهاب الأجانب. ونضيف إلى ذلك وضعاً اقتصادياً صعباً وغياب حدّ أدنى من الصحة العامة ووضعاً ضبابياً ناتجاً عن حرب الانفصال الوشيكة.

هنا نظرة سكورسيزي هي نفسها مثل نظرته في فيلم «عصر البراءة»: نظرة عالم أنثروبولوجيا، يدرس بصرامة سلوك مجموعة بشرية ذات خصائص معينة. نقول ذلك لأنّ سرد الفيلم الذي يخبرنا قصة تقليدية إلى حدّ ما عن الانتقام بين الأجيال، تميّزه فوق كل شيء إعادة البناء التاريخية للحظة دقيقة للغاية، وشخصيات تترك المدينة تسرد قصتها، وصورة مريرة عن الأصول الشاقة والقاسية التي تأسّست عليها «التفاحة الكبيرة».

شفيق...

Gangs of New York على نتفليكس

غياب

رحيل غيتار الروك المقاوم
وليد إتيّم... حيث أريد أن أكون

بشّير صفير

في الأول من أيار (مايو)، رحل عازف الغيتار اللبناني من أصل فلسطيني، وليد إتيّم (1959) تاركاً مشاريعه الموسيقية التي كان ينوي القيام بها وألبوماً خاصاً وحيداً بعنوان Where I Wanna be (حيث أريد أن أكون)، صدر عام 2009.

ولد الموسيقي الراحل في بيروت. جدّه من كفرياسيف في فلسطين المحتلّة التي تركها بـ«بكامل إرادة الأمم» عام 1948 ليلاقي عائلته التي كانت في زيارة إلى العاصمة اللبنانية لم تكن تعرف أنها لن تعود منها إلى بلدها.

تربّى وليد إتيّم في أجواء تميل ثقافياً إلى الغرب وسياسياً إلى الشرق... الفتى الذي سيشبّ على هذه الطريق سيشيب ويرحل عليها، إذ كان شغله الشاغل في السنوات كما في الأيام الأخيرة في حياته تفنيد مؤامرات الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل على الوطن العربي، مركزاً منظاره على المشروع التكفيري للمنطقة وخرْف الثورة السورية في هذا الاتجاه. أحَبَّ موسيقى الروك التطوّري والبلوز روك والروك أند رول والفيوجن وكذلك البلوز والجاز، متأثراً بالفرق الإنكليزية والأميركية التي صنعت هذه التيارات في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات والتي رافقت وليد في مراهقته وشبابه.

بدأ علاقته بآلة الغيتار في سنة الـ13، فراح يتابع دروساً موسيقية ما لبث أن تركها لصالح العصامية التي أوصلته إلى «الكمال» التقني والعزف بإحساس كبير، لكنه خسر أمراً مهماً سيعيقه لاحقاً هو قراءة النوطة الموسيقية. ندم على هذا الإهمال، لكن قراءة الموسيقى كانت قصاصاً لشاب يلغي شغفاً وطاقةً، والصبر هو أقل ما يمكن توافره في هذه الحال.

درس العلوم السياسية في أميركا وعاش فترة طويلة في بريطانيا. أما في لبنان فقد أمضى فترة نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات، عازفاً في فرقة صديقه عبود السعدي، Force، وفي مشاريع موسيقية مسجّلة أو حيّة ضمن النشاط الموسيقي الذي كان يحصل في منطقة راس بيروت آنذاك. وعلى رأس من عاش معهم تلك الأيام، زياد الرحباني (استضافه لاحقاً في محطتين من ألبوم «مونودوز» مع سلمى مصفي) وصديقَيْه الأقرب إلى قلبه منير الخولي وسامي شبشب، الذين لاقوه، بعد أكثر من عقدَين، لإنجاز مشروعه الخاص، أي الألبوم المذكور أعلاه. فهذا العمل هو عبارة عن 12 أغنية وضعها وليد في الثمانينيات والتسعينيات، وأضاف إليها بعض العناوين الجديدة، وعمل بالأخص مع منير الخولي لتحويلها، «من بعد هالعمر»، إلى وثيقة تقول: هذه الموسيقى التي نحب، وها هي مساهمتنا فيها. شارك زياد عزفاً على الـ«فندر رودز» في إحدى محطات الألبوم، وكذلك فعل سامي على الغيتار باص في أخرى. كما حلّ ضيفاً كل من أرتور ساتيان (بيانو) وجيريمي تشامبرز (ساكسوفون) وتولى منير الإعداد كما تولى عزف معظم الآلات الأخرى، فانفرد وليد في الغناء والعزف على الغيتار. هذا الألبوم ولد في المكان والزمان الخطأ. فلو قُدِّر له أن يصدر في الثمانينيات أو قبل ذلك بقليل، في بريطانيا أو أميركا (وفي ظلّ إنتاج سخيّ)، لضاهى التجارب المماثلة في الشغف والإتقان.

بعد صدور الألبوم، نشط وليد إتيّم في العزف الحيّ، فحل ضيفاً على بعض الأمسيات التي قدّمها زياد الرحباني في الحانات البيروتية، كما شارك في مهرجان الجاز (يوم الجاز في بيروت) مع فرقته Quad 5 ورافق عزفاً واحتضاناً ابنته سيما، المغنية الشابة التي تشرّبت الريبرتوار الذي عشّقه والدها (ووالدتها أيضاً، ستيفاني ستيفانو) وأضافت إليه التجارب الجديدة في السياق الفنّي ذاته.

عندما تناولنا ألبومه الوحيد، أخطأنا في كتابة اسم عائلته... فأينما وجدناه كان مكتوباً بأحرف لاتينية لا تحيل إلى كتابة عربية واضحة. ولم نرد إزعاجه باستيضاح الأمر. علمنا أنه زعل قليلاً، فقلنا، لا بأس سنصحح الخطأ ونعتذر عند صدور الألبوم التالي... ها نحن نفعل والألبوم التالي لن يصدر.

> ترنى في اجواء تميل ثقافيا الى الغرب وسياسيا إلى الشرق

الحب المخصيّ في «عصر البراءة»

كان يمكن للكهل نيولاند آرتشر (دانيال دي لويس) أن يلتقي الكونتيسة آلين أولنسكا مرة أخرى، لكن بدلاً من الصعود إلى منزلها، بقي في الشارع... تردّد قليلاً، وفي الثانية الأخيرة قرّر المغادرة. ينعكس ضوء الشمس للحظة على نافذة المنزل، فيتذكّر آرتشر ذلك اليوم الجميل على الشاطئ: تلك الذاكرة ثمينة وكافية. يقرر أن يحتفظ بها بدلاً من المعاناة مرة أخرى. لطالما كان مفتوناً بآلين، وبنضالها من أجل الحرية، من أجل الاستقلالية. انفتاحها على العالم جعله دائماً يدافع عنها أمام الآخرين. مع ذلك، كمحام، يُطلب منه منعها من الطلاق، ظاهرياً لأن الطلاق سيدمرها أخلاقياً في المجتمع، ولكن، في الحقيقة، لأنّ الطبقة التي تنتمي إليها آلين تريد حماية نفسها. وهنا مأزق آرتشر: هو متزوج من سيدة من هذا المجتمع المخملي ولا يخونها، وبالتالي يتصرّف تجاه آلين بمعاناة العاشق الذي لا يمكن له إلّا أن يمنع نفسه عنها، ولكن أيضاً، بحكمة المحامي الذي لا يمكن إلّا أن يحميها بمنع طلاقها من الكونت.

دُمرت حياة آرتشر. دمّرها بنفسه، كما دمّر حياة زوجته التي يعيش معها منذ عقود في شكل خاص من السعادة، تلك الزائفة. زائفة بسبب سطوة القواعد غير المرئية في المجتمع النيويوركي في سبعينيات القرن التاسع عشر. هناك في ذلك الوقت، الكلّ يستوعب مشاعره، لكنه يعجز عن فعل أي شيء حيالها. منذ اللقاء الأول بين العاشقين المنوعين، نشعر بالاتصال الداخلي، والشغف اللامحدود تجاه الآخر. يجلسان دائماً متباعدين تقريباً، يتحدثان بشكل لائق. كما يجب أن يكون الحديث. لكن مظهرهما وحركاتهما غير المعلنة، وتعابير وجههما تظهر ما يخفيان بكل وضوح. يعرفان ولا يعترفان. لقاؤهما مثير، يمارسان الحب من دون خلع قطعة ثياب واحدة. حبهما يولد ميتاً في ذلك المجتمع. لا مهرب، ليس لأنهما لا يعرفان إلى أين يهربان، لكن لأنهما لم يتعلّما الفرار. إنهما مدركان تماماً لبيئتهما، في تلك المدينة الضخمة والصغيرة التي تحاصرهما، الملتزمة بالثوب المحتشم والمشاعر الزائفة، التي تجبر سكانها على الطاعة العمياء للتقاليد. يستوعبان تماماً السياق الحضاري المعقد والتقليدي المشفّر للعواطف التي تسعى إلى الاستقلال، العواطف التي لا يمكن كبحها، لكنها مهزومة مسبقاً في أي معركة قد تخوضها عكس التيار.

في «عصر البراءة» (1993)، الشخصيات ليست بريئة. كل ما هنالك أن مسألة الذنب والبراءة تقدم نفسها على أنها أشدّ تعقيداً مما هو مفهوم بشكل عام. نيولاند آرتشر مذنب بزواجه من امرأة يحبها لكنّه لا يحبها، ومذنب بحبه لأخرى محرّمة. هذا التورط هو الذنب الشخصي المرتبط ببراءة المشاعر، الذي يولّد النضال والعذاب الداخلي. ألم عدم التسبب بالألم للآخر. التضحية الصامتة أمام الظلم المشيّد والمتين الذي إن تجرأنا وحاولنا هدمه، سوف ينهار أول ما ينهار على رؤوسنا. ذلك التنازل يختبئ تحت قناع البراءة التي تقرّب العقل من الخيال والقلب.

يكشف مارتن سكورسيزي عن الآمال والرغبات التي يملكها الجميع، والجميع يفشل في تحقيقها! ذلك أننا نسمح لأنفسنا بأن نخصي مشاعرنا وأحاسيسنا بسبب القواعد الأخلاقية المفروضة التي غالباً ما تقيّد الحياة نفسها. يكشف سكورسيزي بأن الشعور بالوحدة يؤدي إلى اليأس، وأن صعوبة تخطي منظومة التقاليد الملعونة، تكمن في قدرة براءتها المزيفة على هدم أي شخص مستعد لمواجهتها. فلا ترف للتجاوز هنا، و«الزنا»، ضمن المنظومة الأخلاقية الكاذبة لا يدمّر حياتك فحسب، بل حياة أولئك الذين تحبهم. فهل من معاناة أقسى من هذه؟ هل فهمنا الآن لمَ قرر آرتشر في النهاية الرحيل؟

شفيق...

The Age of Innocence على نتفليكس

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 4 أيار 2020 العدد 4041

الثقافة العربية تنتفض في وجه «التطبيع»

حملة إلكترونية وبيانات ضد التخاذل السعودي

مشهد من مسلسل «مخرج 7»

لم تكن mbc تتوقّع كمّ الحملات الإلكترونية والشعبية المندّدة بالمسلسلات التي تقدّمها في رمضان. مع بدء الشبكة السعودية الترويج لمسلسَليْ «أم هارون» (تأليف محمد وعلي شمس، إخراج محمد جمال العدل) و«مخرج 7» (تأليف خلف الحربي، إخراج أوس الشرقي) قبل شهر الصوم، وروّاد المنصات التفاعلية والقطاعات السينمائية وحملات مقاطعة «إسرائيل» بمختلف تفرّعاتها، لا يتوانون عن فضح سياسات الشبكة، واتهامها بالترويج للتطبيع مع مطالبتها بوقف المسلسلين. يوم الجمعة الفائت، كنا على موعد افتراضي مع مسيرة إلكترونية بعنوان #مليونية_ضد_التطبيع، شارك فيها ناشطون عرب من 18 بلداً عربياً (لبنان، سوريا، ليبيا، الجزائر، اليمن، المغرب، فلسطين، البحرين، موريتانيا، السعودية، قطر، السودان، الكويت، مصر، العراق، تونس والإمارات). اجتمع هؤلاء تحت راية رفض التطبيع، وإعادة توجيه البوصلة نحو القضية الفلسطينية، والتذكير بتاريخها وسلب الصهاينة للأرض والتنكيل بالشعب. سبق ذلك بيان لـ«الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل» (PACBI ـ جزء من حركة BDS)، تدين فيه «انخراط mbc في موجة التطبيع الرسمي للنظام الاستبدادي في السعودية مع إسرائيل»، معتبرة أنّ المسلسلين يحملان «رسائل تطبيعية سافرة». ودعت الجماهير العربية، وبالتحديد الشعب السعودي إلى مقاطعة mbc، والشركات المعلنة إلى سحب استثماراتها من الشبكة، إلى حين تراجع الأخيرة عن تطبيعها الثقافي مع «إسرائيل». ولفتت PACBI إلى أنّ «مخرج 7» حوّل الصراع العربي مع العدو الإسرائيلي إلى موضوع «يقبل فيه اختلاف وجهات النظر»، مما «يسهم في تغذية الخطاب التطبيعي المتفاقم لأنظمة الاستبداد العربية». وبعد التشديد على أنّ يهود المنطقة العربية جزء أصيل من شعوبها، ورفض تزوير التاريخ وتقديم فلسطين على أنّها «أرض لإسرائيل»، ختم البيان بالإشارة إلى أنّ الخطورة الكبرى تقع في توقيت وأهداف الإنتاجات التطبيعية التي لا تنفصل عن السياق السياسي للمنطقة ومحاولات تمرير «صفقة القرن». بدوره، رأى «الاتحاد العام للمنتجين العرب» أنّ هذه الأعمال الدرامية تحاول تشويه صورة العرب لصالح توثيق بعض الأفكار التي تبثّها الصهيونية العالمية. وفي بيانه الذي توزع على 18 دولة عربية، اعتبر الاتحاد أنّ المسلسلَيْن «يسيران في اتجاه واحد لتغيير حقائق تاريخية والتمهيد للتطبيع مع الكيان الصهيوني»، مستغرباً ما خرج عنهما لناحية اعتبار أن «الفلسطينيين هم أعداء العرب الحقيقيون وأنّ الإسرائيلي أكثر صدقاً وإلفة من أي فلسطيني وله حق بالأراضي الفلسطينية»، مصّنفاً إيّاهما على أنّهما يندرجان ضمن «فكر تشويهي ووقح ومستفز للتاريخ العربي». وفي الوقت الذي وصف فيه البيان mbc بـ «منصة التطبيع»، طالب المنتجين العرب بتوجيه إيعاز فوري من «جامعة الدول العربية» إليها لإيقاف كل «عمل فني يسيء إلى قضية العرب الأولى». ودعا الجمهور العربي الى الانضمام إلى حملة «تطهير الدراما العربية من مفاسدها»، في مقابل طلبه من mbc رفع المسلسلات والالتزام بثوابت الأمة العربية وقضاياها القومية. من ناحيتها، استنكرت «لجنة صناعة السينما والتلفزيون» في سوريا، في بيان أصدرته أخيراً، التطبيع مع العدو، وقلب الحقائق التاريخية وبث الكراهية تجاه الشعب الفلسطيني. ودعا البيان، المنتجين العرب إلى شجب ظاهرة التطبيع مع العدو على الفضائيات العربية التي «تتهكم على القضية الفلسطينية»، داعياً كل منتج سوري وعربي إلى مقاطعة mbc، لما تسعى إليه من «قلب للحقائق للتاريخ المقاوم للاحتلال الإسرائيلي».

كليب فلسطينيّ يلعق جزمة الإحتلال

بيروت حمود

ثمّة مستوى أدنى من قاع التطبيع بكثير، إنه تحت الصفر. يبدأ فيه المطبّعون ممن يصنّفون أنفسهم (ظلماً «للفن») في خانة «الفنانين»، بالركون إلى تبريرات من قبيل «حرية الرأي والفكر»، ثم يدنون أكثر فيبرّرون مشاركتهم في أعمال إسرائيلية (كحالة بعض فناني فلسطينيي الـ48) بحجة أنه «ما من بديل»، وأن هناك أفواهاً جائعة في بيوتهم تنتظر الخبز. مع الوقت، لا يعود هؤلاء قادرين على التمييز بين طعم الرُّم وطعم الدم. وهذا الأخير ليس إلا دم أبناء جلدتهم وهم يلوكونه يومياً في الخبز المقدّم على طاولاتهم.

لم يتوقف السقوط الحر لهؤلاء. أحبوا أمس «اتحافنا» بأغنية «البلد بخير»، والأخيرة ليست أغنية بالضبط. إنّها أصوات هجينة تدمج ما بين النعيق والنهيق، ولكن ليس في غابة كثيفة الشجر، بل على شاشة تلفزيون «مكان» الإسرائيلي.

ما القصة؟ مجموعة من «فنّاني» الأراضي المحتلة عام 1948 يظهرون في شريط مصوّر في إستديو «مكان» الإسرائيلي يغنون سوياً المقطع التالي: «البلد بخير الولد بخير/ لمّا بكثر التنظير/ وبقل قباله التفكير/ وبترخص حرية التعبير/... ولما بتسمع BDS/ بتصير تنوي متل البس... البلد بخير البلد بخير». قسم من هؤلاء «الممثلين» شارك في أعمال دراميّة إسرائيلية، ليست سلسلة «فوضى» (على نتفليكس) إلا واحدة من بينها. ومع عرض الجزء الأخير من السلسلة حديثاً، طاولت هؤلاء انتقادات واسعة، إذ أن «فوضى» مسلسل يؤنسن المستعرب الصهيوني على الشاشة الغربية، ويقدمه صاحب الحق في الأرض المحتلة، فيما الفلسطينيون أصحاب الأرض والحق الحقيقيون، ليسوا سوى مجموعة من «الإرهابيين والمخربين والمجرمين».

لم يكتفِ هؤلاء بالمشاركة في أنسنة من احتلّهم من خلال «فوضى»، لم يشعروا بالخجل ولا بالحاجة إلى«التوبة»، بل برّر بعضهم تلك المشاركة بأن لا بديل لهم منها، بسبب أنهم ولدوا في الأرض المحتلة، وليس هناك سوق عمل أخرى غير السوق الإسرائيلية. صحيح، ليست مشاركتهم في «فوضى» هي الوحيدة، لكنها قد تكون المحرّك الأساس لإنتاج «الأغنية»؛ حيث يشنون بوضوح هجوماً على حركة عالمية (BDS) تقود الدعوة في أرجاء العالم لمقاطعة إسرائيل، ومحاسبتها على الجرائم التي ترتكبها يومياً في الأرض المحتلة، المكان الذي يحيا فيه هؤلاء «الفنانون» بالضبط في مركز بؤرة العنصرية والتهميش.

كل هذا في كفّة وأن يتمترس هؤلاء في استديو إسرائيلي في كفة أخرى. هكذا قرّروا مهاجمة حركة المقاطعة من الشاشة الإسرائيلية الناطقة بالعربية، موضحين لمن يريد التعامل مع المؤسسة الثقافية الصهيونية، وأن يطبّع ألا يخاف حركة المقاطعة، مشبهين من يقرر مقاطعة هذه الأعمال بناءً لخلفية وطنية، بأنه «يموء مثل القطط (خائفاً)»؛ إذ يقولون في الأغنية: «لمّا بتسمع BDS بتصير تنوّي متل البس (القطة) وبيصحى فيك الوطن الحس».

قد يكون من حقّ هؤلاء مناقشة معايير حركة المقاطعة، فهم حكماً يحيون في قلب النظام الإسرائيلي؛ وليسوا هم أصحاب المسؤولية في أنهم يحيون في أرضهم المحتلة فهذه أرضهم! ثم إن الكثير من المعايير التي تدعو إليها الحركة وتسري خارجاً قد يستحيل تطبيقها في الداخل. وقد لا يختلف اثنان على أن الواقع الذي يحيا فيه فلسطينيو الداخل، يبدو كأنه مشي على حبل فوق فوهة بركان. ولكن كيف انزلق هؤلاء إلى حدّ أنهم لم يحترقوا فقط، بل راحوا يستعذبون بهذه النار؟

هل ثمّة فلسطيني قادر على تبرير جرائم تُرتكب ضده؟ هل ثمّة منطق يجيز لهؤلاء المشاركة في عمل مثل «فوضى»؟ أن يخرج أحد ممثلي السلسلة ليقول إن ««فوضى» يظهر الجانب الإنساني للفلسطينيين»؟ حقاً ليست هناك درجة أكثر سفالة من أن يعتقد مستعرب (جندي إسرائيلي في وحدة المستعربين) بأن الفلسطيني بحاجة إلى الأنسنة من خلاله!

منوعات

«رواسي فلسطين» ... على طريق القدس

في الذكرى الثانية والسبعين للنكبة، تنظّم مؤسسة «رواسي فلسطين للثقافة والفنون والإعلام»، في 15 أيار (مايو) الحالي، المهرجان الدولي السّادس للفن التشكيلي المعاصر «على طريق القدس». يُعتبر الحدث أضخم تظاهرة رقمية فنية دولية لإثراء الحركة الفنية التشكيلية المناصرة للقضية الفلسطينية، ويشارك فيه عدد كبير من الفنانين التشكيليين من فلسطين ودول عربية وإسلامية أخرى. وتجدر الإشارة إلى أنّ «رواسي فلسطين» هي مؤسسة ثقافية إعلامية فنية، مقرّها قطاع غزة، تأسّست في أواخر عام 2013، تسعى لتفعيل وتطوير الحركة الثقافية والفنية الفلسطينية، و«تقديم إعلام وطني مقاوِم يهتم بكلّ ما يرتبط بالحق الفلسطيني».

الفنان الشهيد شادي حبش قتله «البلحة»

عن 24 ربيعاً، توفي الفنان المصري شادي حبش، يوم الجمعة الماضي، بعد إصابته بأزمة صحية في زنزانته في سجن طرة في القاهرة، حيث قبع 777 يوماً بعد اعتقاله في آذار (مارس) 2018 عقب إطلاق فيديو كليب «بلحة» للفنان المصري الشاب المقيم في السويد رامي عصام. يومها، ألقي القبض على حبش بصفته مخرج العمل إلى جانب خبير السوشال ميديا، مصطفى جمال، المسؤول عن صفحة عصام الفايسبوكية، إذ أنّ الأغنية الساخرة من الرئيس المصري عبد الفتّاح السيسي التي قسمت الرأي العام حول «مستواها الفني»، أثارت غضب السلطة. يومها، أسندت نيابة أمن الدولة إلى حبش اتهامات عدة من بينها «نشر أخبار كاذبة والانضمام إلى جماعة أُسّست على خلاف القانون». في حديث إلى وكالة «فرانس برس»، قال المحامي الحقوقي أحمد الخواجة إنّ شادي كان مريضاً منذ أيام عدّة وأُدخل المستشفى ووالدته علمت بذلك، إلا أنّه «عاد إلى زنزانته أمس (الجمعة) وتوفي داخلها»، مشيراً إلى أنّه «تم استصدار تصريح الدفن». وشدّد المحامي على أنّ عائلة الراحل لم تتمكّن من التواصل معه بسبب وقف زيارات السجون منذ 10 آذار (مارس) الماضي نتيجة التدابير الاحترازية لمواجهة تفشّي فيروس كورونا. إجراءات أدّت كذلك إلى «إلغاء جلسة في القضية». في غضون ذلك، نقلت مواقع إخبارية عن ناشطين حقوقيين قولهم إنّ استغاثات معتقلين مع حبش داخل الزنزانة لإنقاذه لم تلقَ أيّ استجابة! أما «الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان»، فكتبت على تويتر أنّ شادي تُوفي «نتيجة الإهمال وغياب العدالة بعدما قضى أكثر من عامين رهين الحبس الاحتياطي بسبب أغنية»، في الوقت الذي استنكرت فيه جهات عدّة عاملة في مجال حقوق الإنسان ما حدث معتبرةً أنّه «ضربة للإنسانية وحرية التعبير». في آخر رسالة كتبها في سجنه بتاريخ 26 تشرين الأوّل (أكتوبر) 2019، طالب بإنقاذه من الموت في السجن، مؤكداً أنّ «الوحدة بتموت... أنا محتاج دعمكم عشان ماموتش... في السنتين اللي فاتو أنا حاولت أقاوم (...) بس مبقتش قادر خلاص». الحادثة المؤسفة أعادت إلى الواجهة واقع الحريات في مصر، بالإضافة إلى وضع السجون التي اكتظّت بالمعتقلين السياسيين منذ تولي السيسي رئاسة البلاد.

بعث الفنان الراحل في تشرين الأوّل 2019 برسالة يطلب فيها الدعم

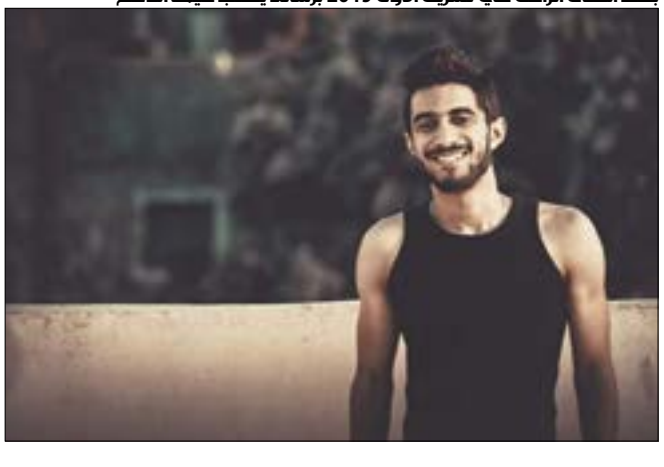

رحل الفنان الجزائري في احد مستشفيات باريس

رحيل «إيدير»... شمس الأغنية الأمازيغية

خسرت الأغنية الأمازيغية، أوّل من أمس السبت، عميدها وسفيرها، حميد شريت المعروف بـ «إيدير» الذي توفي عن عمر ناهز 70 عاماً في أحد مستشفيات باريس بعد معاناة مع المرض. وُلد الفنان الجزائري المقيم في باريس في 25 تشرين الأوّل (أكتوبر) 1949 في قرية آيت لحسن في منطقة بني ينى. على الرغم من دراسته الجيولوجيا، توجّه نحو الموسيقى، وانطلقت شهرته في السبعينيات، وتحديداً في 1976 بأغنيته «فافا إينوفا» التي أُذيعت في 77 بلداً وتُرجمت إلى 15 لغة، وتناولت المعاناة اليومية لسكان منطقة القبائل في شمال وسط الجزائر.

ومن بين أشهر أعمال هذا المدافع الشرس عن القضية والثقافة الأمازيغية، نذكر أيضاً: «ازواو سمندل اوراغ» و«اسندو». أما آخر ألبوماته، فصدر في 2017 تحت عنوان Ici et ailleurs. بعد إعلان خبر الوفاة، غرّد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون قائلاً: «ببالغ الحزن والأسى تلقيت نبأ وفاة المرحوم حميد شريت... أيقونة الفن الجزائري وصاحب السمعة العالمية». وأضاف «بهذا المصاب تفقد الجزائر هرماً من أهراماتها. رحمه الله وأدخله فسيح جناته وألهم ذويه ومحبيه جميل الصبر والسلوان... إنا لله وإنا إليه راجعون».

الإثنين 4 أيار 2020 العدد 100
Lundi 4 Mai 2020 no100

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
حسن شرّي
ما يجب أن يكون عليه «مصرف لبنان»

03
نجيب عيسى
التحوّل العسير نحو الاقتصاد المنتج

04
حسن شقراني
دولارات الوباء، أرباحٌ لصناعة الدواء

06
حسن دياب
«المحاسبة الجنائية» بحثاً عن الثروات المنهوبة

08
علي القادري
النيوليبرالية vs الصّين [1]

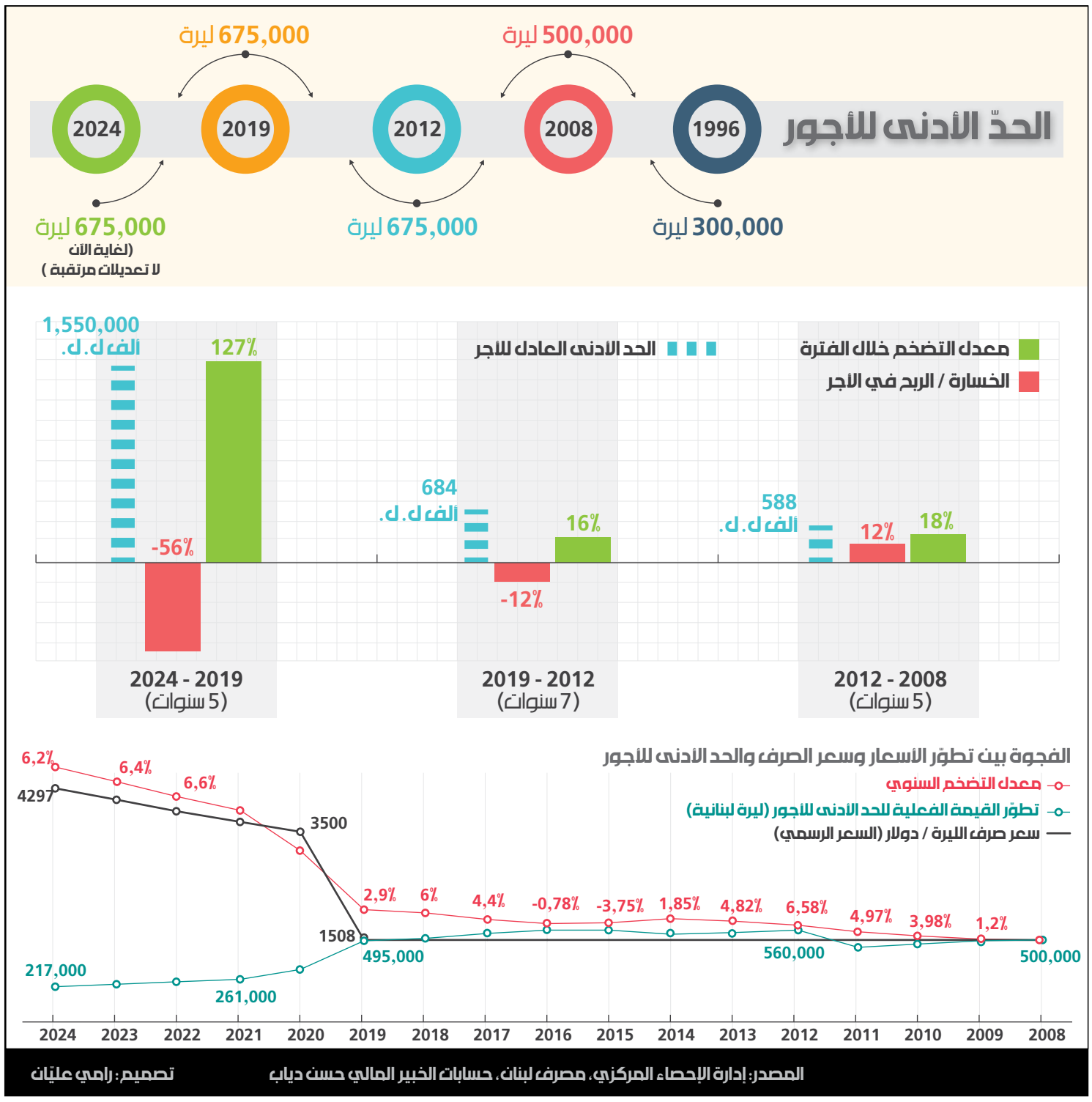

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي، مصرف لبنان، حسابات الخبير المالي حسن دياب — تصميم: رامي علّيان

الأجور والرواتب «بلا قيمة»

محمد وهبة

هناك طريقتان لاحتساب تضخّم الأسعار وانعكاسها على الأجور. الطريقة الأولى تكمن في احتساب ارتفاع مؤشّر غلاء المعيشة وإسقاط نتائجه على القيمة الاسمية للأجر الشهري، فتظهر الخسارة المتراكمة في الأجر والمبلغ المطلوب تعويضه ليصبح تطوّر الأجر متناسباً مع تضخم الأسعار وغلاء المعيشة. وهناك طريقة ثانية تتبعها الدول التي تعتمد في استهلاكها على استيراد السلع، فيتم استخراج نسبة السلع المستوردة من سلّة استهلاك الأسر واحتساب تضخّم الأسعار الناتج من تقلبات أسعار صرف الدولار.

بحسب الطريقة الأولى التي احتسبها الخبير المالي حسن دياب، استناداً إلى قاعدة بيانات إدارة الإحصاء المركزي ومراسيم زيادة الحدّ الأدنى للأجور لغاية آخرها في عام 2012، تبيّن أنه بين عام 2008 وعام 2012، كان معدل التضخّم 18%، ولم يتم زيادة الحدّ الأدنى للأجور سوى بنسبة 12%. وبين عام 2012 و2019، بلغت نسبة التضخّم التراكمية 16% وخسرت الأجور 12% من قوّتها الشرائية. وإذا أخذنا في الاعتبار الحسابات التي صممها المستشار المالي للحكومة «لازار» للسنوات بين 2020 و2024، فإن تضخّم الأسعار سيبدأ بنحو 53% في 2020 ويصبح 23,3% في السنة التي تلي، ثم 6,6% بعدها و6,4%، وصولاً إلى 6,2% في 2024.

الخسارة التراكمية للحدّ الأدنى للأجور تصبح على النحو الآتي:

ـ بين 2008 و2012 خسرت الأجور 2,28 مليون ليرة من قوّتها الشرائية، رغم حصول تصحيحين للأجور ارتفع بموجبه الحدّ الأدنى للأجور من 300 ألف إلى 500 ألف في 2008 ومن 500 ألف إلى 675 ألفاً في 2012. كان يفترض أن تزداد الأجور بمبلغ إضافي يقدّر بنحو 47 ليرة شهرياً لتعوّض تضخّم الأسعار الحاصل في السنوات الخمس الماضية. أما الخسارة التراكمية للحدّ الأدنى للأجور في الفترة المذكورة (خمس سنوات) فقد بلغت 2,28 مليون ليرة.

ـ بين 2012 و2019 لم يشهد الحدّ الأدنى للأجور أي تعديلات، إنما كان التضخّم يتراكم ليبلغ 16%، وهو ما أدّى إلى خسارة إضافية في قيمة الأجر مقارنة مع غلاء المعيشة بمعل 12%. لذا، كان يفترض أن تزداد الأجور بقيمة 97 ألف ليرة شهرياً لتعوّض كلفة ضعف القدرة الشرائية. الخسائر التراكمية للحدّ الأدنى للأجور في الفترة المذكورة (لمدة سبع سنوات) بلغت 8,19 ملايين ليرة سنوياً.

ـ بين 2020 و2024، وبحسب تقديرات المستشار المالي للحكومة «لازار» المستندة إلى معدلات تضخّم افتراضية بمعدل 127% سيخسر الحدّ الأدنى للأجور 56% من قيمته على افتراض أنه بقي عند المستوى نفسه أي 675 ألف ليرة. يفترض أن يتم تعويض هذه الخسارة عبر زيادة الحدّ الأدنى بقيمة مليون ليرة شهرياً. أما الخسارة التراكمية في الأجر فهي تبلغ 65,5 مليون ليرة محتسبة عن خمس سنوات.

الطريقة الثانية لاحتساب الخسائر في الأجر تشير إلى أن حصّة السلع المستوردة من سلّة الاستهلاك تبلغ 85%، وبعد استثناء السلع التي يدعم مصرف لبنان أسعار استيرادها على أساس سعر صرف 1507,5 ليرات وسطياً، وبعد احتساب سعر صرف وسطي معتمد في السوق الموازية بقيمة 3800 ليرة مقابل الدولار الواحد (هذه الدولارات تستخدم لتمويل السلع المستوردة)، أي ما يوازي تضخماً في سعر الدولار بنسبة 152%، فإن التضخم في أسعار الاستهلاك سيبلغ 94%، ما يعني أن القوة الشرائية للأجور في عام 2020 هي 6% فقط من القوّة الشرائية للأجور في عام 2012، مع اختلاف نسبي في شرائح الأجور تبعاً لقدرة كلّ منها على التكيّف مع سعر الصرف الجديد.

طبعاً، الفرق كبير بين الاثنين، فيما تضخّم الأسعار في السنة الماضية والسنة الجارية وما سيليها، مصدره الأساسي سعر الصرف وضعف القدرة على الاستيراد. لكن في الجانب الآخر، يعبّر مؤشّر أسعار الاستهلاك عن السعر الحقيقي للسلع والخدمات في السوق. الفرق بين الاثنين هو في نسبة التضخّم التي تحتّم تعديل الأجر. أما أصل تعديل الأجر فمسألة محتومة. الأجور تذوب، وغالبية الأجراء هم من فئات الأجر الدنيا. الأجر الوسطي كما هو مصرّح عنه للضمان الاجتماعي يبلغ 1,75 مليون ليرة، فيما هناك 67,4% من الأجراء المصرّح عنهم يتقاضون أقلّ من هذا الأجر، أي طار من أجورهم الشهرية بحسب مؤشّر أسعار الاستهلاك 34%، فيما طار منها 94% بحسب تضخّم أسعار الصرف. في كلتا الحالتين، يفترض بهذا التطوّر السلبي على أجور العمال التي خسرت الكثير في السنوات الماضية، أن يدفع نحو تعديل الأجور لتعويض التدهور في القدرة الشرائية الذي دفع أكثر من 50% من الأسر نحو خطوط الفقر.

لبنان والأزمة المزدوجة [2]
ما يجب أن يكون عليه «مصرف لبنان»

حسن شري *

* هناك عوائق امام مصرف لبنان للقيام بدور تنمويّ من ابرزها الاقتصاد المحدود الذي يُفقد السياسة النقديّة الكثير من فاعليّتها لجهة تعزيز النمو الاقتصادي والتشغيل والاستقرار المالي

يشهد لبنان تصاعداً في وتيرة النقاش حول دور «مصرف لبنان» ووظيفته في السياق الاقتصاديّ والاجتماعيّ العامّ. وهذا يدلّ على تطوّر الوعي الجماعيّ اللبنانيّ بأهميّة النقاشات الاقتصاديّة، وتأثيرها المباشر في حياة المواطنين والمواطنات، وفي رفاه المجتمع. وبات اللبنانيّون يُكثرون أيضاً من استعمال مصطلحات من نوع «الانتقال من اقتصاد ريعيّ إلى اقتصاد منتج» للتعبير عن مطالبهم. والـلافت أنّ المطالب المطروحة تنمّ عن إدراك مجتمعيّ واقعيّ لمدى اختلال البنية الاقتصاديّة اللبنانيّة، وما يجرّه من تداعيات اجتماعيّة واقتصاديّة مقلقة خصوصاً على مجمل العمالة في لبنان.

إنّ المسح الأخير لـ«إدارة الإحصاء المركزيّ» عن القوى العاملة في لبنان وتوزّعها بحسب الأنشطة الاقتصاديّة لعام 2018، يشير بوضوح إلى انخفاض حصّة الزراعة مثلاً من مجمل العمالة في لبنان من 7,5% في عام 2004 إلى 3,6% في عامي 2018 و2019. كذلك انخفضت حصّة القطاع الصناعيّ من 23,7% في عام 2004 إلى 20,5% في عامي 2018 و2019، فيما ارتفعت حصّة قطاع الخدمات من 68,8% إلى 76% خلال الفترة نفسها. وإذا نظرنا – مثلاً – إلى حصّة العمالة في قطاع الصناعات التحويلية (Manufacturing) الذي يتميّز بصفات خاصّة لقدرته على تأمين فرص العمل وإنشاء روابط معرفيّة وتكنولوجيّة مع سائر الأنشطة الاقتصاديّة الأخرى، تبيّن أنّ هذه النسبة في المسح المذكور قد انخفضت بشكل بارز.

يُمكن إذاً، اعتبار بُنية العمالة في لبنان انعكاساً لبُنية الإنتاج التي لم يطرأ عليها أيّ تغيير هيكليّ إيجابيّ. بل على العكس، يعاني الاقتصاد اللبناني من غياب أيّ تحسّن ملحوظ في الإنتاجيّة، وكلّ العمالة المستحدثة خلال العقد الأخير تأتي في إطار الأنشطة الاقتصاديّة ذات الإنتاجيّة المنخفضة مثل التجارة والبناء، فيما محاولات خلق فرص العمل في القطاعات الخدماتيّة ذات الإنتاجيّة المرتفعة نسبياً مثل الأنشطة المصرفيّة والماليّة، كما التأمين، وتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، تبقى محدودةً للغاية.

انطلاقاً من هذا الواقع، لا بدّ من إطلاق نقاش واسع حول دور «مصرف لبنان» المطلوب في تحقيق التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وفي مقدّمها أهداف التحوّل الهيكليّ، وزيادة التشغيل اللائق. هذا النقاش يثير مجموعة أسئلة: ما هي وظيفة «البنك المركزيّ» بشكلٍ عامّ؟ كيف يمكن توصيف دور «مصرف لبنان» خلال العقود الثلاثة المنصرمة؟ هل يمكنه أن يؤدّي دوراً مركزيّاً في دفع عجلة التنمية الاقتصاديّة في المرحلة المقبلة؟ ما هي العوائق أمام قيامه بهذا الدور التنمويّ المطلوب؟

وظيفة البنوك المركزيّة تاريخياً

في الحكمة التقليديّة، إنّ المصارف المركزيّة هي الجهة الأساسيّة المنوط بها تقرير السياسة النقديّة في البلاد، فهي تتحكّم في العرض النقديّ، وتقوم بتوسيعه أو تقليصه من أجل التأثير في متغيّرات الاقتصاد الكليّ وتحقيق أهدافه المرجوة، بما في ذلك تحقيق أهداف لجم التضخّم، والدفع بعجلة النموّ الاقتصاديّ، وخلق فرص العمل.

ولإجراء السياسة النقديّة، يستخدم المصرف المركزي في الغالب أدوات ثلاث. الأولى هي «عمليات السوق الفتوحة» (OMO) التي تنطوي على عمليات بيع وشراء الأوراق الماليّة بشكل عام، والسندات الحكوميّة بشكل خاصّ في السوق الماليّة، بهدف التأثير في العرض النقديّ وأسعار الفائدة. وتُعدّ «عمليات السوق الفتوحة» من الأدوات النقديّة الأكثر استخداماً في المصارف المركزيّة حول العالم. والثانية هي «سعر الخصم» (Discount Rate)؛ وهي عبارة عن سعر الفائدة على الأموال التي يقرضها البنك المركزيّ إلى المصارف التجاريّة التي تواجه نقصاً في النقد المتاح من أجل تغطية احتياجاتها من السيولة. وبهذا، يبقى البنك المركزيّ – الذي هو بمثابة «بنك البنوك» – مستعدّاً دائماً لإقراض المصارف التجاريّة من خلال نافذة الحسم. ومن خلال عملية الإقراض هذه يؤثر «المركزيّ» في مستوى احتياطات النظام المصرفيّ، وبالتالي في قدرة المصارف على خلق النقد. وأمّا الأداة الثالثة، فهي نسبة الاحتياط الإلزامي النقدي (Reserve Requirement Rate)، وهي نسبة من إجمالي الودائع التي يتوجّب على المصارف التجاريّة الاحتفاظ بها لدى البنك المركزيّ من دون فوائد. من خلال هذه الأداة، يتحكّم «المركزيّ» بمقدار الودائع المتاحة للإقراض، أو التي يتوجّب الاحتفاظ بها كاحتياطيات إلزاميّة.

بالإضافة إلى هذه الأدوات الثلاث، يتسنّى للمصارف المركزيّة أن تستخدم أدوات أخرى مثل: تخصيص الائتمان لبعض القطاعات (الاستراتيجيّة أو الواعدة)، أو تحديد متطلّبات رأس المال – وهو مقدار رأس المال الذي ينبغي أن يتوافر لدى المصارف التجاريّة أو المؤسّسات الماليّة الأخرى لتجنّب التعسّر أو الإفلاس – أو حتّى التدخّل في أسواق سعر الصرف.

> لا يمكن فصل الوظيفة التي مارسها «مصرف لبنان» منذ تسعينيّات القرن الماضي عن السياق النظريّ والتطبيقي النيوليبرالي لعمل المصارف المركزيّة

يجمع المؤرّخون الاقتصاديّون على الدور المهمّ الذي أدّته المصارف المركزية في الدول المتقدّمة كبريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية واليابان، وكذلك في الولايات المتّحدة الأميركية، في إعادة هيكلة اقتصاداتها وبنائها في أعقاب «الكساد الكبير» و«الحرب العالمية الثانية» اللذين ألقيا بثقليهما على هذه الدول وعلى العالم أجمع في الثلاثينيّات والأربعينيّات من القرن الماضي.

يذكر جيرالد إبشتاين في ورقته «البنوك المركزيّة كوكلاء في التنمية الاقتصاديّة»، أنّ أدوار المصارف المركزيّة شملت توفير الاحتياجات الاجتماعيّة بالتعاون مع الحكومة غالباً. ويشير إلى أنّه حتّى في البلدان النامية، كانت المصارف المركزيّة أكثر فاعليّة في التنمية الاقتصاديّة، فقد استخدمت هذه المصارف - وفي مراحل متعدّدة - مجموعة متنوّعة من التدابير الرامية إلى تحقيق الأهداف الاقتصاديّة والاجتماعيّة لبلدانها. ومن ضمن هذه التدابير الائتمان وتوجيهه وفقاً لمتطلّبات التطوّر الاقتصادي، وتقديم الإعانات المباشرة التي تستهدف قطاعات معيّنة. وعلاوةً على ذلك، شرعت المصارف المركزيّة تاريخيّاً بإدارة العمليّات الأجنبيّة خدمةً للأهداف الوطنيّة، وارتكزت سياساتها إلى فرض ضوابط على رأس المال، وعلى حركة رؤوس الأموال الدوليّة (Capital and Exchange Controls).

كذلك يشير أناند تشاندا فاركار في ورقته البحثيّة «الأدوار التروبجيّة للبنوك المركزيّة في البلدان النامية» إلى أنّ بلداناً عدّة، وخصوصاً اليابان وكوريا الجنوبية وإيطاليا وهولندا والسويد، منحت الائتمان مباشرة للصناعات والمناطق المتخلّفة تنمويّاً، وكذلك للشركات الصغيرة في مراحل التصنيع المكثّف.

ورغم الأهميّة التاريخيّة لهذا الدور التنموي للمصارف المركزيّة، فإنّه أخذ يتضاءل بدءاً من أواخر سبعينيّات القرن الماضي، حتى أنهته المصارف المركزيّة جميعها تقريباً، أو هي قيّدت بشدّة استخدام الأدوات النقديّة في عمليّة تحقيق أهداف التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة. وواكب هذه الحقبة بروزُ النموذج النيو-ليبرالي بكامل قوّته مكرّساً نهجاً جديداً للمصارف المركزيّة؛ فقد حصر وظيفتها بتأمين الاستقرار الماليّ والنقديّ. وينطوي هذا النهج على مكوّنات رئيسيّة أبرزها: استقلاليّة البنك المركزيّ (Central Bank Independence)، والتركيز على مكافحة التضخّم، والتحكّم بأسعار الفائدة، مفترضاً أنّه بمجرد تحقيق استقرار الأسعار، فإنّه سيتم تحقيق النمو الاقتصاديّ وخلق فرص العمل.

«مصرف لبنان» ومقتضيات التنمية

لا يمكن فصل الوظيفة التي مارسها «مصرف لبنان» منذ تسعينيّات القرن الماضي عن السياق النظريّ والتطبيقي النيوليبرالي لعمل المصارف المركزيّة، فقد اقتصر دوره طوال عقود ثلاثة على تأمين الاستقرار النقديّ، ثمّ على مكافحة التضخّم وإن بنحو أقلّ. وبذلك، تمّت عمليّة تجريد السياسة النقديّة من السياق الاقتصاديّ والاجتماعي الكائن بشكل كامل، فبات وظيفته - وبطريقة ميكانيكيّة صرف - تقتصر على تحديد حجم العرض النقديّ بما يتناسب مع هدف تثبيت سعر صرف الليرة للدولار.

إنّ لبنان يُواجه اليوم أزمة مزدوجة تتمثّل بالتعسّر الماليّ وانهيار سعر الصرف من جهة، وتفشّي جائحة كوفيد-19 وما يترتّب عليها من انكماش اقتصاديّ غير مسبوق من جهة أخرى. عنصرا الأزمة المزدوجة يعوقان مسار نهوض البلاد وإحقاق التنمية. وتُشكّل هذه الأزمة تحدّياً جدّياً لصانعي السياسات الاقتصاديّة في لبنان يتعلّق بالاضطرار إلى المقايضة بين مقتضيات الحدّ من التضخّم من جهة ومقتضيات التنمية من جهة أخرى، بما في ذلك تحفيز النموّ والتشغيل. أمّا الأسوأ فهو أن تتّجه السياسة النقديّة في لبنان، وتحت الوصاية المرتقبة لـ«صندوق النقد الدولي»، إلى التركيز بالكامل على تعزيز الاستقرار الماليّ والنقديّ على حساب ضرورات التنمية. لذا، تبرز ضرورة أن يقتدي «مصرف لبنان» بالتجارب التاريخيّة للمصارف المركزيّة في الدول الصناعيّة والنامية على حدّ سواء فيحذو حذوها، لا سيّما أنّ هنالك أمثلة أظهرت نجاحاً في التوفيق بين الاستقرار المالي والمساهمة في التنمية، وذلك من خلال إطلاق العنان للأدوات النقديّة في طيفها الواسع، بالإضافة إلى التنسيق الواسع النطاق مع الحكومات لناحية مواءمة السياسات الماليّة والنقديّة.

لا شكّ في أنّ هناك عوائق أمام «المصرف المركزي اللبناني» للقيام بدور تنمويّ في خضمّ الأزمة المزدوجة، ناهيك عن مواجهته الضغط الناشئ من التجاذبات السياسيّة الداخليّة منها والخارجيّة، فلبنان بلدٌ فيه اقتصادٌ مُدَوْلر (Dollarized). ويُشير ارتفاع معدّل الدولرة إلى زيادة الطلب من قبل المودعين على الدولار الأميركي أو العملات الأجنبيّة الأخرى، يُقابله انخفاض في الطلب على الليرة اللبنانيّة. لقد بلغت نسبة ودائع القطاع الخاصّ في المصارف التجاريّة، والمقوّمة بعملات غير الليرة اللبنانيّة 78% من مجمل ودائع القطاع الخاصّ في شباط 2020. هذه تُعدّ من المعدّلات المرتفعة جدّاً. وفي الاقتصادات المُدولرة، تُفقد السياسة النقديّة الكثير من فاعليّتها لجهة تعزيز النمو الاقتصادي والتشغيل والاستقرار الماليّ. ويعود ذلك إلى صعوبة قياس العرض النقديّ المكوّن من العملة الأجنبيّة، وبالتالي عدم قدرة البنك المركزيّ على إدارة هذه الكتلة النقديّة لغايات تنمويّة. وهنا تكمن أهمية أن يقوم «مصرف لبنان» بحسن إدارة الانتقال نحو اقتصاد أقلّ دَوْلَرة، يُمكّنه من استرداد السيادة النقديّة، وحسن استخدام أدواتها في خدمة الأهداف التنمويّة.

لا ينبغي أن يتخلّى «مصرف لبنان» تماماً عن سياسة التثبيت، بل عليه أن يسعى لسياسة نقديّة تتناسب مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. ولا بدّ أن تكون أهداف المصرف متعدّدة: الحدّ من الفقر، خلق العمل اللائق، تحفيز النموّ الاقتصادي، بالإضافة إلى هدفه في تحقيق الاستقرار الماليّ والنقديّ. لكن لتحقيق هذه الأهداف المتعدّدة، يحتاج «مصرف لبنان» إلى توظيف السياسة النقديّة بطريقة مختلفة، والتنسيق عن كثب مع السياسات الحكوميّة في إطار دعم «خطّة النهوض الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة». هذا الدور التنموي لا ينبغي أن يُفهَم على أنّه تعارض لدور القطاع المصرفيّ التجاري، بل هو عامل مساعد للعبور نحو اقتصاد أكثر إنصافاً وعدالة.

* أستاذ جامعي في علم الاقتصاد.

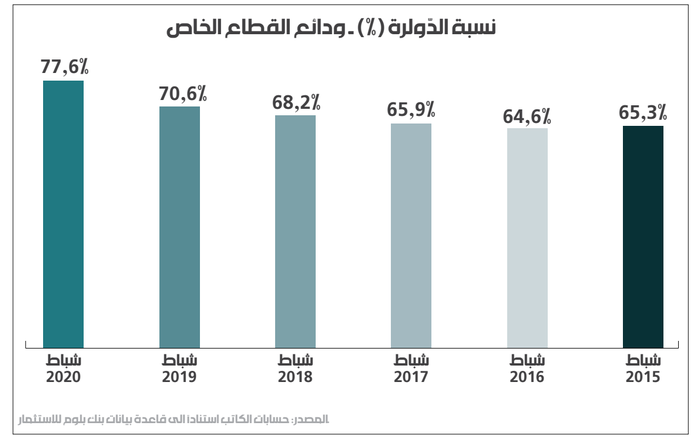

التحوّل العسير نحو الاقتصاد المنتج

انجلا بوليغان ـ المكسيك

نجيب عيسى *

المطلوب اليوم العبور نحو «الدولة التنموية»، هي الدولة التي تستمدّ شرعيتها من حرصها على إطلاق عجلة تنمية شاملة متكاملة تؤمن أكبر قدر ممكن من الاستقلالية السياسية والاقتصادية عن الخارج، من خلال لعب دور المخطّط والموجّه والمحفّز والمنسّق والمؤطّر والمنظّم للمبادرات الخاصة، وتأمين توزيع عادل للدخل الوطني وخدمات اجتماعية أساسية، بصفتها هذه، لا يمكن أن تكون الدولة التنموية إلا دولة المواطنة المدنية.

كما أن قيام الدولة التنموية يشكل شرطاً ضرورياً للوصول إلى النموذج الاقتصادي الجديد، فإن قيامها يشكل أيضاً شرطاً ضرورياً للنجاح في تنفيذ الخطة الإنقاذية المالية فهل نضجت الظروف التي تتيح قيام مثل هذه الدولة؟

الوقائع التاريخية تكشف بأن الظروف الخارجية شكّلت، منذ ما قبل الاستقلال، العامل الحاسم في تكوين المحطات الرئيسية لتطور لبنان السياسي والاقتصادي والوجهة التي كان يأخذها هذا التطور بين محطة وأخرى. ونقصد بالظروف الخارجية تحديداً: نوع العلاقات السياسية والاقتصادية التي كانت تقوم بين المنطقة العربية المحيطة بلبنان والبلدان الغربية الرأسمالية المتقدمة، وداخل كل من هذين الطرفين. ونكتفي بالقول، إن الاجتماع اللبناني حافظ، عبر جميع المحطات والأزمات التي مر بها، ولا سيما على الصعيد السياسي، ومنذ أواسط القرن التاسع عشر إلى الآن، على طابعه الطائفي سياسياً، والريعي غير المنتج اقتصادياً. إعادة إنتاج هذا الطابع، وارتباطه ارتباطاً وثيقاً باستمرار لبنان في لعب دور وظيفي إقليمي حدّده له الغرب الرأسمالي، كمرتكز لإحكام نفوذه السياسي والاقتصادي على الداخل العربي.

تفاعل هذه المرتكزات الثلاثة (الدور الوظيفي الإقليمي، الطائفية السياسية والاجتماع الريعي غير المنتج) أفقدت لبنان القدرة على توليد قوّة ذاتية دافعة لتغيير بنيوي في انتظامه السياسي والاقتصادي، ما عرّضه لأزمات حادة (1958، 1975، 2005) جاءت متلازمة مع متغيرات في التوازنات الدولية الإقليمية. وانحصرت هذه الأزمات، بشكل رئيسي في النطاق السياسي فيما كان محورها، دائماً، الصراع بين مراكز القوى السياسية الطائفية على المواقع في السلطة تزامناً مع صراع على موقع لبنان في الاصطفافات الدولية والإقليمية.

ما استجدّ هو أن الأزمة المالية التي بدأت منذ أواخر التسعينيات، تحوّلت في الوقت الحاضر إلى أزمة اقتصادية عامة، في ظل أزمة سياسية أخذت تعتمل منذ نهاية الوصاية السورية في عام 2005. لذا ثمة ضرورة للإجابة على سؤال آخر: هل الاجتماع اللبناني أصبح يتمتع بقوة ذاتية دافعة لقيام مثل هذه الدولة؟

هذا يتطلب في الحالة اللبنانية، من حيث المبدأ، تشكّل كتلة اجتماعية وازنة عابرة للمناطق والطوائف، تجمعها المصلحة في قيام الدولة المنشودة، وتحظى بقيادة سياسية فاعلة ذات كفاءة، قادرة على الوصول بها إلى هذا الهدف. وهذا ما لا يمكن أن يتحقق بين عشية وضحاها وإنما يأتي نتيجة مسار طويل نسبياً وشاقّ لا يمكن اختصاره إلا بتوافر ظروف خارجية مؤاتية.

حتى انتفاضة 17 تشرين الأول، لم تكن تتوافر فيها هذه الشروط لقيام الدولة التنموية. فالنظام السياسي الطائفي بعد اتفاق الطائف أصبح متعدّد الرؤوس. كما أن الطائفية زادت توغلاً في لبنان وصار لكل طائفة مؤسساتها الخاصة في هذه المجالات. وصار التمثيل الطائفي هو الأساس في المراتب القيادية للنقابات والتجمعات المهنية والجمعيات على المستوى الوطني. ورغم أن لبنان فقد دوره الوظيفي كوسيط في العلاقات الاقتصادية بين الداخل العربي والغرب الرأسمالي فإنه في المقابل حافظ على دوره الوظيفي الجيوسياسي. لا بل يمكن القول بأن دوره كساحة للصراعات المباشرة وغير المباشرة بين المحاور الدولية الإقليمية أصبح أكثر أهمية بعد صعود المقاومة الإسلامية المتمثّلة بحزب الله.

الظروف الخارجية تكشف بأن هذا السياق لم تواجه الأوليغارشية سوى بعض التحركات الاحتجاجية قامت بها مجموعات نخبوية وتناولت قضايا، هي في معظم الأحيان، قطاعية أو فئوية، لم تؤدّ إلى نتائج ملموسة على الأرض. وجاءت انتفاضة 17 تشرين الأول، مختلفة عن تلك الاحتجاجات لناحية الأعداد الكبيرة للذين نزلوا، في الأيام الأولى، إلى الساحات، من مختلف المناطق والطوائف والفئات الاجتماعية. غير أنها بقيت، لاختلاف، إن لم نقل تناقض مصالح وتوجهات مكوّناتها الاجتماعية، عاجزة عن تحريك كتلة اجتماعية متماسكة ووازنة، تحمل برنامجاً واضح المعالم للتغيير الفعلي على الصعيدين السياسي والاقتصادي الاجتماعي، بما يقتضيه ذلك من اعتماد الأدوات السياسية والتنظيمية التي تتيح إخراج هذا البرنامج إلى حيّز الواقع. لذلك لم تجد المجموعات الكثيرة شعار إسقاط الطبقة السياسية «الفاسدة» وإقامة دولة القانون والمؤسسات، عبر إجراء انتخابات نيابية مبكرة «نزيهة»، تجريها «حكومة تكنوقراط مستقلة» عليها أن تحظى بثقة مجلس نواب بنخبه الفساد. كان المشكلة الرئيسية التي يعاني منها لبنان في الوقت الحاضر هي «فساد» طبقته السياسية فحسب، وليست فساد نظامه الطائفي السياسي والاقتصادي ككل.

لذا أخذت الانتفاضة تفقد شيئاً فشيئاً، زخمها وتخرج من دائرة التأثير المباشر على مجريات الأمور. وأخذت القوى السياسية تستعيد، شيئاً فشيئاً، زمام الأمور داخل طوائفها. وبدا هذا الأمر واضحاً في استغلالها لتداعيات وباء «كورونا». ومع ذلك كان للانتفاضة الفضل في العمل على تعميق أزمة النظام بشقّيه الاقتصادي والسياسي. فظهر إلى العلن إفلاسه المالي والمصرفي، وأصبحت الأزمة المعيشية تشكل تهديداً خطيراً للاستقرار الاجتماعي.

وعلى الصعيد السياسي انفرط عقد التسوية التي جاءت بالعماد عون إلى رئاسة الجمهورية. وأزيحت التوافقية والميثاقية جانباً مع تشكيل الحكومة الحالية. وصار كل طرف من الأطراف السياسية يتهرّب من مسؤوليته عن الأوضاع التي وصلنا إليها، ويلقيها على الآخر. والحال هو نفسه في ما يتعلق بأطراف الأوليغارشية: القوى السياسية، المصارف، حاكم مصرف لبنان وأصحاب الاحتكارات.

في المحصلة، لا يبدو أن هنالك إمكانية لقيام الدولة التنموية الكفيلة بإجراء عملية التغيير الاقتصادي الاجتماعي المنشود في لبنان من دون زوال الشق الثاني من الدور الوظيفي الإقليمي لهذا البلد، أي دوره على الصعيد الجيوسياسي. وهذا يرتبط بانتهاء الصراعات في المنطقة وعليها، وتمكنها بالتالي، من تقرير مصيرها بنفسها.

إلى ذلك الحين ماذا ينتظرنا في لبنان؟

في المدى المنظور، لا يبدو أن أيّاً من القوى السياسية الفاعلة، سواء الموجود منها حالياً في الحكم أو خارجه، تحمل مشروعاً للخروج من هذه الأزمة، من غير إطار النظام السياسي الطائفي. وفي ما يتعلق بالأزمة الاقتصادية الاجتماعية تحديداً، فإن جميع الأطراف تقريباً، لا ترى مخرجاً منها، خارج إطار الليبرالية اللبنانية المعهودة (مع أن الكثير من الإجراءات التي اتّخذت، منذ عام 1993، وخصوصاً المتخذ أخيراً في المجال المصرفي، تشكّل خروجاً صارخاً منه). وجميعها لا تجد مفرّاً من الاعتماد على التمويل الخارجي وإعلان استعدادها للتقيّد بتوصيات / وصفات مؤسسات التمويل الدولية. مع تحفّظ البعض منها، أو معارضته للمندرجات التي قد تتسبب بأذى مباشر لقواعده الشعبية.

في هذا السياق، تقوم حكومة الرئيس دياب بإعداد خطة «إنقاذ اقتصادي». ويبدو من «المسودة»، أنها تسعى لإقامة نوعاً من التوازن بين الخارج والداخل في توزيع الأكلاف المترتبة على الإنقاذ. فيكون مطلوباً من المساعدات الخارجية أن تموّل مشاريع البنى التحتية (سيدر) والعجز في ميزان المدفوعات (صندوق النقد الدولي). أما الداخل فمطلوب منه أن يتحمل أعباء معالجة الخسائر في الموازنة العامة وموازنات مصرف لبنان والمصارف التجارية.

كما يبدو من توزيع الأعباء المترتبة على الداخل، أن الحكومة تحاول تجنّب تحميل الفئات الفقيرة وذوي الدخل المحدود ضرائب غير مباشرة ثقيلة. وفي الوقت نفسه تبدي بعض التردّد لناحية الالتزام الكامل بالبرنامج الإصلاحي النيو ليبرالي لمؤسسات التمويل الدولية.

من الواضح أن الحكومة أعدّت هذه الخطّة على عجل. على أساس أن ما تضمّنته من توجهات عامة، يكفي لاستعادة ثقة الدائنين ومؤسسات التمويل الدولية وصندوق النقد الدولي. لم تذكر فيها الإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها من أجل التحول الى الاقتصاد المنتج. ولم يأت توزيع الخسائر على قدر مسؤولية كل طرف عن الأزمة. كذلك، لم تأخذ في الاعتبار الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية (بطالة ، فقر...) للأرقام والنسب التي تتضمنها. هكذا طغى الطابع المحاسبي على الخطة إلى حد أنها أغفلت الإشارة إلى أن معظم الدائن بالدولار لم يعد لها وجود فعلي. وشطبت نصف مستحقات المودعين «الكبار» من دون تمييز بين فئاتهم المختلفة لجهة حجم الفوائد المحصّلة أو المساهمة الشخصية في الانهيار المالي.

من أبرز بنود الخطة التي تواجه معارضة واسعة النطاق، ولأسباب مختلفة، الهيركات على الودائع. والمعارضة الشرسة للخطة تأتي من قبل الأوليغارشية المالية والسياسية بمختلف أطرافها، معتبرة أن الحكومة، بتعرّضها للودائع والمصارف، تقوم، ويا للعار! بالمسّ بقدس الأقداس المتمثّل بالحريّة الاقتصادية، وتعمل على تغيير الهوية الاقتصادية التي فُطر عليها لبنان. وتطالب بالمزيد من الإجراءات النيوليبرالية التي تحفّز الجهات المموّلة الخارجية وخصوصاً صندوق النقد الدولي، على المزيد من الكرم في تقديم المساعدة لنا: بيع أملاك الدولة، خصخصة المرافق العامة تحت مسمى التشركة، «إصلاح» إداري يحجّم عدد الموظفين والمتعاقدين ويخفّض الأجور ومعاشات التقاعد ويخصخص التأمينات / التقديمات الاجتماعية...

> المعارضة الشرسة للخطة تأتي من قبل الأوليغارشية المالية والسياسية بمختلف أطرافها

من هنا الى أين؟

الجواب يتحدّد في ضوء ما تريد الدول التي تقف وراء مؤسّسات التمويل الدولية، أن يكون عليه الوضع السياسي في لبنان في المدى المنظور. بهذا الخصوص، لا يسع المرء إلا أن يبقى في دائرة الكلام على احتمالات/ سيناريوهات ممكنة.

إذا بقي مدّ لبنان بالمساعدة مشروطاً بتنفيذه لجميع مندرجات البرنامج النيوليبرالي المعهود، بما فيها التي تؤدّي إلى المزيد من الانخفاض في مستويات معيشة معظم الفئات الاجتماعية، التي هبطت أصلاً إلى أكثر من النصف خلال الشهور القليلة الماضية؛ عندها قد ندخل في مرحلة من الاضطرابات الاجتماعية والفوضى العارمة. وقد نصل، في حال كان لبعض هذه المندرجات أبعاد سياسية، إلى حرب أهلية. لا أحد يعرف طبيعة النظام السياسي والاقتصادي الذي ستأتي به التسويات الدولية والإقليمية. علماً بأن هذين الاحتمالين يبقيان واردين في حال أدى الصراع بين القوى السياسية المحلية إلى شلل الحكومة الحالية أو استقالتها.

أما إذا أُريد للبنان أن يُحظى ببعض الاستقرار السياسي والاجتماعي، فمن المحتمل أن تبدي الجهات الخارجية المموّلة بعض المرونة في فرض شروطها (سبق أن أبدت مرونة في مؤتمرات باريس المتعاقبة)، ولا سيما تلك التي تتسبب بمزيد من الأذى للفئات الفقيرة وذوي الدخل المحدود. عندها يمكن للحكومة (الحالية أو التي قد تخلفها)، أن تتقدّم بصيغة جديدة للخطة الإنقاذية تراعي، إلى هذا الحد أو ذاك، الحساسيات المختلفة للقوى النافذة، فنرى مثلاً، زيادة في نسب الضرائب على المداخيل العالية والثروات، وحفاظاً على مستوى الضرائب الحالي والرسوم غير المباشرة، وتحجيماً مقبولاً لعدد الموظفين في الإدارات الحكومية ومستوى التقديمات الاجتماعية العائدة لهم. مقابل «تشريك» عدد من مؤسسات القطاع العام وحتى بيع بعض أملاك الدولة. والتغاضي عملياً عن استعادة الأموال المنهوبة، والاكتفاء بمعاقبة بعض صغار «الفاسدين».

كلّ ذلك لا يمكن أن ينتج عنه سوى بعض التوازن في المالية العامة، الذي لا يؤدي، بحد ذاته، إلى نموّ الناتج المحلي وخفض ملموس في المستويات المرتفعة لعجز الحساب الجاري والبطالة والفقر، ما يُبقي احتمال قيام اضطرابات اجتماعية واسعة النطاق وارداً. هذا ما يستدعي بعض التوسع في برامج «مكافحة» الفقر. وأن تُضمّن الحكومة الخطة الجديدة عدداً من الإجراءات التي من شأنها إعطاء بعض الدفع لقطاعات الإنتاج بما فيها قطاعا الزراعة والصناعة.

وفي انتظار نضوج الظروف الداخلية والخارجية التي تفتح الأفق أمام قيام الدولة التنموية القادرة على قيادة عملية التحول إلى الاقتصاد المنتج والعادل، ومن دون الأخذ في الحسبان ما يمكن أن تجرّه من مستجدات في أوضاع لبنان، المتغيرات الاقتصادية والسياسية التي ستسفر عنها جائحة كورونا على الصعيد الدولي، فمن غير المستبعد، في حال اكتشف مخزون غازي/نفطي يُعتدّ به، أن يتحوّل لبنان إلى نموذج اقتصادي ريعي جديد شبيه بالنموذج الخليجي في ظل نظام سياسي طائفي أيضاً بحلة جديدة.

* أستاذ جامعي يحمل دكتوراه في العلوم الاقتصادية

هذا المقال يشكّل جزءاً من ورقة عمل أعدّها الكاتب

الفيروس يعزّز الاحتكارات
شركات الدواء تحصد أرباح الوباء

حسن شقراني

اعتادت شركات تصنيع الأدوية حول العالم السخاء في الإنفاق على حملات التسويق والترويج. وفقاً لتقديرات متداولة في السوق الأميركية، وهي مقرّ أكثر من نصف أهم عشر شركات صناعة أدوية عالمياً، كلّ دولار واحد يُنفق على الاستثمارات الأساسية للأبحاث والتطوير يُقابله 19 دولاراً على جهود تلميع الاسم. هي جهود ضرورية لهذه الشركات العملاقة التي تسيطر على سوق كونية تفوق ألف مليار دولار، ولعلها من أكثر الصناعات الجاذبة لنظريات المؤامرة، من التيارات المناهضة للقاحات وصولاً إلى الأحزاب الشعبوية، والنضالات الاجتماعية من الليبراليين واليساريين على حدّ سواء؛ الجميع يجد ضالّة في صناعة الدواء. هذا الوضع مؤسف لأن الدواء الذي من شأنه أن يداوي المرضى ويوحّد العالم ضدّ الأوبئة، موجود في دوامة مسمّمة من الأرباح والعلاقات السياسية المتجذّرة بالمصالح التجارية. ومع سيطرة فيروس كورونا الجديد على العالم بأوروبا، تجد تلك الشركات نفسها في قمة العالم الرأسمالي تتحضّر لموجة جديدة من الأرباح.

منذ آذار الماضي، أنفقت الولايات المتّحدة أكثر من 1,2 مليار دولار في سباق البحث عن لقاح، وهي تستثمر أيضاً في سلاسل الإنتاج التي من شأنها أن تُعجّل وتيرة فبركة الجرعات بهدف تأمين مئات الملايين منها بحلول نهاية العام الجاري؛ والمبادرة الأهم على هذا الصعيد التزام بقيمة مليار دولار مع شركة Johnson & Johnson للتمكّن من إنتاج مليار جرعة من اللقاح.

ويرفع البيت الأبيض الرهان إلى مستوى آخر، عبر تنظيم عملية خاصة، تحت عنوان «السرعة الخارقة»، لتسريع وتيرة تطوير وإنتاج اللقاح عبر جمع شركات تصنيع الدواء ووكالات حكومية وحتّى المؤسسة العسكرية لمحاولة اختصار الوقت بما يقارب ثمانية أشهر كاملة للتوصل إلى لقاح؛ إنه وضع غير مسبوق لناحية السرعة في تطوير اللقاح والهدف السياسي منه لم يعد خافياً على أحد مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية. إلى شمال البيت الأبيض، تعهّدت أوتوا بإنفاق أكثر من مليار دولار بشكل سريع وفجائي؛ مدعومةً بزرم الإنفاق الحكومي السخية بين الولايات المتّحدة والصين مروراً بأوروبا، تجد تلك الشركات نفسها في قمة العالم الرأسمالي تتحضّر لموجة جديدة من الأرباح.

على الضفة الأخرى من العولمة، تجهد الصين، حيث انطلق الوباء منذ خريف العام الماضي، لتطوير اللقاح وقطف الثمار الدبلوماسية منه. وبحسب المعلومات الضئيلة المتوفرة، تؤمّن الحكومة الدعم لثلاث شركات ومعاهد بحثية، أبرزها «كانسينو لعلوم الأحياء»، للتوصل إلى لقاح فعّال بنهاية العام.

أما في المملكة المتّحدة، كان الدعم أكثر تواضعاً بكثير غير أن النتيجة قد تكون الأسرع وذات الفاعلية الأعلى. فقد قدّمت الحكومة البريطانية 20 مليون جنيه إسترليني فقط لمعهد Jenner لأبحاث اللقاحات التابع لكلية الطب في جامعة أوكسفورد، دعماً لجهوده في هذا المجال، وبناءً على النتائج التي حقّقها تمّ توقيع صفقة مع شركة AstraZeneca، ضمن اتفاق مع لندن، لبناء قدرات تطوير اللقاح، الذي يفترض أن تجهز نتائج مرحلته الأولى مطلع الشهر المقبل على أن يُصبح جاهزاً في نهاية العام؛ والأولوية في إنتاج وتوزيع المنتج ستكون للمملكة المتحدة.

«يجمع هذا التعاون بين الخبرة العالمية لجامعة أوكسفورد وبين قدرات الشركة في مجال التطوير والتصنيع والتوزيع» علّق مدير الشركة، باسكال سوريو، آخراً في حديث صحافي. «نصبو إلى القدرة على إنتاج وتأمين 100 مليون جرعة بنهاية العام وأن نتوسّع من تلك النقطة».

أما استاذ الطب المعين ملكياً في الجامعة المرموقة، السير جون بيل، فقد وصف الشراكة بانها «قوة رائدة في الصراع لمواجهة الأوبئة». وشدّد على أهمية أن يكون العالم مستعدّاً وقادراً على تصنيع اللقاح على مستوى عال ليتم تأمينه للشعوب في البلدان النامية حيث الحاجة إليه كبيرة وطارئة.

تُظهر جميع هذه المعطيات أن صناعة الأدوية تكتسب أولوية قومية في زمن كوفيد-19 وتتأثر حتماً بإعادة توليف حلقات الإنتاج التي يفرضها الفيروس. وفقاً لبول هادسون، المدير التنفيذي لشركة «سانوفي» الفرنسية، فإنّ عدم وجود وكالة أوروبية مشابهة للمؤسسة الأميركية للأبحاث والتطوير الطبية الحيوية المتقدمة، وهي التي تقود الجهود الأميركية على هذا الصعيد، يجعل قدرة الاتحاد الأوروبي على تطوير وإنتاج اللقاحات محدودة. «يؤدي هذا الوضع إلى المنافسة على الموارد المحدودة. وباستطاعتنا أن نكون أفضل من هذا بكثير».

ولكن كيف تتموضع تلك الشركات في زمن الوباء الذي يمرّ به العالم؟ وكيف ينعكس ذلك على البشرية؟

مؤشّر الابتكار في صناعة الدواء 2020: الحجم وحده لا يكفي

الشركة	البلد	مؤشر الابتكار	حجم الإيرادات (مليار دولار)	عدد الموظفين (بالالاف)
Roche	سويسرا	1	64	98
AbbVie	الولايات المتّحدة	2	33	30
Novartis	سويسرا	3	52	104
Vertex	الولايات المتّحدة	4	4	3
Eli Lilly	الولايات المتحدة	5	22	34
AstraZeneca	المملكة المتّحدة	6	24	61
Alexion	الولايات المتّحدة	7	5	2,5
Merck & Co.	الولايات المتّحدة	8	47	71
Shionogi	اليابان	9	2,7	6
Johnson & Johnson	الولايات المتّحدة	10	82	132

المصدر: IDEA Pharma ومجلة Fortune، نيسان 2020

نفاق حول الملكية الفكرية

يُمكن تلمّس نوع من التحوّل في صناعة الدواء بعد عقود طويلة من سيطرة الشركات والحكومات القوية في هذا العالم عبر فرض الأسعار المرتفعة على الأدوية قبل انتهاء صلاحية ميزتها التجارية المتمثّلة بالملكية الفكرية، وذلك بحجة أنه لن تكون هناك حوافز للبحث والتطوير إذا لم تكن الأرباح التي تتوقعها الشركات دسمة.

اليوم تضغط الحكومات على الشركات للتخلّي عن جوانب معينة من السريّة التي تحكم صناعتها بهدف التعاون لإيجاد الحل للوباء القائم. ابرز الأمثلة أخيراً كان الكباش بين الحكومة الهولندية وبين Roche، الذي اضطرت بنهايته الشركة السويسرية إلى أن تكشف سرّ معادلة تصنيع أحد مكونات فحص فيروس كورونا الخاص بها، وذلك لكي تتمكن شركات أخرى من إنتاج وحدات الفحص على نطاق واسع.

مراجعةً أولية تظهر نفاقاً واضحاً لدى الدول الغنية في التعاطي مع موضوع الملكية الفكرية، وفقاً لرأي الخبراء: عندما يتعلّق الأمر بشعوب البلدان الأخرى، الضعيفة إجمالاً، تُصبح الملكية الفكرية التي تحكم الدواء واقعاً مقدساً، أما عندما يمسّ الأمر شعوب الحكومات القوية تسهل الاستثناء وتتحول الملكية الفكرية التي تحكم صناعة الدواء إلى استثناء.

وفي ظلّ تحصّن شركات الأدوية الضخمة وراء قلاعها حماية لأسرارها وتحضيراً لمراحل مقبلة من الأرباح، يدعوها الخبراء إلى فكّ الحجر عن بياناتها الغنية الخاصة بتركيبات العلاجات ولكن ليس لكشف أسرارها للشركات الأخرى بل لكي تتمكن حواسيب الذكاء الاصطناعي من البحث المعمّق فيها لمحاولة إيجاد التوليفات الملائمة للعلاجات واللقاحات والفحوصات.

> عندما يتعلّق الأمر بشعوب البلدان الأخرى الضعيفة إجمالاً تُصبح الملكية الفكرية التي تحكم الدواء واقعاً مقدساً، أما عندما يمسّ الأمر شعوب الحكومات القوية فتتحول الملكية الفكرية إلى استثناء

تعزيز الاحتكار بعد انتهاء الوباء

التدقيق يكشف أن التحوّل الذي تشهده صناعة الأدوية حالياً، هو شكليٌ فقط، ويُعدّ استثماراً بسيطاً تحضيراً للأرضية لتحقيق المكاسب المضاعفة. فالمنافسة التي يشهدها العالم حالياً لتطوير اللقاحات والعلاجات للوباء لن تدوم طويلاً على ما يبدو، إذ تفيد التقديرات بأن مرحلة ما بعد الوباء ستشهد موجة من عمليات الدمج والاستحواذ في عالم صناعة الأدوية.

وبحسب تقييم البنك الملكي الكندي، ستعمد شركات صناعة الأدوية الكبيرة إلى استخدام المخزون الكبير المراكم من الدعم الحكومي والأرباح الجديدة لسد احتياجاتها التصنيعية عبر تقديم عروض الاستحواذ العدائية للشركات منافسة. ومن أبرز الأسماء المطروحة في هذا المجال Merck، و Pfizer، وAbbVie، و Johnson & Johnson؛ والشركتان الأوليان ستولّدان وحدهما 100 مليار دولار من العوائد خلال السنوات الخمس المقبلة.

إذا تحقّق هذا الوضع في السوق، فذلك يعني أن الوباء الذي دفع الحكومات، ومعها شعوبها، إلى دعم شركات الدواء للتوصل إلى لقاح، يدفع أيضاً إلى مزيد من التركّز والاحتكار عبر السماح لصناعة الدواء من تعزيز سيطرتها على السوق.

يبقى أن المشترك الوحيد حتّى اليوم بين الشركات والمبادرات التي تتمتع بمقوّمات فعلية لتطوير لقاح حقيقي لكوفيد-19 هو التزامها بتسعير الجرعة عند سعر الكلفة خلال التسويق في مرحلة الوباء وعلى أن يتم تحقيق الأرباح التجارية وتحديد الإتاوات في المرحلة الثانية أي عندما يتم احتواء الوباء ويُصبح متوطناً في المجتمعات.

هنا يبقى السؤال قائماً: عند أي مستوى سيتم تحديد سعر الكلفة؟ وما هي المعايير لذلك في ظلّ انخراط أطراف كثيرة في عملية التطوير؟ بين الأموال الحكومية وجهود مراكز الأبحاث وآلة الإنتاج الضخمة التي تتمتع بها شركات إنتاج الدواء، تُصبح معادلة السعر بالنسبة إلى محدودي الدخل في هذا العالم معقدة بقدر ما هي عليه تركيبات الأدوية وهيكليات السوق.

1,2 تريليون دولار
حجم سوق الأدوية عالمياً عام 2018

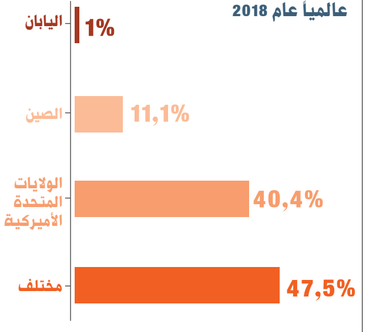

حجم حصص الشركات من سوق الأدوية عالمياً

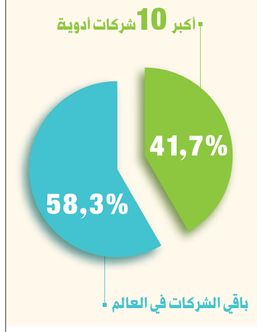

172 مليار دولار ◄ حجم الإنفاق على الدراسات والتطوير في هذا القطاع عام 2018

براءات الإختراع: إحتكار القلّة

ما هو الدافع الذي يجعل شركات الأدوية تسعى وراء التقدّم العلمي المستمر في مجالاتها؟ براءات الاختراع. عندما تتوصّل شركة ما إلى دواء جديد تحصل على براءة اختراع خاصة بهذا الدواء ويصبح إنتاج تركيبته «محمياً» بهذه البراءة، ما يتيح المجال أمام الشركة للتفرّد بتصنيعه وبيعه لفترة من الزمن. قد تصل مدة «الحماية» التي تؤمّنها براءات الاختراع للأدوية إلى 20 سنة ما يجعل هامش الربح يتضاعف مرّات. في هذه الفترة ليست هناك قوانين تحدّد الأسعار أو سقوفها ما يعني أن إنتاج دواء جديد سيكون مربحاً جداً للشركات ومغرياً من أجل المزيد من الاستثمار في الأبحاث والدراسات. «براءات الاختراع» تثير نقاشاً يتعلّق بقدرة الشركات على «احتكار» الدواء والتلاعب بأسعار الأدوية من دون أي معايير واضحة أو قوانين تنظّم عملية التسعير. قد تصل أسعار بعض الأدوية إلى معدلات مرتفعة جداً تجعلها غير متاحة لجميع الناس، فيصبح توافر الدواء للقلّة القادرة على تحمّل ثمنه فقط. هذه استراتيجية أيديولوجية قادتها موجة النيوليبرالية ونشهد اليوم نتائجها في ظلّ تفشّي وباء كورونا بعنوان استغلال الأمراض لجني الأرباح.

(الأخبار)

ماذا يبقى من الأجور بعد تحرير سعر الصرف؟

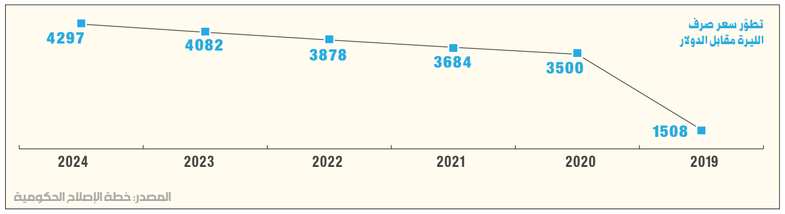

الأمجد سلامة

بعد أسابيع من النقاشات، وبعد تسريب مجموعة من المسوّدات، أقرّت الحكومة اللبنانية يوم الخميس الماضي «خطّة التعافي المالي». وكما كان متوقّعاً لم تقارب الخطة تصحيح الخلل الاقتصادي، ولكنّها شرّحت الوضعين المالي والنقدي، واقترحت حلولاً لتقويمهما. علماً بأنها المرة الأولى التي نشهد فيها جهداً حكومياً يصارح اللبنانيين بنتائج السياسات النقدية والمالية التي اتُبعت في العقود الثلاثة الأخيرة. وما عرضته الخطّة يدلّ على نتائج كارثيّة، سواء على مستوى المالية العامة للدولة أو الاقتصاد أو أجور اللبنانيين وقدرتهم الاستهلاكية. ومن المفيد حالياً التركيز على أجور اللبنانيين وقدرتهم على الاستهلاك.

أول ركيزة، ضمن أهداف البرنامج الذي تقدّمه الخطّة «إلغاء» ربط الليرة لتقليل الضغوط على ميزان المدفوعات وتحسين القدرة التنافسية». بمعنى آخر، تحرير سعر صرف الليرة اللبنانية. والخطة تقرّ بأن إعادة سعر صرف الليرة إلى مستواه السابق مستحيل في ظلّ توقف التدفقات التي كانت تُستخدم في تمويل عجز الحساب الجاري. كذلك تعتقد أن اعتماد سعر الصرف المزدوج (السعر الرسمي والسعر السوقي)، كما هو الحال الآن، ليس أمراً قابلاً للاستدامة.

لذا اعتمدت الخطّة تحرير سعر صرف الليرة اللبنانية بدلاً من التثبيت الذي يتطلب تدفقات بالعملة الأجنبية غير متاحة. أصلاً السياسة السابقة أدّت إلى تضخّم سعر الصرف الحقيقي الذي يحدّد من خلال مقارنة بين أسعار سلّة استهلاكية في بلدَي العملتين اللتين تخضعان للمقارنة، قبل الأزمة، برزت تقديرات لبعض الخبراء تشير إلى أن سعر الصرف الحقيقي لليرة اللبنانيّة يوازي ثلاثة أضعاف سعر الصرف الرسميّ. هذا الورم المخفي كان السبب الأساسي وراء الإضرار بالقطاعات المنتجة في لبنان، وخصوصاً الصناعة، وهو الذي شجّع على استهلاك السلع المستوردة بسبب إضفاء قوّة شرائية وهمية لليرة اللبنانية.

لماذا التعويم؟

بشكل عام ونظريّ، ينتج من خفض سعر صرف العملة المحلّية فوائد كبيرة على الدورة الاقتصادية. فمع انخفاض سعر الصرف ستصبح الواردات أغلى ما سيقلّص فاتورة الاستيراد. في المقابل ستصبح المنتجات المحلّية أرخص بسبب تدنّي قيمة الأجور والمواد الأولية المحليّة المصدر ما يزيد من تنافسية الصادرات في الخارج ويزيد الطلب عليها.

هذه المعادلة الثنائية، أي انخفاض فاتورة الاستيراد وارتفاع كميّة الصادرات، ستؤدّي إلى تحسين حالة الحساب الجاري. وبدوره، فإن تحسّن الحساب الجاري وازدياد الطلب على الصادرات الوطنيّة، سيحفّز الطلب الكليّ ويقود الناتج المحليّ الإجمالي نحو النموّ. ويترافق مع هذا النموّ، تضخّم ناتج من ارتفاع كلفة الاستيراد، ومن أثر زيادة الطلب على التصدير على ارتفاع قيمة الإنتاج المحليّ.

لكن لهذه الدورة مخاطر، لأن زيادة معدّلات التضخم أكثر من معدّلات زيادة الأجور (والتي انخفضت بانخفاض قيمة العملة) سيؤدّي إلى انخفاض القيمة الحقيقيّة للأجور.

رغم أن تحرير سعر صرف العملة المحلّية، يعدّ ركيزة نقديّة بحتة، إلّا أن تبعاتها الاقتصادية تطال حياة المواطنين بشكل مباشر ويمكنهم تحسّس أثرها سريعاً، سواء السلبي منه أو الإيجابيّ. ولكن المشكلة أنه في اقتصاد يشوبه خلل كبير، كالاقتصاد اللبناني، فإن الأثر السلبي يكون أكبر وأكثر فداحة. ويسبب الدمار الذي لحق بالقطاعات المنتجة في العقود الثلاثة الماضية، قد يكون صعباً الاستفادة من انخفاض سعر الصرف لتحفيز الدورة الإنتاجية، بل يصبح بديهياً أن يكون التركيز على تداعيات سعر الصرف على القيمة الحقيقيّة للأجور وأثره على القوّة الشرائية.

من جيوب الفقراء إلى جيوب الأغنياء

القدرة على الاستهلاك ستتضرّر بشكل متفاوت بين الطبقات. ومن النتائج الأكثر شيوعاً لانخفاض سعر صرف العملة، هي إعادة توزيع الدخل. الفرق بين نسبة ارتفاع الأجور ونسبة ارتفاع كلفة الاستهلاك يعني أن هناك أرباحاً ستتحقّق على حساب الأجور، عبر تحويل الدخل من أصحاب الدخل الثابت والمحدود إلى باقي قطاعات الدورة الاقتصادية. يمكن قياس هذه العمليّة من خلال مراقبة عاملين: الميل للاستهلاك أو معدّل الميل للاستهلاك (Average Propensity to Consume)، والميل الحدّي للاستهلاك (Marginal Propensity to Consume).

معدّل الميل للاستهلاك يدلّ على نسبة الدخل التي تُستعمل في الاستهلاك، أمّا ما يتبقّى فهو ما يُدّخر. أمّا الميل الحدّي للاستهلاك فهو نسبة الزيادة في الاستهلاك للزيادة على الدخل. عادة، هذان العاملان

> أجور اللبنانيين ستتآكل أكثر فأكثر لتمويل فاتورة استهلاك تعكس القيمة الحقيقية لليرة

لا يرتبطان بكلفة الاستهلاك بشكل حصري، بل يرتبطان بسلوكيات المجتمع الاستهلاكية أيضاً، إلا أنه في حالة «نموذج الاستهلاك قصير النظر»، يرتبط العاملين بكلفة الاستهلاك حصراً. و«نموذج الاستهلاك قصير النظر» يستند إلى استفادة الفرد من تجاربه الاستهلاكية السابقة من دون أن يأخذ في الحسبان تأثير حاضره الاستهلاكي على قدراته المستقبلية. بمعنى آخر، إن زيادة الدخل تؤدّي إلى زيادة موازية في الاستهلاك من دون أي اعتبار للقيمة المستقبلية للاستهلاك.

لذا حين ينخفض سعر صرف العملة المحليّة يرتفع الميل الحدّي للاستهلاك، لأن جزءاً أكبر من الدخل سيذهب لسداد زيادة فاتورة الاستهلاك، أي إن النسبة الأكبر من الزيادة التي ستلحق بالقيمة الاسمية للأجور بعد تصحيحها ستموّل الاستهلاك. لكن هذا ينطبق على أصحاب الدخل المحدود، بينما أصحاب الفئات الأعلى من الدخل لن يتأثروا بشكل كبير بسبب انخفاض قيمة الاستهلاك من دخلهم. ويستنتج ناصر بدرا، في بحثه «الاستهلاك قصير النظر وزيادة الأجور: حالة لبنان»، بأن نموذج الاستهلاك في لبنان قصير النظر. وهذا يوصلنا إلى الميل الحدّي للاستهلاك. فعلى سبيل المثال، يظهر هذا الميل الحدّي للاستهلاك في دراسة أعدّها بنك لبنان والمهجر خلصت إلى أنه يساوي 0,74 في عام 2013، أي إنه من كلّ دولار زيادة في الدخل يتحول 0,74 دولار للاستهلاك؛ وهذه نسبة مرتفعة جداً.

إنتاج مدمر: لا استفادة

إذا جمّعنا هذه المعطيات سنكون أمام مشهد يجمع بين سعر الصرف الحقيقي المتضخّم بشكل رهيب، وميل مرتفع للاستهلاك يدلّ على كلفة استهلاك مرتفعة جداً نسبة إلى الدخل. بهذا المعنى، يمكن تفسير انعكاس تثبيت سعر صرف الليرة على الأجور الاسميّة. ففي منتصف التسعينيات قدّمت حكومات الراحل رفيق الحريري ما يمكن تسميته «رشوة جماعية» لأنه ينطوي على أجور مرتفعة نسبياً مع فاتورة استهلاك متعاظمة حتى أصبحت كل الزيادات على الأجر تخدم فاتورة الاستهلاك.

عملياً، الوضع أسوأ. ففي ظلّ عدم وجود بنية تحتية للإنتاج، سواء الزراعي أو الصناعي، لا يمكن التعويل على منافع انخفاض الأكلاف. فالإنتاج ليس قادراً على تغطية، ولو جزئياً، حاجات السوق المحلية، بينما التراجع المرتقب في فاتورة الاستيراد سيأتي على حساب قدرة محدودي الدخل على استهلاك هذه السلع بدلاً من أن يحفّز الاستغناء عن السلع المستوردة واستبدالها بسلع محلية.

لذا، قد لا يعود انخفاض سعر الصرف على معظم اللبنانيين بالمنفعة، بل سيكون أثره سلبياً على القيمة الحقيقيّة للأجور. ولن يكون بمقدور معظم اللبنانيين، بالأخص ذوي الدخل المحدود، الاستهلاك بالمستوى السابق، لا كماً ولا نوعاً. في الواقع، انتهى مفعول الرشوة التي قُدّمت لهم في مقابل سكوتهم عن الاختلال الرهيب في الاقتصاد، والذي يعود لضرب القطاعات المنتجة.

سعر الصرف الثابت الوهمي

إذاً، لا مصلحة للبنانيين بتعويم سعر الصرف؟ الإجابة البديهية هي لا. لكن المشكلة أن مصرف لبنان لم يعد قادراً على تثبيت سعر الصرف منذ أيلول من العام الماضي. فبمجرّد نشوء السوق الموازية، فإن سعر الصرف بالممارسة لم يعد ثابتاً. كما أن استحداث مصرف لبنان لمجموعة أسعار صرف متحركة تغطي المصارف، ومؤسسات تحويل الأموال والصيرفة، يعني أن عدم ثبات سعر الصرف أصبح سارياً على كل القطاعات الاقتصادية والماليّة في البلاد.

أين ثبات سعر الصرف الذي تتحدث عنه الخطّة؟ في الواقع، إن سعر الصرف لا يزال ثابتاً على فاتورة استيراد ثلاث سلع فقط، وهي الطحين والمحروقات والأدوية. وبعض الخدمات التي تسعّرها الدولة بالدولار، كقطاع الخليوي مثلاً. وهذا التثبيت هو بمثابة دعم حكومي مباشر لهذه السلع، وهي السلع الأكثر أساسيّة في حياة المواطنين. أمّا باقي فاتورة استهلاك اللبنانيين فقد أصبحت خاضعة لأسعار صرف متعدّدة، ومعظمها خاضع لسعر صرف السوق السوداء.

هنالك مصلحة أكيدة بالانتقال إلى سعر صرف متحرّك. لا يمكن التوهّم بأن العودة إلى سعر الصرف الثابت خيار حقيقيّ أو مفيد، بالأخص في ظلّ الاختلال الرهيب في بنيّة الاقتصاد والخسائر الفادحة في الحساب الجاري. فقد انتهى مفعول الرشوة، وأجور اللبنانيين ستتآكل أكثر فأكثر لتمويل فاتورة استهلاك تعكس القيمة الحقيقيّة لليرة. الأيام المقبلة ستحمل ثمن السكوت عمّا ارتكبته حكومات الحريري، لكن النقاش يجب أن يكون حول أفضل الطرق لتحرير سعر الصرف. فإذا أرادت الحكومة إبداء مصلحة ذوي الدخل المحدود، يجب أن تحرّر سعر الصرف بطريقة تأخذ في الاعتبار ضرورة دعم السلع الأساسيّة الثلاث، لا بل ويجب أن تضيف إليها مجموعة أخرى من السلع التي يمكّن دعمها من التخفيف من وطأة فقدان ذوي الدخل المحدود لقيمة أجورهم الحقيقيّة. كما يجب على الحكومة الحالية أن تضع خطّة اقتصادية تعكس مفاعيل ارتكابات التسعينيات وتعزّز وتبني القطاعات المنتجة وتضبط عمليّة الاستيراد، للاستفادة بأسرع وقت ممكن من أيّ إيجابيّات محتملة لانخفاض سعر صرف الليرة. وإلّا ستكون معاناة ذوي الدخل المحدود من اللبنانيين إثر انهيار سعر الصرف الذي نشهده من دون أيّ منفعة مستقبليّة.

«المحاسبة الجنائية» بحثاً عن الثروات المنهوبة

حسن دياب *

يتساءل العديد من الناس، والبعض في البرلمان، لماذا لا يكتشف المدقّقون الماليون المزيد من أعمال الاحتيال. يعتقدون أنه يجدر بهم ذلك، إلا أنّ هذا الاعتقاد خاطئ. فمهام التدقيق المالي تختلف تماماً عن مهام تدقيق الاحتيال، أو عن المحاسبة الجنائية التي شاع الحديث عنها في لبنان أخيراً باعتبارها إحدى وسائل البحث عن الأموال المهدورة أو المنهوبة. ما الفرق بين عمليات التدقيق العادية والمحاسبة الجنائية؟ كيف تطوّرت مفاهيم التدقيق في ظل تطوّر عمليات الاحتيال؟ هل هناك حاجة، أو رغبة، أو قدرة، على تكريس المحاسبة الجنائية في لبنان؟ من يمكنه أن يقوم بهذه المهمة وبأي ظروف موضوعية وإدارية وقانونية؟ هل بإمكان المحاسبة الجنائية الاستدلال على الأموال المنهوبة؟

الاحتيال تاريخياً

ربما يكون أول احتيال كبير للشركات هو الاحتيال المعروف باسم فقاعة بحر الجنوب (South Sea Bubble). تأسّست شركة بحر الجنوب (SSC) في بريطانيا عام 1711، بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، وأعطيت لاحقاً الحقّ الحصري بالمتاجرة في بحار قارة أميركا الجنوبية. في عام 1719 اقترحت الشركة مخططاً يقضي بتحملها الدين العام في بريطانيا، والمقدر بأكثر من 30 مليون جنيه إسترليني، عن طريق دعوة المستثمرين بالاكتتاب في أسهم الشركة مقابل السندات الحكومية التي يحملونها. ورغم أن بنك إنكلترا عرض تحمّل الدين، إلّا أن البرلمان وافق على تولّي الشركة هذا الدين. قادت شركة بحر الجنوب ارتفاع سعر السهم من خلال وسائل اصطناعية، موهمة المستثمرين بعوائد على الأسهم تفوق بكثير تلك المحققة من السندات الحكومية، ما أدّى إلى تهافت المستثمرين على الاكتتاب في أسهم الشركة. وفي جنون المضاربة هذا، ارتفعت قيمة سهم الشركة من 128 جنيهاً إسترلينياً إلى 1000 جنيه إسترليني خلال الفترة بين كانون الثاني وآب من عام 1720. وبعدما شاع خبر أن الأسعار المتداولة تفوق بكثير القيمة الحقيقية لأسهم الشركة، بدأت عمليات بيع الأسهم بالتسارع من قبل مديري المحافظ بداية، ثم المستثمرين للاستفادة من أرباح الأسهم الضخمة. وبحلول نهاية شهر أيلول من السنة نفسها، انخفض سعر السهم إلى 150 جنيهاً إسترلينياً. ومع غضب المستثمرين، والعديد منهم من الأرستقراطيين، بدأ البرلمان البريطاني بالتحقيق. كجزء من هذا التحقيق، تم تعيين مدقّق خارجي لمراجعة دفاتر شركة بحر الجنوب. كانت هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها إحضار مدقّق خارجي لمراجعة دفاتر شركة، بما يمثّل بداية المحاسبين القانونيين في إنكلترا، وبالتالي بداية المحاسبين القانونيين المعتمدين (CPA) وعملية التدقيق المالي كما نعرفها اليوم.

وفي قضية أخرى، في عام 1920، وضع تشارلز بونزي (Charles Ponzi) مخططاً لشراء القسائم البريدية من إسبانيا وبيعها إلى خدمة البريد الأميركية، مستفيداً من فروقات الأسعار كوسيلة لتحقيق الربح. ومن أجل زيادة رأس المال، وعد بونزي المستثمرين بعوائد ضخمة تُقدر بـ50% خلال 90 يوماً. قام بونزي بتوليد العوائد للمستثمرين القدامى عبر استخدام أموال المستثمرين الجدد. وسُجن بتهمة الاحتيال على 40 ألف شخص بقيمة 15 مليون دولار. حتى يومنا هذا، يُشار إلى هذا النوع من المخطّطات باسم مخطط بونزي (Ponzi scheme).

لم ينتهِ تطبيق مخطّط بونزي في الولايات المتحدة الأميركية بانتهاء قصّة مؤسّسه. يُعدّ برنارد مادوف (Bernard Madoff) الشخصية الأكثر شهرة في استخدام مخطط بونزي. وهو أقرّ في عام 2008 بسرقة 17 مليار دولار من المستثمرين الذين انضموا إلى مشاريعه.

ولعلّ الاحتيال الأكثر بروزاً لجهة التأثير على مجتمع الأعمال، الكشف عن الاحتيال المحاسبي في شركة إنرون (Enron) الأميركية للطاقة والسلع والخدمات. في عام 2001، أدّى الكشف عن اختلافات كبيرة في الإيرادات والمطلوبات في التقارير المالية لشركة إنرون، إلى إفلاسها. تسبّبت هذه الفضيحة بحلّ شركة تدقيق الحسابات أرثر أندرسن (Arthur Andersen).

التدقيق المالي (Financial Audit)

هذا السرد التاريخي لأبرز عمليات الاحتيال وتطوّرها، يقابله تطوّر مماثل في عمليات التدقيق المالي. هو مفهوم يتعلق بتقييم مدى امتثال البيانات المالية لشركة ما، قياساً إلى المعايير التنظيمية المعتمدة. وقد صمّم التدقيق المالي، من أجل الكشف عن الأخطاء الجوهرية، والحصول على «تأكيد معقول» حول صحّة البيانات المالية للشركة وخلوّها من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ بمعزل عن أسباب حدوثه، بهدف إعطاء رأي عن مدى عدالة البيانات المالية. ويُقصد بـ«التأكيد المعقول» الحصول على مستوى عالٍ من التأكيد من دون أن يشكّل ضمانة لاكتشاف الأخطاء الجوهرية دائماً في حال وجودها، علماً بأن ما يسمّى «أخطاء جوهرية» هي تلك التي تؤثّر، منفردة أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية لمستخدمي البيانات المالية.

وبما أن فحص ومراجعة كامل المستندات والعمليات المحاسبية يتطلّب موارد مالية وزمنية ضخمة، فضلاً عن عدم جدواها، لذا فإن أحد أهمّ المتطلبات الرئيسية لعملية التدقيق المالي يكمن في الحصول على أدلّة مناسبة كافية لتقليل مخاطر المراجعة إلى مستوى منخفض مقبول، عبر تحديد حجم العيّنات وأنواعها بناء على نسبة مخاطر التدقيق المحتسبة بالمعادلة الآتية:

مخاطر التدقيق (Audit risk) = المخاطر الملازمة (Inherent risk) × مخاطر الرقابة (Control risk) × مخاطر عدم الاكتشاف (Detection risk).

المخاطر الملازمة هي قابلية حدوث خطأ مادي مؤثّر على رصيد حساب أو مجموعة معاملات متشابهة بشكل فردي أو عندما تُدمج مع أخطاء في أرصدة أو مجموعات أخرى، مع افتراض عدم وجود رقابة داخلية ذات صلة. أما مخاطر الرقابة هي قابلية حدوث الخطأ المؤثّر من دون أن تتمكن أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية من منعه أو اكتشافه وتصحيحه في الوقت المناسب. ولهذه الغاية، يتمتّع المدقّقون الماليون بخبرة في

> **وظيفة المحاسبة الجنائية تقييم الخسائر وتوثيق الأدلّة وتقديم خدمات الدعم القضائي واكتشاف الجرائم الاقتصادية ذات الأبعاد المحاسبية**

المحاسبة وإعداد التقارير المالية وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً، أو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، إضافة إلى معايير التدقيق. إن أهم سمات التدقيق المالي هي الاستقلالية والموضوعية والشكّ. ويعتبر الحكم المهني أمراً حاسماً في المراجعة المالية.

تدقيق الاحتيال (Fraud Audit)

بخلاف التدقيق المالي، يظهر تدقيق الاحتيال عادة من خلال: ادّعاء أو شكوى أو إشاعة احتيال يقدّمها طرف ثالث (مورد ساخط أو موظف زميل)؛ حدس المحقّق أو الشكّ العام في أن شيئاً ما غير صحيح؛ الأرباح أو المبيعات أو الأكلاف أو الأصول أو التزامات غير مقبولة أو منخفضة جداً أو مرتفعة جداً؛ اكتشاف عرضي لشيء مفقود (نقد أو ممتلكات أو تقارير أو ملفات أو مستندات أو بيانات)؛ نتائج تقارير التدقيق أو الرقابة. في هذا السياق، تشير التقديرات إلى أن نحو 60% من عمليات الاحتيال اكتُشفت من خلال التبليغ عنها أو عن طريق تلميح أو حادث ما.

إن تدقيق الاحتيال هو عملية الكشف عن الأنشطة الاحتيالية ومنعها وتصحيحها. ومع أن القضاء التام على الاحتيال هو الهدف، إلّا أنه ببساطة امر غير ممكن. ينطبق مفهوم المعقولية هنا، بحيث يجب أن يكون مدقّق الاحتيال قادرين على إحباط أية عملية احتيال يمكن منعها بشكل معقول. عادة، تكون عمليات الاحتيال من النوع المحاسبي مصحوبة بالتناقض في السجلات المحاسبية أو تعديل الأدلة المحاسبية أو تغييرها أو إتلافها أو تزويرها.

تشمل المهارات المطلوبة لمدقّقي الاحتيال جميع تلك المطلوبة للمدقّقين الماليين، إضافة إلى مهارات جمع الأدلة وتوثيق خسائر الاحتيال لأغراض جنائية ومدنية وتعاقدية وأغراض التأمين. ويتمتع مدقّقو الاحتيال بمنظور قانوني ومنظور بيئي ومنظور الجاني ومنظور ثقافي. وتكون لديهم أيضاً خبرة خاصة ببيئة الأعمال (مثلاً: الخدمات المصرفية والتأمين والبناء والتصنيع والتوزيع والبيع بالتجزئة). وعادة ما يستند مدقّقو الاحتيال في عملهم إلى الفرضيات الآتية: إمكانية وجود الاحتيال حتى في أنظمة المحاسبة ذات الضوابط الجيدة؛ إمكانية إخفاء عمليات احتيال كبيرة خلف مبالغ مرئية صغيرة؛ يمكن تمييز «الأعلام الحمراء» للاحتيال من خلال الأحداث غير الروتينية؛ يمكن أن يأتي مرتكبو الاحتيال من أيّ مستوى من الإدارة أو المجتمع.

المحاسبة الجنائية (Forensic Accounting)

إذا كان تدقيق الاحتيال هو الكشف عن أسباب حصول أخطاء جوهرية، فإن وظيفة المحاسبة الجنائية أبعد من ذلك. فهي تقوم على تقييم الخسائر وتوثيق الأدلّة وليس عملها مرتبطاً بوجود الشكّ أو الشكوى أو غيرها، بل عليها أن تقدّم خدمات الدعم القضائي والتحقيق المحاسب للدوائر والشركات والوحدات الحكومية لمساعدتها على إصدار أحكامها، ومنع واكتشاف الجرائم الاقتصادية ذات الأبعاد المحاسبية من خلال منظومة من المعارف والخبرات في مجال المحاسبة والتدقيق والقانون والكمبيوتر مدعومة بقدرات ومهارات شخصية في مجالي التواصل والتحقيق.

والمحاسبة الجنائية من أقدم المهن التي مارسها المصريون. فقد كان للفرعون شخص يعمل كمحاسب جنائي، ويراقب مخزونات الحبوب والذهب وغيرهما من الأصول. ويتم انتقاء هذا الشخص لكونه جديراً بالثقة ومسؤولاً وقادراً على التعامل مع مواقع النفوذ.

غالباً، يتم استدعاء المحاسبين الجنائيين مباشرة بعد ظهور أدلّة أو شكّ في وجود احتيال من خلال ادّعاء أو شكوى أو اكتشاف. يسهم المحاسبون الجنائيون في ترجمة المعاملات المالية المعقدة والبيانات الكمية إلى مصطلحات يمكن أن يفهمها الأشخاص غير المتخصصين. ويعتمد المحاسب الجنائي على موارد مختلفة للحصول على أدلّة مالية ذات صلة وتفسيرها وتقديمها بطريقة مفيدة. إن إشراك المحاسب الجنائي يكون دائماً تفاعلياً، وهذا يميّزه عن مدقّقي الاحتيال، إذ يميل إلى المشاركة بنشاط في الوقاية والكشف في بيئة مؤسّسية أو تنظيمية.

على سبيل المثال، في حالة عدم التزام أحد المصارف بمتطلبات معيار الأدوات المالية (IFRS9)، يتوجّب على المدقّق المالي الإشارة في تقريره إلى هذا الخطأ بصفته من «الأخطاء الجوهرية» التي تؤثّر على قرارات مستخدمي البيانات المالية. بينما يتولى مدقّق الاحتيال والمحاسب الجنائي البحث عن الأسباب الذي أدّت إلى حدوث الخطأ وإذا كانت تنطوي على عمليات احتيال، بالإضافة إلى احتساب كلفة الخسائر الناتجة من هذا الخطأ.

مجالات خبرة المحاسبين الجنائيين تتعدّى المحاسبة والتدقيق إلى مهارات التحقيق الجنائي والمقابلات وكتابة التقارير والشهادة كشهود خبراء. يدرّب المحاسبون الجنائيون على الردّ على الشكاوى الناشئة في المسائل الجنائية، وبيانات المطالبات الناشئة في الدعاوى المدنية، والشائعات والاستفسارات الناشئة في تحقيقات الشركات. تُعطى موضوعية واستقلالية مدقّقي الاحتيال والمحاسبين الجنائيين أهمية قصوى.

ديوان المحاسبة

في ظلّ هذا الاختلاف الكبير في الأدوات والأهداف بين عمليات التدقيق العادية، والمحاسبة الجنائية، وفي ضوء ما يتداول اليوم في لبنان عن ضرورة اللجوء إلى المحاسبة الجنائية بحثاً عن الأموال المنهوبة أو المهدورة من خلال الأدوات والآليات التي أتاحت الأمر، ثمة سؤال أساسي بات مطروحاً: هل هناك فرصة لمأسسة مفهوم المحاسبة الجنائية في لبنان، وتحويل بعض عمليات الرقابة إلى شكل من أشكال المحاسبة أو التدقيق الجنائي؟ ربما الأمر يكون أكثر من ضرورة استناداً إلى الحقائق المتداولة، أو تلك المسرّبة أو المخفية عن فساد وهدر للمال العام والخاص. ويصبح الأمر أكثر ضرورة، قياساً إلى انعدام فعالية الهيئات المدنية والرسمية التي يتّصل عملها بمكافحة الفساد أو البحث عنه أو كشفه طالما أن هناك صعوبات تواجه عمليات تطبيق القوانين، أو عوائق موجودة في القوانين نفسها التي قد تغطّي أو تشرّع الفساد والهدر (وهو ما أشارت إليه خطّة الحكومة الأخيرة بشكل صريح).

أياً يكن الحال، فإنّ ديوان المحاسبة قد يكون أهم المؤسسات التي يجب تجهيزها وتحضيرها للقيام بأعمال المحاسبة الجنائية. أصلاً، شكّل تأسيس ديوان المحاسبة في مرحلة تدخّل الدولة في الاقتصاد، حجر الأساس في إنشاء الإدارة العامة اللبنانية، أما اليوم، وفي مرحلة تحرير الاقتصاد، تزداد أهمية الرقابة على استعمال المال العام، مع ما يستلزمه من تعزيز دور وصلاحيات ديوان المحاسبة. لم ينشأ الديوان في عام 1983 إلا بوصفه هيئة إدارية قضائية متخصصة تتولى القضاء المالي، وهو يمارس الوظيفة الإدارية، برقابته المسبقة والمؤخرة على تنفيذ الموازنة، وبإبداء الرأي في الأمور المالية. في حين، يمارس الوظيفة القضائية، برقابته على الحسابات، وعلى كلّ من يتولى استعمال أو إدارة الأموال العمومية، والأموال المودعة لدى الخزينة.

رغم ذلك، فالأكثر استغراباً في نشأة الديوان، النقص في استقلاليته، فضلاً عن إغراقه بأعمال الرقابة المسبقة التي تتعارض مع وظيفته الأساسية، أي بصفته مدققاً خارجياً للحسابات العامة بيدي رأيه بشأن البيانات المالية للحكومة. ثمة علاقة متناقضة بين الديوان والحكومة إذ يقع في صلب أعماله مراقبة السلطة التنفيذية وإداراتها، لكنه يخضع لها أسوة بالإدارات الأخرى ويتبع إدارياً لرئاسة مجلس الوزراء التي يعود لها صلاحية تعيين رئيسه وقضاته وموظفيه، وإقرار موازنته. وفي هذا الإطار، أعربت الأجهزة الرقابية في مؤتمر جوهانسبرغ، عن قلقها تجاه تمويل الحكومة للجهاز الرقابي، والتأثير المحتمل لذلك في استقلاليته، وبخاصة في ظلّ حاجته إلى الموارد المالية والبشرية المتخصصة لتنفيذ مهماته.

وبما أن الفرص تولد من رحم الأزمات، تشكل الأزمة المالية الراهنة في لبنان فرصة حقيقية لتعزيز دور ديوان المحاسبة، بالتخلّي عن الرقابة المسبقة والتوجه نحو اعتماد مهام جديدة كمراجعة الأداء وتدقيق الاحتيال والمحاسبة الجنائية. هذا، بالتزامن مع ضمان استقلاليته عن السلطة التنفيذية، وتقديم تقاريره مباشرة إلى البرلمان، حيث تشكل المعلومات التي يقدمها الديوان بنتيجة أعمال التدقيق أساساً لكلّ من البرلمان والمواطنين لمساءلة الحكومة عن نتائج أعمالها.

* خبير مالي

مؤشر

من الاحتياطات إلى «حساب الحصيلة»: رياض سلامة بائع الأوهام

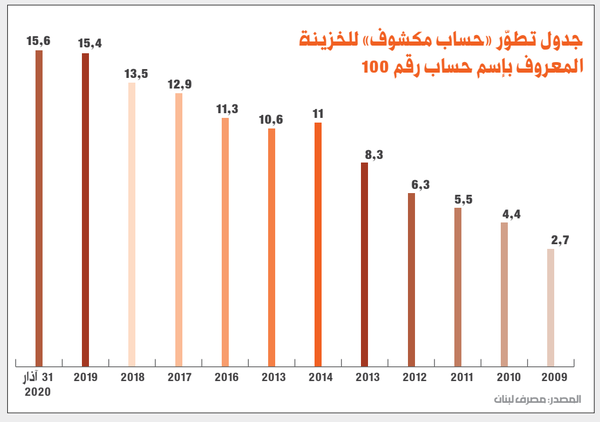

محمد وهبة

كرّر حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، في أكثر من مناسبة عبارة تشير إلى أنه أقرض الدولة أموالاً يجب أن تعيدها إليه. في مقابلة تلفزيونية، أشار إلى ديون على الدولة بقيمة 15 مليار دولار، وفي كلمته المتلفزة الأخيرة، قال إن مصرف لبنان موّل الدولة، ما أدّى إلى وجود سندات يوروبوندز بقيمة خمسة مليارات دولار وحساب مكشوف مع وزارة المال اسمه حساب الحصيلة «بحيث إننا دفعنا عن الدولة اللبنانية، على أمل أن نسترده بشكل ما، مبلغ 16 مليار دولار، ونحن قادرون وما زلنا على تحمّل هذه المبالغ، لكن في حال عدم عودتها الى مصرف لبنان يتغير وضع ميزانيته وقدراته للتدخل في السوق».

وذهب سلامة بعيداً في حدود روايته للقصّة، وبدأ يبرّر قيامه بهذا الأمر، مشيراً إلى أنه «بالنسبة إلى تمويل الدولة، رغم أنها في وضع عجز وعدم تحقيق الإصلاحات المطلوبة، هناك قوانين وعلى مصرف لبنان الالتزام بها. ففي موازنات 2018 و2019 و2020 التي صدرت بقوانين من مجلس النواب، فإن المطلوب من مصرف لبنان أن يؤمّن مداخيل كشكل من التمويل، لكن الأهم أننا إذا عدنا إلى قانون النقد والتسليف، فالمادة 91 تنص على أنه عند إصرار الحكومة علينا أن نؤمّن التمويل والمادة 96 تنص على إمكانية طلبنا سندات مقابل هذا التمويل وهذا ما قمنا به».

في القانون، لا يمكن قراءة المادة 91 (قانون النقد والتسليف) من دون التي تسبقها. فالمادة 90 تنصّ على الآتي: «باستثناء تسهيلات الصندوق المنصوص عليها بالمادتين 88 و89، فالمبدأ أن لا يمنح المصرف المركزي قروضاً للقطاع العام». أما المادة 91: «إلا أنه، في ظروف استثنائية الخطورة، أو في حالات الضرورة القصوى، إذا ارتأت الحكومة الاستقراض من المصرف المركزي تحيط حاكم المصرف علماً بذلك. يدرس المصرف مع الحكومة إمكانية استبدال مساعدته بوسائل أخرى، كإصدار قرض داخلي أو عقد قرض خارجي، أو إجراء توفيرات في بعض بنود النفقات الأخرى أو إيجاد موارد ضرائب جديدة... وفقط في الحالة التي يثبت فيها أنه لا يوجد أي حلّ آخر، وإذا أصرّت الحكومة، مع ذلك، على طلبها، يمكن المصرف المركزي أن يمنح القرض المطلوب. حينئذٍ يقترح المصرف على الحكومة، إن لزم الأمر، التدابير التي من شأنها الحدّ مما قد يكون لقرضه من عواقب اقتصادية سيئة، وخاصة الحدّ من تأثيره، في الوضع الذي أُعطي فيه، على قوّة النقد الشرائية الداخلية والخارجية».

في المبدأ، إن المادة 91 هي الاستثناء للقاعدة، وتطبيقها، كما يزعم سلامة، يعني أنه يقرّ بوجود حالة استثنائية بالغة الخطورة تفرض عليه تمويل الدولة. وبحسب المعطيات الصادرة عن مصرف لبنان، فإن هذا التمويل كان يبلغ 2,7 مليار دولار في 2009، ثم ارتفع تدريجياً ليبلغ 6,3 مليارات دولار في 2012، ثم بلغ 10,9 مليارات دولار في 2014، و12,8 مليار دولار في 2017، ثم 15,6 مليار دولار في 31 آذار 2020. كان هذا التمويل يزداد باطراد وثبات منذ 2009. فإذا كان سلامة يقرّ بوجود حالات استثنائية سنوية منذ تلك السنة إلى اليوم تستدعي إقراض الدولة، فلماذا لم يحرّك ساكناً، بل واصل تصريحاته الإيجابية عن استقرار الليرة والاستقرار المصرفي إلى أن أطلق هندسته المالية في صيف 2016، وصولاً إلى يومنا هذا وإعلان الحكومة تسجيل خسائر بقيمة 152 مليار دولار إذا جرى تحرير سعر الصرف بنسبة 100%.

يترك سلامة مسألة تمويل الدولة ملتبسة. فهو يصفها بأنها حساب مكشوف أي يقرض من مصرف لبنان للخزينة، ثم يدّعي بأنه يؤمن التمويل للدولة. فما المقصود بالتمويل؟ الحساب المكشوف، هو الحساب الذي يستعمل للتمويل القصير الأجل، أي لمدّة سنة. والمفارقة أن هذا الحساب متواصل منذ ما قبل 2009 وبشكل اعتيادي. فهل فعلاً قرض من مصرف لبنان للدولة يزداد بمعدل سنوي يبلغ مليار دولار؟ أما التمويل فهو ليس بالضرورة قرضاً، بل قد يكون تمويلاً للعملة الأجنبية مقابل الحصول على ليرات لبنانية.

فمسألة إقراض الدولة أصلاً ليست واضحة. ومصرف لبنان لا يمكنه الاستمرار بالعمل وفق الاستثناء لسنوات طويلة، لذا كان يقول إنه يموّل الدولة ويأمل استعادة تمويله منها. ما كان يقوم به سلامة، هو أنه يسحب أموالاً من الليرة من حساب الخزينة المعروف باسم الحساب 36 بما يوازي قيمة الدفعة بالعملات الأجنبية التي تطلب منه الدولة تسديدها. بمعنى أوضح، كان يقوم بعملية تحويل العملة لأي زبون آخر. فعندما تطلب الدولة منه القيام بذلك، هي بوصفها زبون لديه دفعة بالدولار وهو بوصفه بنك البنوك الذي يدير العملة الأجنبية والمحلية في البلاد كلها. سلامة لا يعترف بذلك، بل يعتقد أنه يموّل بمعنى الإقراض. لذا، كان يستحوذ على الليرات ويضعها في حساب هو وحده قرّر فتحه للخزينة اسمه حساب الحصيلة (الحساب رقم 100)، ويضع فيها الليرات على أنها ودائع للدولة، ويضع فيها الدولارات المحوّلة منه على أنها ديون على الدولة. هذا ما يتيح لسلامة نقل الدولارات المحوّلة عن الدولة، إلى بند «الأصول المختلفة». الدولارات خرجت من كل النظام (كل دفعات الدولة هي للخارج)، بينما سلامة يضع هذه الدولارات في أصوله!

ربما يكون مقبولاً أن يتريّث قليلاً في شطب الخسارة الناتجة من هذه العمليات، أي الفرق بين سعر الدولارات التي اشتراها سلامة وبين سعر بيعها للخزينة، لكن لا يمكنه مواصلة القيام بذلك لأكثر من 10 سنوات. رحلة الدولارات من حسابات الاحتياطات بالعملة الأجنبية، أي عندما كانت ودائع مستقطبة عبر المصارف، ثم ترحيلها إلى الخارج قبل أن يتم تصنيفها محلياً ديون هي عملية وهمية بامتياز. سلامة كان يسجّل الوهم على دفاتره. سلامة بوصفه تاجر أوراق مالية وسمسار بورصة عمل سابقاً في ميريل لينش يستمر منذ تعيينه حاكماً ببيع الوهم نفسه، مرّة لتثبيت سعر صرف الليرة، ومرّة لتبرير انهيار سعر الليرة.

مقال

النيوليبرالية vs الصّين [1]
الاشتراكية بخصائص صينية

علي القادري *

على عكس الهند، حيث ظلّ عدد السعرات الحرارية التي يحصل عليها أكثر القرويين في البلد أقلّ من المعدل في أفريقيا جنوب الصحراء بعد نموّ سنوي تجاوز الـ 5% خلال عقدين (باتنايك، 2018)، ارتفع مستوى الحياة في الصين بشكلٍ مطّرد وثابت منذ التحرير الوطني. في أغلب العالم الثالث، وبغض النظر عن نسب النموّ، سواء كانت مرتفعة أو منخفضة في العقود الأربعة الأخيرة، يجد المراقب ارتفاعاً مستمراً في معدلات الفقر (النسبي والمطلق). كمثالٍ معاكس، قام نموذج النمو الصيني، الذي يسمّى «معجزة»، بتقليص الفقر. ولكن هذا النموذج ليس «معجزة»، بل هو في الواقع ظاهرة حقيقية، عقلانية يمكن تفسيرها بالكامل. أما الرواية السائدة التي تنسب التقدم الصيني إلى إصلاحات السوق التي جرت في الثمانينيات، فإن هذه العملية قد ابتدأت منذ عام 1949.

كان المعدّل الفعلي للنمو الاقتصادي في الصين في الحقبة الماوية نحو 6% سنوياً لغاية عام 1977. كان هذا المعدل سيرتفع أكثر لولا مرحلة الركود الاستثنائية سنتّي 61 - 62 - مرحلة الافتراق عن الاتحاد السوفياتي - التي من دونها يصبح المعدّل العام أقرب إلى 8%، أي كالنمو الذي عرفته الصين منذ عام 1980.

هناك مسألتان من الواجب ذكرهما هنا. أوّلاً، قامت المرحلة الماوية ببناء القاعدة لاقتصاد المعرفة الذي حضّر الصين لاحقاً لاستيعاب التكنولوجيا المتقدمة وبناء قدرة إنتاجية جعلتها مصنع العالم. بتعابير تقنية، فإنّ ليونة العرض والإنتاج في الصّين التي تبدّت بعد عام 1980 لم تأت من فراغ، بل كانت جذورها في البنية التحتية الاجتماعية والإنتاجية التي بنيت تحت إشراف ماو. هذا يعني تحديداً الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الزراعي، وهو ما حرّر الدولة لتقوم بتمويل الصناعة وبناء مصادر إنتاجية تعتمد على العلم والتكنولوجيا. الماضي يظلّ حيّاً في الحاضر. ما يبقى ويستمرّ هو ليس شخص ماو أو دينغ، بل الأيديولوجيا الثوريّة التي رسمت الطريق التاريخي للصين الحديثة... وهذا حصل تحت القبضة الحديدية للحزب الشيوعي الصيني. التلفيق بشأن هذه الاستمرارية البنيوية في التاريخ الصيني الحديث ليس سوى موقف أيديولوجي يتوافق مع الإمبريالية.

ثانياً، اختلفت تجربة حرب التحرير في الصين عن غيرها في بقية العالم النّامي، حيث كانت حرب التحرير الوطني ترتكز بنيوياً على «الوطن» أكثر من «التحرير». لعبت حرب التحرير الوطنية في الصين دوراً موازياً في خدمة الحرب الأممية ضد الإمبريالية. بدايةً، كان الأمر يعود الى التزام ماو العميق بالأممية. في وقتٍ لاحق، أصبح المحرك هو «الاشتراكية بخصائص صينية»، التي أفرزت اقتصاداً ضخماً يخضع للملكية العامة وسوق خاصة يتم التحكم بها. إن أضفنا عامل الحجم الهائل للصين، فإن القومية فيها وعملية التحرير تحولت إلى نزعة أممية. كلما تقدمت الصين وحسّنت مستواها المعيشي (أي أمنها أيضاً)، مال ميزان القوى العالمي ضد المركز الإمبريالي. وفي المراحل المتقدّمة من نموّها، تحوّلت سياسة النمو الداخلي الشمولية التي رسمها ماو إلى عملية خارجية، تسعى إلى تنمية الآخرين وإلى السلام في الخارج. تقوم الصين أخيراً بتأييد حق الشعب في السيادة في سوريا وإيران وفنزويلا، وهي تعضد التعاون السلمي عبر مشروع «الحزام والطريق».

تتبدّى الديموقراطية الشعبية حين تقوم الجماهير في الصين بالضغط على الدولة لتقوم بإعادة التوزيع لمصلحتها وأخيراً، للحفاظ على البيئة. رغم أن الردع النووي هو وسيلة لتأمين السيادة، فإن «الأمن» الحقيقي الذي يعضد سيادة الدول هو التقدم المستمر في الأمن المعيشي للطبقة العاملة. في ذاتها، ليست الصواريخ النووية العابرة للقارات التي عرضتها الصين في العرض العسكري خلال الذكرى الـ 70 للثورة إلا مادّة وجماد. الحزب الشيوعي يفهم ذلك؛ كما قال لين باو في 1965 «لدى الصين قنبلة نووية روحيّة، وهي الوعي الثوري الذي يمتلكه الشعب، وهو سلاحٌ أقوى وأكثر نفعاً من القنبلة في شكلها المادّي». إن العلاقة السببية واضحة هنا وجليّة: في عملية التراكم عبر الهدر، فإن الإمبريالية ستقوم حكماً بالاعتداء على الصين وإزهاقها، بغض النظر إذا كانت الصين رأسمالية أو شيوعية، طالما أنها تراكم عبر وسائط محليّة وتمضي في عملية تشكيل رأس المال الوطني.

رغم نجاحاته، لم تحصل جهود على المستوى الأيديولوجي لشرح الأسس الكليّة للنموذج الصيني المعادي للنيوليبرالية والذي يتحكم به المجتمع. البعض يشرح ذلك بالقول إنه فيما الصين تصعد ويزداد نفوذها الدولي، فهي توقعت من الآخرين أن يحذوا حذوها ويقلّدوا تجربتها. هناك رأي آخر ينطلق من أن الصين تمتلك موارد مالية هائلة. هذا التملك «المستفزّ» لأصولٍ في عالمٍ يملكه ويتحكم به رأس المال الأميركي وتوابعه، يهدّد أساس قوّة رأس المال في العالم: منظومة الملكية الخاصة. تقوم الصين فعلاً بتمويل إيران وفنزويلا في وجه الحصار الأميركي، لتساعدها على التغلب على الاحتواء المالي الذي كان «كعب أخيل» المنظومة السوفياتية. قد يكون همّ الصين هو أن لا تتفاخر بإنجازاتها وتثير غيظ المهيمن في أكثر المجالات التي قد تؤذيه: حرب الأفكار. من دون الخوض في أسباب صمود التجربة الصينية، لكن التفاعل بين هذه الأسباب والقوة الصينية الفعلية يؤدي إلى تآكل الميراث الأيديولوجي للشطر الغربي من العالم، أي الفقه النظري الذي روّج لتوسّع رأس المال طوال القرون الخمسة الماضية، وكانت النيوليبرالية قمّته. هذه العملية سوف تفسح مجالاً لظهور بدائل اجتماعية جديدة.

في برامج تقليص الفقر في الصين، يكون الراتب الاجتماعي متناسباً مع الإنتاجية الاجتماعية، بدلاً من خرافة مفهوم ميتافيزيائي مجرّد عن الإنتاجية يحدّد قيمة مادية للراتب نسبةً إلى ثمن العمل في السوق

انجل بوليغان ـ المكسيك

فيما تخرج أفكار اجتماعية جديدة وسط إعادة تشكيل العلاقات الدولية على المستوى العالمي، فإن الثروة القديمة لأوروبا، فائضها التاريخي، ليس متركّزاً في السلع فحسب، ولكن في أشكال الفوقية العنصرية والثقافية، وهذه كلها ستنفد. إن المحاولات التي تقودها أميركا لكي تعوّض خسارتها لرأس المال الأيديولوجي، وهو أوروبي أكثر منه أميركياً بمعنى البنية الثقافية، ستجري وسط المزيد من العنف الإمبريالي، تقوده أوروبا الفاشية التي تصعد اليوم. لا يمكن فطام أميركا وأوروبا عن ثروةٍ ولدت أساساً عبر العنف الإمبريالي. في أيّ حال، فإن الثروة هي الموت وهي سمّ بالنسبة الى البيئة، فيما العنف يمثل قانون القيمة وهو يعمل. إن حالة من الفيتيشية التي تلغي أي دورٍ اندماجي للسياسة، حتى فيما السلع تخنق الروح البشرية، تثقل على حاضرنا والمستقبل. ولكن سيتبين أن من الصعب جدّاً أن يخرج جهدٌ منظّم لتفكيك الإمبراطورية ومنع كوارث أكبر من الحصول.

في برامج تقليص الفقر في الصين، يكون الراتب الاجتماعي متناسباً مع الإنتاجية الاجتماعية، بدلاً من خرافة مفهوم ميتافيزيائي مجرّد عن الإنتاجية يحدد قيمة ماديةً لراتبك نسبةً إلى ثمن العمل في السوق. تفعل الصين ذلك ضمن جهدٍ للموازنة بين اعتبارات الأمن القومي والرخاء الوطني. لا بد من أن يكون هناك توازن بين الإبقاء على الاندماج مع رأس المال العالمي من غير أن يتم تهديده بنسخةٍ متطرفة من نظرية «صحن الرز الحديدي» (وهو مفهومٌ صيني عن الوظيفة التي تأتي مع ضمانات لمستوى المعيشة وغير ذلك، وتكون غالباً مضمونة مدى الحياة). يمكن خلق تقسيمة عشوائية لإنتاجية قوة العمل بمعايير مالية تقليدية، ولكن الإنسان الاجتماعي، العنصر الأولي في الطبقة الاجتماعية، والإنتاجية الاجتماعية لا يمكن تقسيمها بهذه الطريقة. ليس ممكناً أن ننتزع الإنسان الاجتماعي من سياقه الاجتماعي لأنه لن يعود موجوداً. قوة العمل النظرية أو القابلة للقسمة هي عبارةٌ عن تجريدٍ غير واقعي وأحادي، فيما العمل الاجتماعي هو الحقيقة بأكملها، العلاقة بين الطبقة وبين وسائل الإنتاج. باختصار، إن الإنتاجية اجتماعية بطبيعتها، والتوزيع تقرّه الضرورات التاريخية لرأس المال، أي قانون القيمة الذي يسيّره.

إن القرن العشرين والقرن الحالي هما عصر الإمبريالية المالية. هي نمطٌ عنيف من مراكمة الثروة يقوده الإنتاج المحموم للسلع. القوة والثروة الحقيقية لأميركا وأوروبا تتمثل في أيديولوجيتها المهيمنة، بالتشابك مع تفوقها العسكري. رغم ذلك، حين تقوم الدول النامية باعتماد سياسات كلية سيادية أو تخضع للمحاسبة المجتمعية، وتضعف قبضة الإمبراطورية، فإن التوازي بين سقوط صورة الإمبراطورية وسقوط قوّتها الأيديولوجية سوف ينتج ثورةً في المفاهيم. في هذا الظرف ووسط هوّة الاشتراكية ـ الأيديولوجي، فإن البديل التاريخي الضروري هو في توجيه الصراع الطبقي في اتجاهٍ معادٍ للمنظومة المهيمنة.

في الأجزاء المقبلة، سأشرح بعض الخصائص الرئيسية للنموذج الصيني وأنقد التراكيب المفهومية للنيوليبرالية. الصين «تحسّست الكثير من الحصى وهي تعبر النهر»، ومع أنها عبرت، فإنها تعثّرت هنا وهناك. سيكون التركيز على المسائل التأسيسية.

** مفكر وأحد كبار أساتذة الجامعة الوطنية في سنغافورة ومعهد لندن للاقتصاد. من أبرز مؤلفاته «تفكيك الاشتراكية العربية» و«الحزام الواقي: قانون واحد يحكم التنمية في شرق آسيا والعالم العربي» و«التنمية الممنوعة».

مختارات من ورقة عمل أعدّها الكاتب وستنشر في ملحق رأس المال على حلقات